

al-Mālikī, 'Abd al-Hāfiẓ

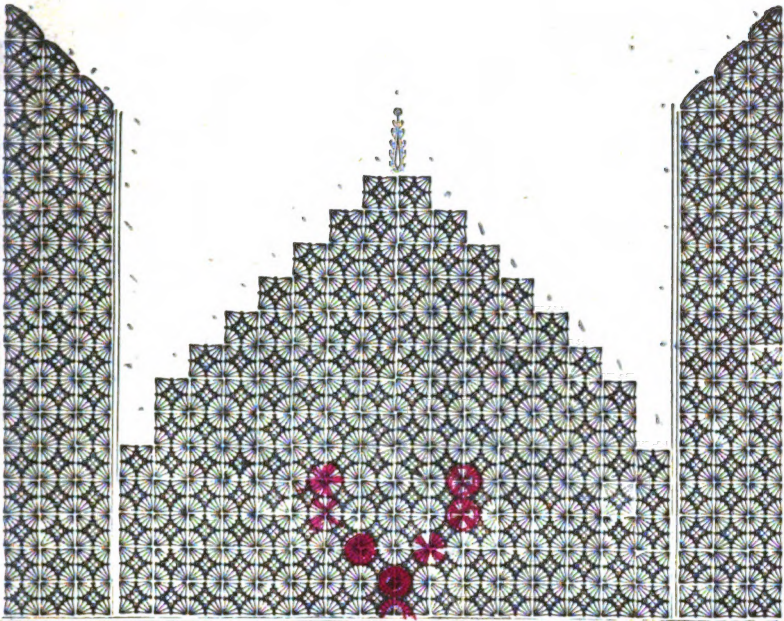
Zahrat al-riyād
: al-Zakiyah

زهر الرياض الزكية الوافية بضمون السمرقندية
شرح العلامة المحقق الجليلي التحرير
المدقق الشيخ عبد الحافظ بن علي
المالكي حفظه الله وبلغه
في الدارين
منه

2274

79991

(outs.) .802



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم علينا بواضح البيان وأبرز لنا ضمر القصة والشان ورشح أسرارنا
 بالمعاني والحقائق وقوى أفكارنا بالمجازات والرفائق فاضمرنا في النفس شهود
 الوحدة الأصلية بقرينة المقال وطوى بنا تبعية الاوهام التخيلية حسبما نطق
 به الحال وسورنا مصراحت طرائق العبارة ورققنا كتابات موارد الاشارة والصلاة
 والسلام على من أباد علائق الشرك والعناد بلسان السنان وسنان اللسان والارشاد
 سيدنا محمد المرسل رحمة للعالمين وعلى آله ذوى الفصاحة والبلاغة والتجريد (وبعد)
 فيقول راجي عقوبته العلي الفقير الى مولاه عبد الحافظ بن علي غفر الله ذنوبه وستر
 عيوبه وبلغه في الدارين مرغوبه لما كانت رسالة الخبر الهمام واليث الضرعام
 الامام السمرقندي نافعة لكل راغب متصدي كافية في فن البيان من اقتصر عليها
 وافية بغيره من جنح اليها كيف لا وقد جعلت من النقائس دررا وحوت من الحسن
 غررا ونظمت مما انتثر في كتب المتقدمين عقودا ونسجت مما تشتت في زبر المتأخرين
 برودا فهي وان كانت صغيرة في الحجم لكنها كبيرة في العلم فكما ترى بغنيها لسان
 حالها القصيح عن تغالي لسان المقال في المديح انشرح صدرى أن اصرف عنان
 العناية نحو شرح علمها يظهر أسرارها ويكشف استارها ويديني من الوصول اليها

ويسفر

وبسفر عن مطويات ما فيها من الرموز ويبرز ما خفي فيها من بدائع الكنوز يذل
اقتطاف زهر رياضها ويدقغ الشرب من عذب ماء حياضها فحاولت الخوض
في طرق المسالك وأوردت الفكر موارد المدارك وتصفحت بعضا مما كتبه عليها الأئمة
الاعلام لتحقيق المذهب وتحرير الاحكام فاخذت من المعاني دروا ومن المباني
غورا وجعلت ذلك شرحا لهذا المستن الشريف والمختصر الواضح المنيف بخاء
بجوده الله على أحسن حال وأتم نعمة وأشرف خلال فلم يفسح ناصح على منواله ولم يظفر
له غبي على شرح حاله (ومبته) زهر الرياض الزكية الوافية بمضمون السهر قندية
جعلها الله خالصة لوجهه الكريم ونفع بها من تلقاها بقلب سليم والمرجو عن اطلع
عليه أن يتطرق اليه بعين الانصاف لابين السخط والاعساف وأن يغض الطرف
عن الهفوات ويرخي ذيل الستر عن العثرات فجل من تنزه عن الخطا والنسيان
وجعل ذلك وصفا يقوم بالانسان وهذا أنا أشعر في المقصود بعين عناية الحق المعبود
فاقول قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب
العزيز وعلما بالسنة قولاً وفعلاً اما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال
لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجندم واقطع أوتار روايات واما الثاني فلانه
صلى الله عليه وسلم كان يكتب أو لا باسمك اللهم ثم انزلت آية هو صاري يكتب بسم الله
ثم انزلت آية قل ادعوا الله وادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم انزلت
آية النحل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي ان البسملة ليست اول
ما انزل مع أنه نقل ابو بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح جميع
الكتب السماوية بالبسملة وأنهم انزلت على آدم الان يقال افتتحت بها الكتب
السماوية بعد ترتيبها وأنهم افتتحتها في نفس الامر لان القرآن مكتوب في اللوح
المحفوظ على هذا الترتيب لأنهم اقول ما انزل لان اول النزول سورة اقرأ وما تقر ريفيد
انها انزلت بدون بسملة ثم انه ينبغي لكل شارح في فن ان يتكلم على البسملة بما يناسب
الفن المشروع فيه لمقتضيين حق البسملة وحق الفن ونحن شارعون في فن البيان
فتتكم عليها بما يناسبه فنقول بعض البسملة حقيقة وبعضها مجاز فالباء حقيقة
الاصاق وهو معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيديو به حيث قال انما هي للاصاق
والاختلاط فلما اتسع من هذا الكلام فهذا اصله قال في المغنى الاصاق الذي هو معنى
الباء حقيقة كما مسكت بزبد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبس منه يد أو ثوب
او شعور ومجازي فهو مررت بزبد أى الصقت مروري بمكان يقرب من زيد قال
الداميني والظاهر في مسئلة الثوب المجاز اذا الاصاق بما يحياور زيد الابن نفس زيد

ورده الشئ بأن اللغة لا يتناقش فيها هذه المناقشة فلا يقال ان ما سلك ثوب زيد ليس
 ما سلكه بل يقال في اللغة انه ما سلك زيد فان قلت هل الاصاق هنا حقيقي او مجازي
 قلت قال الخادمي الاشبه ان الاصاق مجازي لان زمن وجود القراءة أي والتأليف
 مثلا بعد انقضاء الاسم لا ممتنع اجتماعهما في آن لان الالفاظ سبالة ليست بقارة اه اذا
 عرفت ان أصل وضع الباء للاصاق لا غير كان استعمالها في الاستعانة كما هنا مجازا
 وهو اما مرسل أو تبعي وتقرير الاول أن تقول نقلت الباء من الارتباط على وجه
 الاصاق الى مطلق ارتباط ثم استعمال في الارتباط على جهة الاستعانة لكونه من
 افراد ذلك المطلق مجازا مرسل بمرتبة علاقته التقييد ثم الاطلاق أو تقول نقلت من
 الارتباط على وجه الاصاق الى مطلق ارتباط ثم نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط
 على وجه الاستعانة مجازا مرسل بمرتبتين والعلاقة دائرية بين الاطلاق والتقييد
 وتقرير الثاني ان تقول شبه مطلق الاستعانة بمطلق الاصاق بجامع الارتباط في كل
 فسر التثنية من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوع للاصاق الجزئي
 للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية هذا على جعل الباء للاصاق لا غير وقبل
 ان من جملة معانيها الاستعانة والمصاحبة حقيقة وحيث قد لا تجوز واعتراض جعل الباء
 للاستعانة باناء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فيلزم عليه جعل اسم الله تعالى
 غير مقصود لذاته وفي ذلك من اساءة الادب ما لا ينبغي وأجيب بان جعلها للاستعانة
 نظرا لجهة أخرى وهي ان الفعل المشروع فيه لا يتم على الوجه الاكمل الا باسمه تعالى
 وفيه أن مظنة الاساءة ما دامت موجودة والاسم اغة مادل على مسمى وهو مفرد مضاف
 فيم جميع الاسماء كالتالي والرازق وغير ذلك وهذه الماصدقات هي المرادة لا المفهوم
 الكلّي وهو مادل الخ وهل استعماله في ماصدقانه حقيقة أو مجاز خلاف وذلك انهم
 اختلفوا فيما اذا استعمل الكلّي في جزئياته كالانسان في زيد مثلا هل هذا حقيقة او
 مجاز وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف في اللام الواقعة في تعريف الحقيقة اعني
 الكلمة المستعملة الخ هل هي لام العلة وبني عليه أن ما ذكر حقيقة أو لام التعدية وبني
 عليه أن ما ذكر مجاز فان قلت اذا كانت الباء للاستعانة مجازا كما سبق فهل الاستعانة
 بالاسم حقيقة أو مجاز قلنا ذكر بعضهم ان الاستعانة كما تكون بذات الله تعالى تكون
 باسمائه وعلى هذا فهي حقيقة وذكر بعضهم أن الاستعانة حقيقة لا تكون الا بالذات
 وعليه فهي مجازية وتقرير الجواز أن تقول شبه مطلق ارتباط بين اسم المستعان به
 والمستعان فيه بمطلق ارتباط بين ذات المستعان به والمستعان فيه فسرى التشبيه من
 الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات

المشبه على سبيل الاستعارة المصروفة وفيه بناء المجاز على المجاز لان البه لا لاصاق
 استعملت مجازا في الاستعانة وهي حقيقة بالذات لا بالاسم فالاستعانة بمجاز وحقيقة
 ففيه بناء المجاز على المجاز وهو جائز وبشبهه قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اذ
 حقيقة السر ضد الجهر فاستعمل في الوطء لكونه لا يقع غالبا الا فيه فالعلاقة الخالية
 والمحمية ثم نقل للعقد لانه سببه غالبا فالعلاقة السببية والمسببية ثم ان كان المراد بلفظ
 الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم البه حقيقة وان اريد به اللفظ فالاضافة مجازية
 بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم ليعني الذات استخدام وتقرير
 المجاز ان تقول شبهه مطلق ارتباط بين متضادين على وجه البيان بمطلق ارتباط بينهما
 على وجه التبيين فسرى التشبيه من الكلمات الجزئية واستعملت الاضافة من المشبه
 به للمشبه استعارة تبعية وصورة الاضافة في قوة الكلمة فلا يقال ان المجاز هو الكلمة
 المستعملة الخ وصورة الاضافة ليست كلمة والله علم على الذات العلمية شخصي بمعنى ان
 مدلوله معين في الخارج لا بمعنى انه قامت به مشخصات كالبياض والسواد لاستحالة
 لكن لا يقال ذلك الا في مقام التعليم لا بهامه ما لا يليق والعلم الشخصي من قبيل
 الحقيقة على الصحيح وزعم بعضهم انه واسطة بين الحقيقة والمجاز وعلمه بانه لا بد فيهما
 من الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك لانها تكون في وضع العرب
 وغيره كوضع النجم وكان مقتضى الظاهر خطاب المستعان به بان يقال باسمه فيكون
 هنالك التفات على مذهب السكاكي لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام واختلف في
 الالتفات هل هو حقيقة أو مجاز والرحمن الرحيم المشهور فيهما انه مجاز لغوي
 لا عقلي لان التجوز في الطرف لا في الاسناد وهذا المجاز مرسل علاقته السببية او لزوم
 العادي وذلك لانها من الرحمة وهي رقة القاب المقضية للانعام او ارادته ولما استحال
 هذا المعنى في حقه تعالى فسرت بمعنى يناسب وهو الانعام او ارادة الانعام المسيبان
 عن الرقة او اللانها لهما يعني لما استحال بمعنى المبدأ جازت بمعنى الغاية ثم اشتق منها
 باعتبار هذا المعنى المناسب وصفان له تعالى وهما الرحمن الرحيم بمعنى المنعم أو مريد
 الانعام فاستعملها بهذا المعنى مجاز مرسل تبعية لجزيان التجوز في المشتق بعد
 المصدر واستعمال الرحمة في الانعام او ارادته مجاز مرسل أصلي لان التجوز في المصدر
 والعلاقة السببية أو اللزوم وقيل انهما كناية من اطلاق اللزوم والسبب واردة
 اللزوم والسبب ولا يقال الكناية يصح فيها ارادة الحقيقة ولا كذلك ما هنا لاننا نقول
 المدار على كون المعنى الكافي لا ينافي الحقيقة وان منع منه مانع خارجي كما هنا وذكر
 حفيد السعدان فيه استعارة تمثيلية بان يشبه حاله تعالى في اتصال الخير الى عباده

وغمسهم به بحال ملك عطف على رعيته فاوصلهم معرفة وعوهم به ثم استعمل اللفظ
المدال على حال الملك وهو الرحمن الرحيم في حاله تعالى واعتراض ما ذكره بوجوه الاول
ان اطلاق الحال عليه تعالى لا يجوز لعدم وروده والثاني ان حقيقة التشبيه ان يكون
كل من المشبه والمشب به هيئة منتزعة من متعدد وكذا الجامع بينهما وهذا لا يظهر فيما
نحن فيه الثالث ان في ذلك من اساءة الادب ما لا يخفى ونوقش الاول بان اضافة الحال
له تعالى معهود في كتب الكلام والثاني بان فيه تشبيه حاله هي منتزعة من عدة أمور
وهي منعم وعلى خلقه فالمراد بالأمور ما فوق الواحد وعلى رعيته منتزعة من عدة أمور
وهي الرحمة وعلى رعيته وكون اللفظ مفردا اقتصار على أهم المركب والثالث بان
اساءة الادب مرفوعة باعتبار مجرد التعريف والتعريب للأفهام وقد قال تعالى الله
نور السموات الآية قيل ويحتمل ان فيه استعارة بالكناية حيث شبه الضمير المستكن في
الرحمن العائد على الله بملك رقيق القلب على رعيته معطى النعم تشبيها مضمرا في النفس
على طريق الاستعارة بالكناية واثبت الرحمة قرينة اما باقيا على معناه وهو الرقة
والجواز في الاثبات أي الاسناد أو استعارة مصرحة أصلية وهذا كله بحسب اللغة
واما بحسب الشرع فهو فيه حقيقة عرفية ثم انه يصح الرفع في الرحمن الرحيم على ان
كلا خبر لمخذوف ويكون كل من الجملة من مستأنفا استئنافا بيانيا واقعا في جواب
سؤال مقدر ولكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول
بل هو سؤال من يريد التلخيص بالجواب وتعظيم شأن المسؤل عنه مع العلم به فان قلت
الجل بعد المعارف أحوال ولفظ الجلالة أعرف المعارف فهل تصح الحالية هنا قلت
ان ذلك وان صح من حيث اللفظ لا يصح من حيث المعنى لان الحال وصف لصاحبها قيد
في عاملها والعامل فيها على تقدير الحالية متعلق البسطة فكأنه يقول مثلا ابتدى بسم
الله في حال كونه رجلا نارا حيا وليس المعنى على التقيد اذ الملاحظ البداية باسمه تعالى
بدون التقيد بوصف من الاوصاف واعلم ان الرحمن مختص به تعالى واما قول أهل
العبادة وآت غيث الوري لازلت رجائنا فن تعظم في الكفر أو ان المختص به المعروف
لا المنكر لكن رد عليه ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع ان المجاز فرع الحقيقة الا ان
يقال نلتزم ذلك وقولهم المجاز فرع الحقيقة أمر اعلى (تسيهات) الاول القول
باشتقاق الرحمن الرحيم من الرحمة سائغ ولا يفتر بما قبل ان شرط المشتق ان يكون
مسبوقا بامتنق منه وأسماء الله تعالى قديمة لان الكلام في اللفظ وهي حادثة قطعها
الثاني المبالغة في أسماء الله تعالى حقيقة وهي مبالغة نحوية معناها الكثرة في نفس
صفات الأفعال كوهاب وفي تعلقات الذاتية لا مجاز خال عن المبالغة خلافا للامامية

الثالث اشتقاق الاسم من السمة والسهو لا تعلق له بقدم أسماه تعالى ولا حدوثها
 خلافا لمن جعلها حادثه على السمة وقديمة على السهو اهـ من الامير في شرحه على
 المجموع يتصرف الرابع جملة البسملة بمجاز مركب لانها موضوعة للاخبار وقد
 استعملت في الاثناسم من الاستعانة والتبرك الخامس قال بعضهم ودخل جملة البسملة
 مجاز بالحذف بناء على ان الباء أصلية متعلقة بمحذوف أو بالزيادة على انها زائدة وعلى
 زيادة الاسم بين الباء والجلالة فرقاً بين اليهين أي القسم واليهين أي التبرك وبالتقديم
 واتماخبر بناء على ان الاصل بالله الاسم فقدم وأخر والحق ان هذا كله لا يدخل في المجاز
 بمعنى الكلمة المستعملة الخ وانما هو داخل في المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو ان تكلم
 خلاف الاصل والكلام على البسملة شاع وذاع وملا الاسماع وفي هذا القدر كفاية
 والله الموفق ولما كانت البسملة فيها اشعار بان الفعل لا يتم الا بمعونة اسمه تعالى بادر
 المصنف بالثناء عليه تعالى فقال (الحمد لله) وهو لغة الثناء بالجميل على جهة التعظيم
 لاجل جليل اختيارى سواء كان في مقابلة نعمة أو لا والثناء بتقديم المثلثة هو الاثبات
 بمابدل على التعظيم وقيل هو الذكربخبر واضافة جهة للتعظيم للبيان أي جهة هي
 التعظيم فيخرج به الحمد على جهة الاستهزاء والسخرية على حد قول الملائكة لا يجهل
 ذاك انت العزيز الكريم أي بزعمك عند قومك وذلك ان ابا جهل لعنه الله كان
 يقول انا اعز البوادي واكرمهم فتقول له خزنة النار ذلك على طريق الاستهزاء
 والسخرية وهذا القيد عند التصديق للايضاح لان ذلك خارج من أول الامر اذ الثناء
 فيه ليس الا بحسب الصورة فقط ووصف الجليل بالاختيارى يخرج للثناء لاجل جليل
 غير اختيارى فانه مدح لاجل المدح أعظم مطلقاً من الحمد يقال مدحت اللؤلؤة على
 صفاتها ومدحت زيداً على رشاقة قلبه ولا يقال مدحتهم ما ومنهم من قال ان المدح والحمد
 اخوان وما قبل في اللؤلؤة والقدم ولا يحتاج به وعلى هذا فالقييد بالاختيارى لبيان
 ماهية الحمد لا لاحتراز والمراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة أو حكماً وهو ما
 كان منشأ الافعال الاختيارية كالذات وصفات التأثير وما هو لازم للمنشأ كصفات
 غير التأثير فاندفع ما قيل ان التعريف غير شامل للحمد على ذاته تعالى وصفاته وقد
 تضمن هذا التعريف اركان الحمد الخمسة وهي الحمد والمحمود والمحمودية والحمد
 عليه والصيغة فاذا حدث زيد الكونه اكرمه مثلاً فقلت زيد عالم فانت حامد وزيد
 محمود وثبت العلم بمحمودية والاكرام محمود عليه وقولك زيد عالم صيغة ثم ان المحمودية
 والمحمود عليه في هذا المثال اختلعا اذ انا واعتباراً وقد يتعدان ذاتاً ويتحلفان اعتباراً
 كان يكون كل منهما الكرم لكن من حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمودية

ومن حيث كونه باعثا على الحمد يقال له محمود عليه واصطلاحا فعل يفي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منه ما على الحامد أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالاركان وهي الاعضاء كما قيل

افادتكم النعماء من ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجبا

وانما كان الاعتقاد فعلاً لانه التصميم بالقلب واما قولهم انه كيف أى صورة حاصلة في النفس فهو تدقيق كلامي لا يتطرق اليه هنا فان قلت لا اطلاع لنا على الاعتقاد حتى يفي عن تعظيم المنعم قلنا تدل عليه قرائن الاحوال كالقول ونحوه ويرادف الحمد اصطلاحاً الشكر لغة لكن بابدال الحامد بالشاكر بخلاف الشكر اصطلاحاً فانه صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله ولم يعطف المصنف بجملة الحمد على البسملة اشارة الى ان كلامنا من الجملتين محمول للمقصود في الابتداء أو لاحتمال ان تكون احدهما خبرية والاخرى انشائية وعطف الانشاء على الاخبار يختلف فيه والصحيح منعه وجهد بالجملة الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل اذا كان المسند اليه مصدراً كما هنا فان الاصل حدث حمد الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع المصدر وأدخلت عليه ال لان الجملة الاسمية تدل على الدوام وذلك مناسب للمحمود بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد فان قلت جعل الاسمية دالة على الدوام يشكل عليه قول الشيخ عبد القاهر امام هذا الفن ان قولك زيد منطلق لا يقيد الاثبات الانطلاق لزيد قلت اجاب التفاتاً في بان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر لقرائن المقام فهي مفيدة للثبوت بوضعها والدوام بما احتف بها من قرائن المقام (الواهب) أى المعطى بلام مقابل وهو نعت للفظ الجملة على ثبوته في بعض النسخ وفي بعضها بحذفه ويرد على الحذف امران الاول ان فيه تعليق الحكم بمشتق وهو يؤذن بفعلية مأمنة الاشتقاق والحكم بثبوت الحمد والمشتق الواهب ومأمنة الاشتقاق الهبة فكانه قال الحمد لله لهبته فحذف عل ثبوت الحمد لله بالهبة والحمد ثابت لله لذاته لانه لا علة وجوابه ان المعلل هو انشاء النشاء الذي تضمنته الجملة لاثبات الحمد فالعنى اننى الحمد باعترافي بضمون هذه الجملة وهى الحمد الواهب الخ فالتعليل ليس لثبوت الحمد لله بل ولا لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئى الحاصل من الاعتراف بضمون هذه الجملة أو انه علق الحكم بالذات وعبر عنها بعنوان الواهب اشعاراً بانه تعالى دائم الواهب على عباده فلا يمنعه عنهم طريقة عين التالى ان الاكثر في كلامهم الجمع بين المنعوت ونعته فلم حذف المنعوت وجوابه ان فى حذفه ايماء الى انه بلغ الغاية القصوى في الاشتمال حتى صار غنياً عن البيان وبذكره يفوته قصد الائمة في حذفه من البلاغة ما ليس في ذكره

وكذا يقال في عدم التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم فيما يأتي واعتراض على المصنف
 حيث أطلق الواهب عليه تعالى مع أن أسماء توقيفية أجيب عن ذلك بوجوده الأول
 أنه جرى في ذلك على القول بأنه يكفى ورود المادة وهي قد وردت في آية يهب لمن يشاء
 الآية وفي الأسماء الحسنى الثاني أنه يخرج على طريقة الغزالي النازل أن كل وصف
 أشعر بمدح جازا طلاقه عليه تعالى الثالث أن محل التوقف على الورد إذا كان
 الإطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون الوصفية العامة ويوضح الفرق بينهما أن
 عبادة الله مثلا يطلق بالمعنى الوصفى على كل أحد ولا يلزم أن يكون علماله الرابع أنهم
 عزوا ابن حجر في شرحه على المنهاج ورودها وإذا جاءهم الله بطل نهر معقل (العطية) أى
 الشئ المعطى وإضافة واهب للعطية من إضافة الوصف للمعول وهو فعلة بمعنى
 مفعولة وال هنا استغراقية وهي الداخلة على الحقيقة من حيث حقيقة هاءى كل فرد من
 أفرادها وعلامتها صحة حلول كل محلها فالمراد بجميع العطايا ويحتمل أنها عطية لله وهي
 الداخلة على فرد من أفراد الحقيقة بقاءه أن يكون معلوما عند المخاطب أى العطية
 المعهودة التي نزلت بها سورة الكوثر وهو نهر في الجنة لما روى الدارقطني بإسناد عن
 عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أعطاني نهر
 في الجنة يقال له الكوثر لا يدخل أحد أصابعه في سماخى أذنيه إلا سمع خري ذلك النهر
 قالت عائشة وكيف ذلك يا رسول الله فقال أدخلني أصبعك في سماخى أذنيك وسدي
 أذنيك فالذي تسعين خري ذلك النهر أو كما قال وقبل الكوثر كل خير والعطية المعهودة
 التي نزلت بها سورة الضحى وسوف يعطيك ربك فترضى والتسوية فيها الاستقبال
 الاستيلاء على جميع ما تناوله عمومها بدليل أن حصول رضا صلى الله عليه وسلم متأخر
 عن خروج جميع العصاة من أمته من الأثر لما روى أن المائزات قال صلى الله عليه وسلم
 إذا لا أرضى وواحد من أمي في النار وأورد على جعلها للعهد أنه لا يصح جهله ذكرها
 لعدم تقدم ذكر مدخولها ولا ذنبها لأن مدخولها أمهم ولا خارجها لأنه لا بد فيه من
 كون السامع عالما بدخولها عند سماعه كقولك لمن دخل دارك أغلق الباب وما هنا
 ليس كذلك فإن من سمع الكلام المتن لا يفهم أن المراد العطية المعهودة في الكوثر
 أو الضحى واجب باختياره هذا ويكفى العلم ولو بالتوقف من العلماء الاتري لقوله
 تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فالمراد به يوم عرفة مع أن من يقرأ القرآن لا يعلمه
 إلا بالتوقف ولا يصح أن تكون الجنسية لأن الجنس هو الماهية وهي لا تعطى لأنها
 لا وجود لها في الخارج والذي هو وجوده في الخارج صورة مطابقة لما في الذهن لأنها
 نفس حالي الذهن واعتراض على المصنف في قوله العطية لأن الشئ لا يقال له عطية

الا اذا وصل للمعطى واذا وصل لا يعطى والالزم تحصيل الحاصل فكان المناسب ان
 يقول الحمد لله الذى اعطى العطايا واجيب بان فيه مجاز الاول اى يعطى الاشياء التى
 تؤل الى كونها عطايا كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه وفيه تجوز
 بالمصدر عن اسم المفعول فهو مجاز على مجاز ويكون أشار بلطف الى أنه يؤلف فى المجاز
 حيث ذكر فى مطلع كلامه ما يجوز للمجاز وبان فيه تجريد اى تجريد اللفظ عن
 بعض معانيه اى واهب الشئ لا بقيد كونه معطى لكن التحقيق انه لا تجريد ولا مجاز
 لان تحقق الوصف للمفعول به مقارن للفعل فحيث تعلق الاعطاء بالشئ يتصف بكونه
 عطية كما انه حيث تعلق الضرب بعمر ومثلا يتصف بالمضروبية وتعلق القتل به بوصف
 بالمقتولية ولهذا شنع السبكي فى عروس الافراح على من جعل الحديث السابق من
 مجاز الاول ولما كانت هذه الجملة السابقة لها تعلق بالنبي عليه الصلاة والسلام من
 حيث ان العطية اماله اوله ولغيره على ما مر فى ال اى بالصلاة عليه صلى الله عليه
 وسلم فقال (والصلاة) اى الرحمة المقرونة بالتعظيم اى اطلب منك يا الله رحمة تليق
 بجنايه الشريف زبادة فى شرفه اذ الكامل يقبل الترقى فى الكمالات دائما فهى جملة
 خبرية لفظا انشائية معنى اى فيها امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
 بذكر الله ثم بالصلاة على فهو اقطع اكتع ونحبر من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفرونه مادام اسمى فى ذلك الكتاب واعلم ان للصلاة ثلاث معان الاول لغوى فقط
 وهو الدعاء مطلقا وقيل بخبر والثانى فى شرعى فقط وهو اقوال وافعال مفتوحة بالتكبير
 محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوى وشرعى وهو عند الجمهور بالنسبة
 لله الرحمة والنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو جردوا عن الدعاء فهى
 مستعملة فى معانيها حقيقة فعلى هذا تكون من المشترك اللفظى وضابطه ان يحدد
 اللفظ ويتعدد المعنى كما فى لفظ عين فانه واحد ومعناه متعددة لانه وضع للبصرة بوضع
 وللبجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع الى غير ذلك وعند ابن هشام ان معناها العطف
 ثم يتضمن المعانى بحسب ما أسند اليه فى النسبة لله الرحمة الخ وعليه فتكون من
 المشترك المعنوى وضابطه ان يحدد كل من اللفظ والمعنى لكن يكون لذلك المعنى افراد
 مشتركة فيه واعتراض على المصنف فى عدم ذكر السلام مع الصلاة لكرهه افراد
 احدهما عن الاخر بدليل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 فان ظاهر الآية طلب الجمع بينهما واجيب بان الآية لا تدل الا على الجمع المطلق ولا
 دلالة فى القرآن فى الذكر على الاقتران فى الفعل أو انه اى به لفظا لا خطا وهو الاثنان
 بمقامه أو انه ممن لا يرى كراهة الافراد لانه من أكابر الخنفية وهم لا يقولون بذلك (على

خير) اى افضل (البرية) أى المخلوقات والجار والمجور ومعلق بمحذوف خبر الصلاة
وعداها بعلى لان معناها العطف على ما اختاره ابن هشام فلا يعترض بان تعدى بها بعلى
للمضرة لانه لا يبنى الا على جعلها بمعنى الدعاء على انه لا يلزم من كون الشيء بمعنى شئ
آخر ان يتعدى تعديته ويفيد ما يفيد وفيه على استعارة تبعية واجزاؤها ان تقول شبه
مطلق ارتباط صلاة بمصلى عامه بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه بجامع شدة التعلق
فى كل فسرى التشبيه من الكلمات الجزئيات فاستعيرت على من جرت من المشبهة
لجرت من المشبهة وآثر المصنف هذا الوصف على غيره لانه راجع جميع الكمالات فيه
وخير به صلى الله عليه وسلم على غيره بتفضيل من الله تعالى لاسبب من اياه التى اختص
بها الان للسيد ان يفضل من شاء على من شاء ويرشعه قولهم قد يوجد فى المفضل
ما لا يوجد فى الفاضل وقيل بسبب المزايا والخصال التى لم توجد فى غيره وخيرا صله أخير
اسم تفضيل حذف منه الهمزة لكثرة الاستعمال ثم نقلت حركة الياء للخاء وقد
صرح به فى قوله بلال خير الناس وابن الاخير وجهه اخبار قال تعالى وانهم عندنا
لن المصطفين الاخيار وخير البرية هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقيل انه جمع خير
مخفف خير بالتشديد واما خير اسم التفضيل الذى نحن فيه فلا يثنى ولا يجمع لانه اسم
تفضيل وبرية أصلها برية على وزن فعيلة قلبت الهمزة ياء وادغمت فى الياء من برا
بمعنى خلق فهى بمعنى مبروأة أى مخلوقة وهى اسم لجميع المخلوقات والى البرية اما
للجنس أو للعهدة أو للاستغراق فان جمعت الجنس كانت خير يته صلى الله عليه وسلم على
الجنس تستلزم خير يته على جميع الافراد بطريق برهاني وهو انه لو خرج فرد من
الافراد لمكان الجنس خارجا فى ضمنه اذ لا وجود له الا فى ضمن افراده وهو خلاف
القرى فان قلت اذا كانت خير يته على جميع الافراد كان الكلام فى قوة قضايا
متعددة بعدد الافراد كانه قيل أفضل من السلطان والزبال ونحو ذلك فيلزم عليه
النقص لان تفضيل الكامل على الناقص ناقص

المتران السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصي

قلت لا يلزم ذلك الا لو كان على التعيين وما هنا ليس كذلك ولا يلزم من تضمن الشئ لشيئ
ان يعطى حكمه وان جمعت للعهد فيكون المراد العهد الخارجى والعهد دمن له
انتظام فى سلك التفضيل من الانس والجن والملائكة فتكون برية من العام الذى أريد
به الخصوص وهو ما كان عموم غير مراد لا تناولا ولا حكما مثل الذين قال لهم الناس
ان الناس الاية فلنظ الناس عام بحسب الوضع صالح لجميع الافراد واكن لفظ
الناس الاول لم يستعمل الا فى فرد قيل هو أبو نعيم الاشجعي (٣) وقيل غيره وافظ الناس

(٣) قوله ابو نعيم
الذى فى الخطيب
والجلالين وغيرهما
من كتب التفسير
والحديث انه نعيم
ابن مسعود الاشجعي
من غير ابو هـ

الثاني في أبي سفيان وأصحابه لا من العام المخصوص وهو ما كان عموماً مرادنا ولا
 لاحكامنا نحن الانسان لني خسر الا الذين آمنوا فان عموماً مراد في التناول وله هذا
 كان الاستثناء متصلاً لا في الحكم والناقض ما بعده الا ما قبلها واستعمال العام
 في بعض افراد مجاز ان قصده ان العام هو هذا الخاص وحقيقة ان قصده ان
 افراد (تبيينه) من العام المخصوص قولك قام القوم الازيد او بجعله منه ينحل
 الاشكال المشهور وحاصله ان زيد في قولك قام القوم الازيد الا يخلو اما ان يكون
 داخل في القوم أو خارجاً فان قلنا انه داخل في القوم والحال اننا أتينا بالاخراج
 بعد الدخول كان المعنى جائز مع القوم ولم يبي زيد وهذا تناقض وان قلنا انه
 غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء متصل
 مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشيء الا بعد دخوله والجواب انه داخل في مفهوم
 القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن
 الحكم والقيام مقدر اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد فهو من
 العام المخصوص وكذا كل استثناء متصل واما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى
 منه وعن حكمه بما فهو من العام الذي أريد به المخصوص ثم اذا جعلنا اللفظ
 الخارج عن مفهوم المخصوص من له انتظام في سلك التفصيل كما تقدم والذي عهد له انتظام
 في سلك التفصيل من له نوع شرف معتد به كالعقل فان الله جعل بسببه صاحبه مكلفاً
 في قلبه بالامر والنهي ومدركاً للعلوم والمعارف وما أشبه ذلك روى انه صلى الله
 عليه وسلم قال لما خلق الله العقل فقال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزني
 وجهي الى ما خلقت خلقاً كرم على منك بك آخذ وبك اعطى وبك ائيب وبك اعاقب
 وعن عائشة انها قالت يا رسول الله بم يتفاضل الناس في الدنيا قال بالعقل قالت
 وفي الآخرة قال بالعقل قالت اليس انما يجزون بأعمالهم قال وهـ لعلوا الا بقدر
 ما أعطاهم الله من العقل فبقدر ما أعطوا منه كانت أعمالهم وبقدر ما عملوا يجزون
 ذكر ذلك الغزالي ولا يصح ان تكون للعهد الذهني لان المعهود الذهني يصدق بادي فرد
 وتفصيل الكامل على الناقص نقص وان جعلت للاستغراق فهل للاستغراق الجمعي
 أو الجموعي كل صحيح لانه صلى الله عليه وسلم كما هو خير من كل فرد خير من المجموع
 لكن كون الاستغراق الجموعي أولى اذ يلزم من الافضلية على المجموع الافضلية
 على الجميع بالاولى ولا يرد عليه السؤال المتقدم بخلاف الجمعي فيرد عليه ذلك ويحتاج
 للجواب المتقدم وما لا يحتاج الى مما يحتاج (وعلى آله) اي اتباعه في العمل الصالح
 كما هو المتبادر من قولنا فلان تابع للنبي صلى الله عليه وسلم والصحابه أشد الناس اتباعاً

لفهم داخلون في الآل فلا يرد على المصنف اهـ اللهم وتفسير الآل بما ذكره هو المناسب
لوصفه لهم بزكاة النفوس ويحتمل ان المراد مطلق الاتباع ولو في مجرد الايمان والمراد
بزكاة نفوسهم طهارتها من دنس الكفر ويقتضي اختيار هذا في مقام الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم لكن عند عدم القرينة والافسر بحسبها هذا وجعل العصام في كلام
المصنف ايها ما حسنا والمتبادر ان مراده به الایهام الاصطلاحی المسمى بالتورية وهي
ان يكون اللفظ له معنيان احدهما قريب والاخر بعيد فيراد البعيد القرينة خفية
ولفظ الآل له معنيان قريب وهو اهل بيته وبعيد وهو الاتباع وقد اراد البعيد
القرينة خفية وهي مقام الدعاء وقيل هي حاله فانه يقتضي ان لا يهلل الاصحاب فاراد
بالآل ما يعيهم ويحتمل ان مراده الایهام اللغوي وهو القاصم في الوهم أي الذهن
وذلك ان اتباعه صلى الله عليه وسلم كعباله وأقاربه في كمال راقته بهم وعطفه عليهم
وقيامه بما يصلح ظواهرهم وبواطنهم حيث غفون عنهم بلفظ الآل الذي هو في الأصل
عمال الرجل وقرابته ولا يضاف آل الالفة لانه مما له خطر دينيا وأزديا فغن الأول اللهم
صل على آل محمد ومن الثاني آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال
وانصر على آل الصليب وعابذ به اليوم آلك

قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث ويد الثاني بقول زهير

قوله عن آل المشهور
من آل اهـ

عضاعن آل فاطمة الجواهر وأتى المصنف بعلى لان تركها يوهم اشتراك النبي صلى الله
عليه وسلم واتباعه في صلاة واحدة كاشتراك الجميع تحت قبة تظلمهم وهو لا يناسب
فذكرها اشارة الى استقلال كل صلاة تليق به تطهير قوله تعالى ولله العزة ولرسوله
والمؤمنين حيث كرر اللام (ذوي النفوس الزكية) أي اصحاب النفوس النامية في
الهدى والفلاح أو الطاهرة فعلى الأول تكون من النواحي الزيادة في العمل الصالح
وعلى الثاني من الطهارة وهي الخلو من الادناس مطلقا حسنة كانت أو معنوية
والتحقيق ان النفس والعقل واحد بالذات والاختلاف بالاعتبار فهو ما جوهرا طيف
مشتبك بالبدن اشتباك الما بالعود الاخضر ثم ان تعلق بالكالات معى عقلا وان تعلق
بالشهوات معى نفسا فان قلت الاولى مدح الاكل بزكاة العقول نظر الى ان متعلقها
وهو الكالات أشرف فالجواب انه لو صنع ذلك لم يعلم منه زكاة نفوسهم فلا يناسب مقام
المدح فلذا وصفهم بذلك ويعلم منه زكاة عقولهم بالاولى وقيل ان النفس غير العقل
فانفس معنى اطيع رباني به حياة الانسان والعقل قوة للنفس به اتساع العلوم
الضرورية والنظرية واعلم ان المصنف ذكر ثلاث فقرات والمناسب ذكرها أربعة لان
كل فقرة تنجز بيت شعر والمصنف كله ذكر بيتا ونصفا وهو معيب ولذا قال العصام

فأقول وعلى آله العلمية ذوى النفوس الزكية لكان أحسن سبكا وأعلى منزلة أى
أحسن لفظا لأن الأصل فى السجع الازدواج بان يكون لكل فقرة ما يقابلها لفظا
وأحسن معنى لأن الفقرة الرابعة تصير كاللعل للفقرة التى قبلها ولا يرد على هذا أنه يصير
حينئذ المتعلق بالآكل فقرتين وبالله فقرة واحدة وكذا الرسول لأن العبرة بما لو المعنى
لا بكثرة اللفظ ولا بجنى علو معنى الفقرة المتعلقة بالله والمتعلقة بالرسول على معنى
الفقرتين المتعلقةين بالآكل نعم يردان الفقرة الثالثة تصير أقصر مما قبلها وأحسن
السجع ما طالت فقره ثم ما طالت فيه اللاحقة عن السابقة فلا تستحسن قصيرة بعد
طويلة وحينئذ لا يكون ما ذكر أحسن سبكا ويجب أن لا تعتبر السابقة واللاحقة
مطلقا بل كل فقرة وثانيتهما فقط فتعتبر الأولى والثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا
والرابعة هنا أطول من الثالثة ولا تظر لكون الثالثة أقصر من الثانية (أما بعد) أى
مهما يكن من شئ فأقول إن معانى الخ فاما هنا لمجرد التاكيد مضمون الجزاء
وهو القول المرتب على فعل الشرط وهو يمكن من شئ فأنك إذا أردت التخصيص على
ذهاب زيد وأنه منه عزيمة ولا محيص عنه قلت أما زيد فذهب فافادت أماتو كيد نسبة
الذهاب لزيد فكذا هنا كدت القول بان معانى الاستعارة قد ذكرت الخ المرتب على
وجود شئ فى الدنيا وإنما أفادت التوكيد لنيابتها عن اسم الشرط وفعله كما أشرفه إذا
الأصل مهما يكن من شئ فأقول بعد الدنيا مادامت موجودة لا تخلو عن شئ فقد علق
الجزاء على محقق فهو محقق فمهما مبتدأ أو السمية لازمة له ويكون شرط والفاء لازمة له
وهى تامة وفاعلها شئ فلما تضمنت أمام عنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط
والاسمية اللازمة للمبتدأ القائمة للازم وهو الفاء والاسمية مقام المزوم وهو مهما يكن
ولما تعذر وجود الاسمية فى أمات فاموال صوقها بالاسم وهو بعد مقام الوجود بال فعل
وذهب بعض المحققين إلى أن أمات نسبة عن اسم الشرط فقط وأما فاعله فقد التزموا تقديم
اسم مما بعد الفاء عليها ليكون كالعوض وذلك أن أصل أما زيد فقام مثلا مهما يكن شئ
فى الدنيا فزيد فقام فغذف اسم الشرط وأقيمت أمام مقامه وحذف فعله وقدم زيد ليكون
كالعوض عنه وهذا صريح فى أن الظرف من معمولات الجزاء وقدم ليكون
كالعوض وهو أولى من جعله من معمولات الشرط لأن عليه يكون التعليق على وجود
شئ مطلق والتعليق على المطلق أقرب لصحة فى الخارج من التعليق على المقيد اللازم
على جعله من معمولات الشرط وإن كان الأمران بالنظر لما فى الواقع متبئين لتحقيق
ما علق عليه فهما وقولنا أنهما لمجرد التوكيد أى للتوكيد المجرد عن التفصيل هو
الصحيح فهى موضوعة للتوكيد دائما وللتفصيل غالبا والتزم بعضهم أنهم الهما دائما فيقدر

قوله ما طالت فقره
لعله سبق فلم فإن
المشهور ما تساوت
فقره اهـ

مجمل وبعض مفصل اذ لم يصرح به ما كان يقال العلوم شتى اما الخوف لا ابغيه واما
 الصبر فلا اؤان فيه وهكذا وفيه تكلف ثلاث أمور تقدير المجمل وبعض المفصل
 واعتبار قرينة على هذين المقدرين ولذا قال العصام ان هـ اذ اصار عانيا بتكلفات
 لا يجدها عانيا ثم اشار لجواب الشرط الذي نابت عنه اما بقوله (ة) اقول (ان معاني
 الاستعارات) وانما قدرنا القول ليكون الجواب مستقبلا يصح نسبته عن الشرط
 فلا ينجبه الاعتراض على المصنف بان جواب الشرط لا بد وان يكون مستقبلا عن فعل
 الشرط وما هنا ليس كذلك لان ذكر معاني الاستعارات وما يتعلق بها متأخر عن وجود
 شئ في الدنيا بالنسبة لحال التعليق وما بعده وان يكون متسببا عن الشرط ولا كذلك
 ما هنا لان كون معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكر الخ أمر ثابت في نفسه
 وجد شئ أولا لكن يرد عليه انه اذا حذف القول تحذف معه الفاء وهي هـ فامد كورة
 الا ان يقال ان ذلك ليس متفقا عليه لان بعضهم يجيز كرا الفاء مع حذف القول بل
 نقل السجوطي قولنا بوجوب ذكرها عند حذفه وتخلص بعضهم من هذا بان جواب
 الشرط هو قوله الاتي فاردت الخ واما قوله فان معاني علة مقدمة على المعاول الذي
 هو الجواب واطافة معاني للاستعارات من اضافة المدلول للدال واعتراض المصنف
 بانه لا وجه للجمع في قوله الاستعارات لان الاستعارة أمر كافي لاتعدد له حتى يصح
 جمعه بل يطلق بالاشتراك على ثلاث معان وهي المصروفة والمكتنية والتخييلية فكان
 الصواب الافراد واجيب باننا لانسلم ان الثلاثة معان للفظ الاستعارة بل لكل استعارة
 معنى يخصها وهو الذي يقتضيه مقابلة الجمع بالجمع غاية ان المصنف اختصر فحذف
 الانحياز وجمع الاوائل حيث لم يقل فان معاني الاستعارات التصريحية الخ لا يقال
 التصرف في الاعلام ممنوع لاننا لانسلم انها اعلام بل أسماء اجناس وان سلمنا فحله مالم
 يشهر كعصام الدين وسعد الدين حيث قبل العصام والسعد واجيب أيضا عن هذا
 الاعتراض بان الاضافة بيانية وبان الكلبي وان كان واحدا في ذاته تعدد باعتبار
 افراد فصح جمعه بهذا الاعتبار (وما) أي الذي (يتعلق بها) أي بمعاني الاستعارات
 وهو الاقسام والقرائن كما يؤخذ من قوله لتحقيق الخ الا ان جهة التعلق مختلفة
 فتعلق الاقسام بها يتعلق ايضا اذ المقسم بتضخيم كرا أقسامه وتعلق القرائن بتعيم
 اذ الاستعارة لانتم الاباقرينة لانها مأخوذة في مفهومها (قد ذكر في السكتب)
 أي هذه الثلاثة السابقة وهي معاني الاستعارات والاقسام والقرائن فلا يرد انه لم يقل
 قد ذكر ابعضا الثانية مع ان المتقدم شيان واعتراض المصنف بأمور الاول ان تحقق
 ذكر معاني الاستعارات الخ فيما مضى علم من التعبير بالماضي فلا حاجة لقد الثاني

قوله متأخر الخ لعله
 سبق قلم والمناسب
 متقدم هـ

ان الذي لا يكون في الكتب لانه النطق باللسان بل الذي يكون فيه النقوش الثالث
ان ذكر الزبر فيما بعد وجعله مقابلا للكتب المتقدمين ربما يوهم ان المراد بالكتب هنا
خصوص كتب المتقدمين فيقع في الوهم ان المتأخرين تكلفوا ضبطها لشدة اعتنائهم
بما ذكره المتقدمون وحينئذ لا حاجة لتأليف هذه الرسالة. وأجيب عن الاول بان
البيان بقدرتنا كمدقق الذي ذكر فيما مضى ومثله في البليغ قد أفصح المؤمنون وهو
الثاني بانه تجوز بدكرت عن نقشت من ذكر اللازم واردة المزموم اذ يلزم من النقش
الذكر عادة لكن يرد على هذا الجواب ان معاني الاستعارات وما يتعلق بها انقشت في
الكتب مع ان الذي نقش انما هو النقوش الدالة على الالفاظ الدالة عليها وأجيب
بانه على حذف مضافين والاصل قد ذكر دوال دوالها وعن الثالث بان ال في الكتب
للاستغراق فيشمل كتب المتقدمين وزبر المتأخرين بقي شيء آخر وهو ان النقش لا يكون
في الكتب لان الكتب هي الاوراق مع النقوش أو النقوش فقط بل يكون في العصف
المجردة فكيف يصح تفسيره بدكرت بنقشت أجيب بان فيه مجازا علاقه الاول وبالجملة
فقد اشتمل كلامه على ثلاث مجازات أحدها مرسل تنجي في ذكر الثاني في ضميره
العائد الى معاني الاستعارات وما يتعلق بها لانها مكتوبة لامتد كورة والثالث مجاز
الاول في الكتب وان اعتبر المجاز بين المصدرين أعني الذكر والكتابة كانت أربعة
ويحتمل انه ضمن ذكر معنى وضعت فلا يكون الاجاز الاول بناء على ان التضمن
من قسم الحقيقة وفيه خلاف (مفصلة) حال من نائب فاعل ذكرت أي مشتتة مفارقة
من الانفصال وهو الانقطاع لانقطاع الاستعارات بعضها عن بعض لامن التفصيل
والتيين أي الايضاح اذ المفصل ما انضحت دلالاته والالم يصح جعله سببا لتأليف
(عسيرة الضبط) أي الجمع على المطلاع على تلك الكتب لتفرقها فيها وهذا حال أيضا من
نائب فاعل ذكرت فهي حال مترادفة أو من مفصلة فهي متداخلة وازدادة عسيرة
الى الضبط لفظية لا تنفي دتعريقا لانها صفة مشبهة فصع جعلها حالا وذكرها بعد
ما قبلها من ذكر اللازم بعد المزموم كذا قبل والتحقيق انها حال مقيدة لمفصلة له اذ
المفصل قد لا يكون عسيرة الضبط لان له مراتب متفاوتة (فاردت ذكرها) القا
للسببية مع العطف على جملة فان معاني الخ أي اردت ذكر معاني الاستعارات وما
يتعلق بها من الاقسام والقرائن (بجملة) أي مجموعة غير مفارقة وليس المراد انما غير
متضمنة المعاني ثم ان أريد من الذكر النقش فلا بد من تقدير مضافين أي ذكر دوال
دوالها وان أريد منه حقيقة وهو اللفظ قد مر مضاف فقط أي ذكر دوالها وهذا
مقابل لقوله مفصلة (مضبوطة) أي سهلة الضبط وهذا مقابل لقوله عسيرة الضبط

فيجعل كلامه على ذلك التحسن المقابلة بين كلاميه لكن يردانه ضبطها بالفعل لانه
 سهل ضبطها من غير ان يضبطها الا ان يجعل الاضافة في سهل الضبط من اضافة
 الصفة للموصوف فيكون فيه اشارة الى النكتتين اللغوية وهي حسن المقابلة
 والمعنوية وهي افادة ان ذلك الضبط على وجه سهل لاصعب ثم ان في قوله جملة
 مضبوطة مجاز الاول ان كانت الديباجة متقدمة على التأليف اذ حال الارادة
 لم يحصل الضبط والجمع بخلاف ما اذا كانت متأخرة فلا تجوز أصلاً لكن يجعل
 أردت بمعنى ذكرت بالفعل وحاصل ما تقدم ان معاني الاستعارات وما يتعلق به الما
 ذكرت في كتب القوم مفردة ومشتقة وصعبة الجمع على من اطلع عليها ذكرتم المجموعة
 سهلة الضبط لتفجع الطالبين وتذكر كارها المصلين فهو بيان لسبب تأليف هذه الرسالة (على
 وجه) أي أردت ذكرها على طريق أود كرا آتيا على طريق فهو متعلق بذكرها بقطع
 النظر عن تقييده بجملة مضبوطة والا لاقتضى انها ذكرت في كتب القوم بجملة
 مضبوطة فبدافع سابق الكلام لاحقه أو بصفة مصدر محذوف كما أشرفنا له ولا يتعلق
 أيضا بنقص جملة مضبوطة فيرد عليه ما سبق بعينه وأيضا لو كانت كذلك في كتب
 القوم لم يكن للمصنف عليهم منزلة بل الجمع وسهولة الضبط من فوائده ومع ذلك لم
 يخالف طريقهم وقررهم للاستعارات لان من ابتدع شيئا لا سلف له فيه لا يتبع بل
 الوجه الذي سلكه (نطق به كتب المتقدمين) أي دل عليه كتبهم دلالة واضحة فقد شبه
 الدلالة بالنطق في اوضح المعنى وايصاله الى الذهن واستعار النطق للدلالة ثم اشتق من
 النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية والقرينة
 الفاعل اعنى الكتب ويحتمل انه مجاز مرسل تبني من اطلاق المازوم وهو النطق
 وارادة اللازم وهو الدلالة ثم الاشتقاق من النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل
 واستعارة مكنية من حيث انه شبه الكتب بانسان ذي نطق تشبيها مضر في النفس
 واستعاز اسم المشبه به للمشبه ثم حذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو النطق
 او مجاز عقلي من حيث انه قد اسند النطق لغير من هو له كافي انبت الربيع البقل
 (ودل عليه) اي وهذا الوجه دل عليه أيضا (زبر المتأخرين) بضم اؤه وثانيه جمع
 زبور بضم الزاي وقسمها وهو الكتاب او يكسر فسكون اي كلامهم والاول انساب
 لفظا ومعنى اما لفظا فلا اتحاد الوزن في زبر وكتب واما معنى فلان كلامهم ما معنى اسم
 المفعول اي مكتوب ومزبور والثاني اعم معنى لانه يشمل ما كتب وما لم يكتب مما تلقى
 عنهم وعبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي جانب المتأخرين بالدلالة اشارة الى السبب
 الحامل على التأليف وذلك ان عادة المتقدمين الايمان بالعبارة الطويلة الواضحة فكانها

ناطقة بالمراد لكنه ربما أدى الى الملل والسآمة ودأب المتأخرين الإيجاز والاختصار
فكانها دالة على المعاني دلالة لكنه ربما أدى الى خفاء المعنى وبيان المراد فكان ذلك
علما باعثة على تأليف خال منهما اذ خير الامور اوسطها ثم اعلم انه لا بد لكل شارح في فن
ان يعرف مبادئه ليكون على بصيرة فيه وهي المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ ~~كل~~ فن عشره * الحدود والموضوع ثم التمسره

وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع

مسائل والبعض البعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

فقد هذا الفن الذي نحن بصدده علم بأصول يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
الوضوح في الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الاحوال ككرم زيد فيعبر عنه بالحقيقة
من غير تشبيه فهو زيد كرم اوجواد وبالتشبيه فهو زيد كحاتم والجهاز فهو زيد حاتم عند
السعد والكناية فهو زيد كثيرا لمراد وموضوعه اللفظ العربي من حيث ايراد المعنى
الواحد به مع طرق مختلفة للوضوح وواضعه ارباب المعاني المتبعون لكلام البلغاء
وغايتهم اى غرضهم الوصول الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به يعرف بلاغة القرآن
الخارجة عن طوق البشر من حيث استعماله على الحقيقة والجهاز والكناية والتشبيه
بالطيف عبارة وهو يستلزم ان القرآن حق وصدق المستلزم تصديق من جاء به من عند
الله وفضله انه من اعظم العلوم قدرا وارتفاعا كراوسبته للعلوم انه من لها واصلاها
وامعه علم البيان ومسائله قضايا الباحثين عن اللفظ الحقيقي والجهازى والكناية
والتشبيه وحكمه الوجوب الكفائي واستداده من الكتاب والسنة وترا كيب
البلغاء واعلم ايضا ان مباحث هذا الفن اربعة التشبيه وليس من اقسام اللفظ
والحقيقة والجهاز والكناية والثلاثة من اقسام اللفظ ولا باس بتعريف الاربعة تسميا
للفائدة فالتشبيه نشر يك امر لا امر في امر بالكاف ونحوها لفظا وتقدرا كقولك زيد
كالبدر في الحسن وزيد بدر فلا بد في كل تشبيه من الاركان الاربعة المشبه والمشبه به
ووجه الشبه واداة التشبيه واذا كان شئ منها غير مدكوف فهو مدكوف لاهماله والتشبيه
البليغ هو الذى حذف فيه وجه التشبيه واداة التشبيه كالمثل الثاني لما فيه من كمال
المبالغة لان حذفها يوقع في الخيال اتحاد الطرفين والحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع
له في اصطلاح المتأطباء والجهاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح المتأطباء
الملاحظة علاقة مع قرينة مانعة من ارادته والكناية فيها طريقان احدهما انها اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له للملاحظة علاقة مع جوارز ارادة الحقيقة معه وثانيها انها
اللفظ المستعمل فيما وضع له لايكون مقصودا بالذات بل لينقل منه الى لازمه

المقصود بالذات وعلى الاول قول التخصيص لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته
 معه وعلى الثاني ما يجمع الجوامع وغيرها انما لفظ استعمل في معناه مرادامنه لازم
 المعنى وعبرة السعد في تعريفها فتمثل الطريقين ثم عطف على قوله فاردت عطف
 مسبب على سبب قوله (فمنظمت) اى الفت فيه استعارة مصرحة بتعبية حيث شبه
 التأليف الذى هو ضم كلمة لاخرى على وجه الالفة بالنظم الذى هو جمع الالاتى فى
 السلك بمجامع الضم والالتصام فى كل وهذا التشبيه تقديرى واستعار النظم للتأليف
 واشتق من النظم بمعنى التأليف نظمت بمعنى الفت ويحتمل انه مجاز من سئل تبى بان
 اطلق المزموم وهو النظم واراد الا لازم وهو التأليف واشتق منه نظمت بمعنى الفت
 وقضية كلام القاموس ان استعمال النظم فى التأليف حقيقة لانه قال النظم التأليف
 وهو ضم شئ الى شئ آخر الا ان يقال ان مراد بالنظم نوع خاص منه وهو ضم الالاتى
 (فرائد) مفعول نظمت جمع فريدة وهى الدرة السميكة المحفوظة فى ظرف عن خطها
 بالالاتى لشرافها وهى مضاف (وعوائد) مضاف اليه من اضافة المشبه به للمشبه كجبن
 الماء اى ماء كالجبين والعوائد جمع عائدة اى مسئلة عائدة اى ألف مسائل عائدة الى
 من القوم كالقرايد النفيسة هذا ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا توصيفيا
 والمعنى فرائد صفتها انها عوائد كان فى الكلام استعارة تصريحية حيث شبه طوائف
 المسائل بالفرائد واستعار اسم المشبه به للمشبه وكذلك اذا جعل عوائد بدلا من فرائد
 ولا يقال يلزم عليه الجمع بين الطرفين لانه ليس المشبه لفظا بالعوائد بل المسائل والعوائد
 أهم منها ومن اجلها الحقيقية لشمولها عوائد نحو المال وذكر النظم ترشيح والمقرينة
 المقام بلجين الماهو الذى فى قول الشاعر

والريح تعبت بالفصون وقد جرى * ذهب الاصيل على الجين المله

وهو بضم اللام الفضة اى ماء كالفضة فى الصفا وهذا وقد اعترض العصام على المصنف
 بانه لو قال بدل فرائد عوائد فرائد فرائد لكان أحسن اى لما فيه من نكتة لفظية وهى
 التباس المضارع وهو توافق الكامنين فى عدد الحروف وهما توافقيهما مع
 اختلافهما فى حرفين متقاربى الخروج وردبان غايه ما فيه مراعاة نكتة لفظية وصنيع
 المصنف فيه نكتة معنوية وهى ان هذا القرايد عائدة اليه من كتب القوم وليست
 من مختصراته فيكون مطابقا لقوله اولا على وجه الخ والتبكت المعنوية أهم فان قلت
 التعبير بالقرايد فيه مراعاة النكتتين لان القارئ لما استفيد من علم أو غيره فاذا
 اكتسبها كانت غير مختصرة فاجاب اننا لنسلم ذلك اذا لاكتساب معناها التخصيص
 وهو شامل لما هو بطريق النقل عن القوم وما هو بطريق الاستنباط من كلامهم فلا

تتم مطابقة هذه القول آتفاعلى وجه الخ نعم قد يقال ليس فى التعبير بالعوائد مراعاة
 التكنة المذكورة لاحتمال ان تسميها عوائد باعتبار عودها من المصنف على من بعده فلا
 تتم المطابقة السابقة اهـ من بعض المحققين (تحقيق معانى الاستعارات) أى الفت
 المسائل العوائد التى تشبه الدرر فى النفاسة لاجل تحقيق معانى الاستعارات أى
 ذكرها على الوجه الحق لا اثباتها بالدليل فاللام للتعليل متعلقة بنظمت واضافة تحقيق
 لمابعد من اضافة المصدر لقوله به حذف الفاعل وهو الياه وكان المقام للاضمار بان
 بقول الحقيقة ولكن اظهر لطول الفصل والايضاح والاستعارات هى التصريح
 الغير التخييلية والتخييلية والمكنية والتحقيق هو أحد الالفاظ الخمسة التى توجد
 فى كلامهم ومعناه ذكر الشئ على الوجه الحق أو اثباته بالدليل كما سبق وثانيها التدقيق
 وهو اثبات المسئلة بدليل على وجه فيه دقة وقيل اثبات دليل المسئلة بدليل آخر
 وثالثها الترفيق وهو التعبير بفائق العبارات العذبة الحلوة ورابعها التحقيق وهو
 مراعات النكات المعاني والمحسنات البديعية وخامسها التوفيق وهو جعل
 العبارة سالمة من الاعتراض الخوى واعتراض المصنف بان معنى التصريح لا يحتاج
 لتحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه وبانه كما حقق معانى الاستعارات حقق أيضا
 الترشيح فكان عليه ان يذكره فى الديباجة كما به على هذا الثلاثة وأجيب عن الاول
 بان تسليط التحقيق على المعانى باعتبار كثرها وهو معنى التخييلية والمكنية
 لا التصريحية على ان تحقيق الشئ لا يتوقف على خفائه ولا على وجود الخلاف فيه
 وأجيب عن الثانى بانه يمكن ادراجه فى القرائن لان كلام الترشيح وقربة المكنية
 من ملايمات المشبه به على انه انما ذكر الترشيح بعبارة مشبهة وهو غير مقصود لذاته فلا
 حاجة للتنبية عليه فى الديباجة لانها انما ذكر فيها المقاصد ويؤيد ذلك قوله فيما يأتى
 العقد الاول فى أنواع المجاز حيث لم يقل وفى الترشيح مع انه ذكره فيه ومقابل فى الترشيح
 يقال فى التحرير من السؤال والجواب (وأقسامها) عطف على معانى أى أقسام
 الاستعارات الثلاثة فالصريحية الغير التخييلية أقسامها ستة أصلية وتبعية وتخييلية
 ومرشحة ومجردة ومطلقة مثال الأصلية أجهنى قتل زيد أى ضربه ضرباً شديداً ومثال
 التبعية قتل زيد أى ضربه ضربه شديداً ومثال التخييلية انى أزاله قدس رجلاً
 وتوخر أخرى للمتروك فى أمر يريد الاقدام عليه مرة والاهتمام عنه أخرى ومثال
 المرشحة رأيت أسداً يرى له لبد ومثال المجردة رأيت أسداً يرى شاكى السلاح ومثال
 المطلقة رأيت أسداً والتصريحية التخييلية أقسامها خمسة أصلية وتبعية ومرشحة
 ومجردة ومطلقة مثال الأصلية الاظفار فى انشبت البنية اظفارها ومثال التبعية

تحقيق

تدقيق

ترقيق

توفيق

تنسيق

ينقضون من قوله تعالى يتنصون عهد الله عند غير صاحب الكشاف واما هو فيسبها
 تحقيقية ومثال المرشحة اظفار المنية نسبت بفلان اذا جعل النسب ترشيحا ومثال
 الجردة ان نسبت المنية اظفارها بامر اض زيد اذا جعلت الامر اض بغيريد الاظفار
 ومثال المطلقة ما تقدم من اظفار المنية اذا لم يجعل النسب ترشيحا والمكنية اقسامها
 خمسة أيضا أصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة مثال الأصلية أن نسبت المنية
 اظفارها بزيد شملت المنية بالسبع واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه
 بشئ من لوازمه وهو الاظفار فجرت في اسم الجنس ومثال التبعية اعجبني اراقة الضارب
 دم زيد فشيبه الضرب بالقتل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف
 وأثبت شئ من لوازمه وهو اراقة الدم لانه أكثر ما يستعمل في القتل ومثال المرشحة
 نطق لسان الحال فالحال استعارة بالكناية واللسان تخييل لانه أقوى اختصاصا
 والنطق ترشيح ومثال الجردة نطقت الحال الواضحة بكذا فان الواضح من لوازم الحال
 اذ لا يقال للانسان واضح ومثال المطلقة لسان الحال فاذا علمت هذه الاقسام في
 المكنية تعلم سقوط اعتراض العصام بانه لا أقسام للمكنية حتى يحققها واعتذاره عنه
 بأنه نزل المذهب فيها منزلة الاقسام أو ان ضمير أقسامها العائد على الاستعارات
 لا يستلزم ان يكون لكل منها أقسام بل ان يكون لجمعها أقسام (وقرائتها) أي قرائن
 الاستعارات الثلاث واعتراض العصام بانه لم يحقق الاقرينة الاستعارة بالكناية
 وأجيب بانه جمع القرائن باعتبار افراد قرائنها والاقوال فيها وفي هذا الاعتراض نظر
 لانه اذا أراد انه لم يبين الاقرينتها فقط فهو ممنوع لانه بين قرينة المشرحة أيضا حيث
 قال فلا تعد قرينة المشرحة تجريدا فانه يفهم منه ان قرينة المشرحة من ملايمات
 المستعاره وذلك بيان لقرينتها غاية انه بيان اجمالي وهو كاف اذا يتوقف البيان
 على التفصيل وان كان أكمل وان أراد انه لم يصدر بعنوان التحقيق الاهي فسلم لكن
 كلام المصنف ليس معناه انه يعنون بذلك في كل ما حققه بل المعنى ان يذكره على الوجه
 الحق ويدل لذلك انه لم يصدر عقدا الاقسام بالتحقيق (في ثلاثة عقود) أي نظمت
 العوائد الشبيهة بالقرائن في ثلاثة أبواب فالعقود متبعرزها عن الابواب وهي جمع عقد
 بالكسر اسم للقلادة التي تجعل في العنق والفتخ ضد الحل وبالضم العقود تطير حضن
 فانه بالكسر الجنب والفتخ ضم المحضون وبالضم الشئ المحضون ثم ان في قوله ثلاثة
 عقود مجاز الاول أي خيوط تؤل الى كونها عقودا فهو مرسل علاقته الاول ومرسل
 علاقته الكلية والجزمية اذ العقود اسم للخيوط مع المنظوم فيها وفيه مجاز آخر
 بالاستعارة من حيث انه شبه ألفاظ الابواب بالعقود واستعار اللفظ الدال على المشبه

به المشبه استعارة تصريحية في كلامه مجاز على مجاز اذا العقود متجاوز بها عن
 الخيوط والخيوط متجاوز بها عن الالفاظ والطرفية هنا من طرفية المدلول وهو المسائل
 في الدال وهو الابواب لان العقود مستعارة لها بناء على المشهور من ان الالفاظ
 قوالب للمعاني والطرفية ليست حقيقة لعدم احتواء الطرف وتجزؤ المظهر وفيه فتعين
 ان تكون مجازية ثم لا جاز ان يكون الجواز عقليا لعدم التوصل في الاسماء فتعين ان
 يكون لغويا ثم لا جاز ان يكون مرسل لعدم صلاحية علاقة من علاقته التي مبناه
 عليها لانه ليس هنا كلمة استعملت في غيرها فتعين ان يكون بالاستعارة ثم هي امامكنية
 وتقرر بها ان تقول شبه المسائل بالمظروف كالمساوئ الابواب بالطرف كالشواهد بجماع
 التمكن في كل واستعار لفظ المشبه به للمشبه وحذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو
 في على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات في تخيل وحينئذ يكون في العقود استعارتان
 حيث شبهت الالفاظ التي هي عبارة عن الابواب بها ثم شبهت تلك الالفاظ التي عبر عنها
 بالعقود بطرف فيما لا اعتبار الاول نصريحية وبالا اعتبار الثاني تكون مكنية واما
 استعارة تصريحية وتقرر بها ان يقال شبه الارتباط الحاصل بين الدال والمدلول
 كالعقود والمسائل بالارتباط بين الطرف والمظروف بجماع التمكن والشواهد
 واستعارة لفظية في الارتباط الجزئي اذ لم يكن له حرف دال عليه تبعاً للتشبيه ثم ان
 المصنف لم يرد بقوله في ثلاثة عقود ان كل من الثلاثة المتقدمة وهي معاني الاستعارات
 واقسامها وقرائنها عقد افصلا عن كون ذلك على الترتيب وليس كلامه يقتضي ذلك
 بل اراد ان الثلاثة منذ كونه في ثلاثة عقود ولا شك ان الامر كذلك اما عدم اقتضائه
 للترتيب فلان الواو لا يقتضي ترتيبا ولا تعقيبا واما عدم اقتضائه ان لكل من الثلاثة
 عقدا فوجود القرينة في الاله على المراد وهو المشاهدة في كنهها قرينة فالشأن ان تنظر
 لما في الواقع ثم تنزل عليه الالفاظ كما هو دأب المحققين لا العكس بان نجعل الالفاظ على
 ظواهرها مع قطع النظر عن الواقع ثم تنظر للواقع كما هو شأن المفسرين لا يقال هو من
 مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمية على الاحاد لان محال القاعدة ما لم تقم قرينة تجمع
 ذلك فبقطع ما لا يصح هنا من ان كلام المصنف يقتضي ان لكل من الثلاثة المتقدمة
 التي هي معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها عقد من الثلاثة عقود وانها مرتبة
 وحاصل الجواب ان هذه الثلاثة لا تخرج عن الثلاثة عقود بقطع النظر عن الترتيب
 ثم شرع في بيان العقود بالذكيورة وما اندرج تحتها من القرائد جاعلا العقود
 كالابواب والقرائد كالفصول فقال (العقد الاول) وصفه بالاول مع العلم بانه اول
 الجبري الصريح على سبيل واحد لانهم يجمعون في ما به الثاني والثالث بطول العهد فغير

بالاول هنا (في انواع الجواز) وانواعه هي الجواز المرسل والاستعانة المقودة والمركبة
والاصلية والتبعية والتحقيقية والتخييلية والمرثعة والمجردة والمطلقة والظرفية هنا
من ظرفية الدال في المدلول اذ العقد الفاظ وأنواع الجواز معان والمعاني قوالب
للالفاظ ولكن المشهور عكسه فبقدره مضاف الى في حين أنواع الخ كذا قبل الا انه
يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وهو أشنع مما قبله اللهم الا ان يقال انه من ظرفية
الخاص في العام يجعل المبين شاملا لالفاظ المصنف وغيرها والعقد اسم لالفاظ وبعد
فلا حاجة لذلك كما لان الحق ان المعاني قوالب للالفاظ كما حققه السعد لان المتكلم
يستحضر المعنى أولا كما هو شأن الظرف ثم يأتي بافظ على طبقه وهو شأن الظروف
ولا يراد ان تعقل المعنى بدون افظ متخيل مستحيل فلا يتم ما ذكرنا نقول كلامنا في
الافاظ المسووعة المتحققة المشتملة على المقاطع فان اطلاق الافات على المتخيلة بجواز
ثم ان هذه الظرفية مجازية بان شبهه مطلق ارتباط دال بدلول بطلاق ارتباط ظرف
بظروف فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعمل افظ في من خرج من المشبه به
لخرج من المشبه فهي تصريحية تبعية وانه شبه العقد الاول مع انواع الجواز بظروف
مع ظرفه واعتدال افظ المشبه بالمشبه وحذفه ورضاه اليه بشئ من لوازمه وهو في على
سبيل الاستعارة بالكناية وازدادة انواع الجواز للعهد والمعهد وما ذكره المصنف
لا لاستغراق لانه لم يذكر فيه المكنية وانما للاستغراق والمكنية دخلت ضمنا في
تعريف الجواز الا في واعترض المصنف بان الاوضح ان يعبر بالاقسام لا الانواع
ليوافق قوله السابق واقسامها لان الانواع توهم المظاهرة وليس كذلك وأجيب بان
المراد بالانواع الاقسام لان النوع يطلق على القسم كثيرا واعترض ايضا بانه كان
الاولى التعبير بالاستعارة لان المقصود من الرسالة تحقيق معاني الاستعارة كما تقدم له
وذكر الجواز على سبيل الاستطراد وأجيب بان ال في الجواز للعهد والمعهد هو الجواز
بالاستعارة (وفيه) أي في العقد الاول (ست فرائد) من ظرفية الاجزاء في الكل
او المفصل في الجمل لان الفرائد اجزاء للعقد وهو كل اهلها ولا شك انها مفصلة والكل
جمل (القريدة الاولى) هي مبتدأ والاولى صفته والخبر محذوف اي كائنة في تقسيم
الجواز الى الاستعارة وغيرها وكذا يقال في تطاير وجعل بعضهم القريدة معينة اذ وقوله
الجواز المفرد الخ خبر متعقب بان ما بعد التراجم أحكام مقصودة في نهها فلا ينبغي
جعلها تابعة اغنيها وتقسيم الجواز الى مرسل ومجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة تقسيم
ثانوي واما التقسيم الاول فهو تقسيم الجواز الى عقلي وهو اسناد الشيء الى غير من
هو كلفها بنت الربيع البقل لغوي وهو ما سبذكره المصنف اعني الكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وكما ينقسم الجهازي الى هذين القسمين تنقسم الحقيقة اليها فالحقيقة العقلية هي اسناد الشيء لمن هو له كما في قولك انبت الله البقل والحقيقة اللفظية هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له (الجهاز) مبتدأ والمفرد صفة وخبره جملة ان كانت علاقته والرابط ضمير علاقته واعني الكلمة الخ اعتراض بين المبتدأ والخبر قصد بها بيان حقيقة الجهازي وهو مصدر ميمي يستعمل حقيقة في الحدث والزمان والمكان تقول قد عدت مقعد زيد تريد قعوده او مكان قعوده او زمانه مشتق من مصدر الفعل الجرد وهو جاز لا المزيد هو جاز فاصلا يجوز على وزن مفعول نقلت قحمة الزا والليم فقلبت ألقا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان كقام واعل تبعها لماضي لان المشتقات تتبع الماضي المجرى صيغة واعلا وهو من جاز المكان يجوز ان اذا تعداه نقل الى الكلمة الجاهزة أي المتعدية ~~م~~ كانها الاصلية وهو ما تستعمل فيه بالاصالة أو الكلمة الجوز بها بمعنى انهم جازوا به امكانها الاصل الى غيره وهو المعنى الجهازي فقلت الكلمة المنقول اليها ما اسم فاعل أو مفعول والنقل على كل من الحدث وهو مذهب الشيخ عبد القاهر فظهر وجه تسمية هذه الكلمة بالجهاز ووجه التقابل بينه وبين الحقيقة لان تسميتها بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في محلها الاصل لزم في مقابلها ان يكون تسميته بالجهاز باعتبار تحجوا زمكانه الاصل هذا مذهب الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة كما ذكره في المطول وزعم الخطيب القزويني انه نقل عن المكان الى الكلمة المستعملة الخ وعليه فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه ان هذه الكلمة طريق لحضور معناها الجهازي كما نقول جهات كذا مجازا الى حاجتي أي طريقا لها وعورض بانه يلزم ان تسمى الحقيقة بذلك بل هي أولى لانها طريق لحضور معناها بلا واسطة قريبة بخلاف تلك الكلمة فانها طريق بالقرينة وأجيب بان علم التسمية لا توجبها بخلاف علم الوصفية لان التسمية لمجرد مناسبة فاذا سمي شخص بعبد الله لانصافه بالعبودية لله فلا يلزم ان يسمى غيره بذلك وان كان متصفا بها واذا وصف شخص بالجمرة لانصافه بها لزم ان يتصف بها كل من قامت به الجمرة فالخامس ان الشيخين لم يختلفا في عدم نقله عن الزمان لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة وانما الخلاف في نقله عن الحدث والمكان كما علمت (المفرد) قدمه على المركب لانه كالجزء منه والجزء مقدم على الكل طبعه اذ قدم وضعه ليناسب الوضع الطبع ولم يعرفه مامعا لان حقيقة كل منهما متخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد بحيث يحصل كل منهما بخصوصه وقيد الجهازي بالمفرد فخلصا من ورطة ايهام الاشتباه ومن الجهازي في كلام القوم لانهم لم يقدروا الجهازي بالمفرد ثم عرفوه

بأنه الكلمة الخ تم قسمه الى مفرد ومركب فتنا في ظاهر التعريف والتقسيم
لأن ظاهر التعريف يفيدان المراد المجاز المفرد وظاهر التقسيم يفيدان المراد المجاز
مطلقا وأجيب بان المراد بالكلمة ما يشمل الكلام مجازا ودفع بعضهم التنافي بان
المقسم في كلامهم غير المعروف بدليل انهم ذكروه عند التقسيم مظهرا حيث قالوا
والجهاز ما مركب وما غيره فلو كان عينه لكان المقام للاضمار (أعني) أي أقصده
فحذف صلة أعني للعلم بها (الكلمة) أي جنسها فيشمل الاسم كاسدي رأيت أسدا في
الجمام والفعل كتنطق في نطق لسان الحال والحرف كني نحو ولا صليكنكم في جذوع
النخل (المستعملة) خرج بذلك الكلمة قبل استعمالها وبعد وضعها كقطة أسد بعد
وضعها وقبل استعمالها فلا تسمى مجازا بل ولا حقيقة ونحو المهملة أولوى وقيد
بالمستعملة مع ان الكلمة تفسر بالقول وهو مستعمل لأن ذلك اصطلاح نحوي وأما
أهل البيان فيريدون به اللفظ المفرد ويقيدونها بالمستعملة لانخراج ما تقدم ويعلم من
أخذ الكلمة حقا في التعريف ان كلام المجاز بالحذف أو بالزيادة أو غيرهما غير
داخل في المجاز كما تقدم في البسطة (في غير ما) أي الذي أو معنى (وضعت) تلك الكلمة
(له) أي لذلك المعنى فخرجت الحقيقة لانها الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبقي عليه
المشترك اذا استعمل في بعض معانيه كمن اذا استعملت في الباصرة مثلا لانهم لم
تستعمل في كل معانيها فصدق عليها تعريف المجاز وذلك لان ما اما موصولة أو منكرة
موصوفة كما أشرنا له وكل منهما يعم في سياق النفي فيصير تقدير الكلام الكلمة
المستعملة في غير كل الذي أو غير كل معنى وضعت له والقاعدة ان اداة النفي اذا تقدمت
على اداة العموم يكون الكلام من باب سلب العموم وتبي الثمول فيصدق بتبي البعض
كما في قولك لم آخذ كل الدراهم فيصدق بالبعض واجب بان القاعدة اغلبية فما هنا
على خلاف الغالب على حد ذاته لا يجب كل كفارائهم اذ لو كانت كلية للزم انه يجب
البعض وهو باطل لاحالة التخييل يخرج المشترك ورد السؤال من اصله لان سلب
العموم كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر فيه حكم متعلق باداة العموم كالآية
ولا كذلك ما هنا فيكون النفي منصبا على جميع الافراد ثم ان الوضع متى اطلق انصرف
لوضع التحقيق وهو الذي لا تأويل فيه فلا يرد ان التعريف لا يصدق على بعض افراد
وهو الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له وتأويل ان المستعملة فيه فرد من افراد المشبه
به قاله بعضهم وقضيت ان المجاز موضوع وهو الراجح من الخلاف وبهذا يجب عما ورد
على المصنف بان ظاهره ان المجاز ليس بموضوع فيكون ما شاع على خلاف الراجح ومحصل
الجواب ان النفي في كلامه الوضع الاولي وهو الوضع بالتحقيق فلا ينافي الثاني وهو

الوضع بالتأويل وبه يرجع الخلاف في كونه موضوعاً ولا لفظياً وهل وضع الجملان نوعي أو شخصي الذي حقيقته بعضهم أنه نوعي كان يقول الواضع وضعت كل سبب ليدل على مسببه أو لازم على لازومه وهكذا وقبل موضوع به ما معاً إذ لو قيد بالشخصي لم يصدق على الجوز في المشتقات إذ لا يصدق عليه أنه استعمل في غير الموضوع له الشخصي ضرورة أن اسم الفاعل مثلاً انما وضع لكل شخص من الفاظه التي يصح أخذها من الفعل وكذا إذا قيد بالوضع النوعي لم يدخل فهو الاسد مجازاً إذ لا يصدق عليه أنه استعمل في غير الموضوع له النوعي فان قلت كان الواجب هنا ابراز الضمير بان يقول وضعت هي لأن الصلة أو الصفة جرت على غير من هي له قلت أنه لم يبرز لأن اللبس على مذهب الكوفيين لا البصريين الموحدين للابراز مطلقاً لا يقال الخلاف في الوصف وأما الفعل فيجوز عدم الابراز عند أمن اللبس اتفاقاً لا نأقول المحققون على أن الخلاف جاري في الفعل أيضاً (نبيه) قد تقدم لك أنه خرج بهذا القيد أعني في غير الخ حقيقة وحينئذ لا فرق فيما بين المنقول كفضل واسد والمرتبج كسعاد وادد وحصل الفرق أن المرتبج لم يتقدم له وضع والمنقول ما وضع لمعني آخر مع هجران المعنى الأصلي بحيث صار لا يفهم إلا ذلك الحاصل بسبب كثرة الاستعمال فيه سواء كان لمناسبة الثاني للأول أو لغير مناسبة وقبل هو ما نقل لمناسبة مع هجران المعنى الأصلي والمشارك ما وضع لمعني بعد وضعه لا آخر مع الشعور بالوضع الأول وقيل الشعور بشرط في المنقول وليس شرطاً في المشترك وعليه فالمنقول أخص من المشترك (لعلاقة) متعلق بالمستعملة بعد تقييدها بما بعدها وهي بفتح العين في المعاني أكثر من كسرها وفي الأجسام كعلاقة السيف بالعكس ومعناها المناسبة والارتباط بين المنقول منه والمنقول اليه كالشجاعة والجراءة وخرج بهذا القيد الغلط كقولك خذ هذا القوس مشيراً إلى كتاب فليس مجازاً لأنه لا علاقة معه ولا حقيقة أيضاً واعترض المصنف بأن قيد القرينة معن عن العلاقة لاخراج الغلط لأنه لا قرينة معه واجيب بأن الانسلاص ذلك بل معه قرينة وهي الإشارة فإنها قرينة على أنه ليس المراد بالقوس حقيقة سيما إذا انضم إليها إشارة حسية فهو واضح على أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لأنه وقع في صرحه قال غير واحد انما اشتترطت العلاقة في الجواز ليعتبر عن الكذب وإذا ردد على الظاهرية النافين لوقوع الجواز في الكتاب والسنة لأنه كذب بحسب الظاهر بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وبأنهم اجمعوا على أن الجواز أبلغ من الحقيقة لأن مبناه على الاستعمال من المألوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء قيمة فلو خيل عنه لزم خلوهما عن الأبلغ وهو باطل والمختار اشتراط معاً نوعهما من أهل اللسان الموثوق

بهم فيكنى في صحة استعمال اسم السبب في السبب مثلا في أي جزئ علمنا بانهم اعتبروا
 السببية علاقة يصح معها المجاز ولا يشترط السماع في شخصها اجماعا ولذا كان المجاز
 في كلام العرب والمولدين قال في المطول مثلا يجب ان يثبت عند العرب انهم يعلمون
 اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم
 المجاز موضوع بالوضع النوعي واعلم ان غير المصنف زاد في التعريف قيد في اصطلاح
 الخطاب اي مخاطب المستعمل بالكسر ليصير التعريف جامعاً مانعاً واما بدون تلك
 الزيادة فليس بجامع ولا مانع اما الاول فانه لا يشمل لفظ الصلاة مثلا اذا استعملها
 الشرعي في الدعاء او اللقوى في الافعال والاقوال فانه مجاز مع انه غير داخل في
 التعريف لانه كلمة مستعملة فيما وضعت له فانه موضوع لغة للدعاء وشرعا للاقوال
 والافعال واما الثاني فانه يشمل ما ذكر اذا استعمله الشرعي في الافعال والاقوال
 واللقوى في الدعاء فانه حقيقة مع انه داخل في التعريف لانه كلمة مستعملة في غير ما
 وضعت له فهذا القيد زيادته تحقق الجمع والمنع وعبارة الملوى تقتضي ان هذا القيد
 لا يحتاج اليه في الجمع لان لفظ الصلاة مثلا على الاستعمال الاول يصدق عليه انه كلمة
 مستعملة في غير ما وضعت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له ويكنى
 الصدق ولومن بعض الوجوه لكن يلزم على كلامه التحكم في الجمع والمنع لان لفظ
 الصلاة مثلا على الاستعمال الثاني يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له كما
 يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له والخروج من بعض الوجوه حاصل
 كالصدق من بعض الوجوه فاما ان يكتفى ببعض الوجوه فيها أو لا فيها وبه هذا كما
 فنحن في غنية عن هذا القيد بقول المصنف له علاقة لان اللام الاجل ولفظ الصلاة
 مثلا اذا استعمله الشرعي في الدعاء او اللقوى في الافعال والاقوال لاشك ان كلمة
 مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة كالكلية والجزئية بخلاف ما اذا استعمله
 الشرعي في الاقوال والافعال واللقوى في الدعاء فلا يلاحظ علاقة لانه حقيقة
 لاستعماله فيما وضع له (مع قرينة) الصواب جعله حالا من نائب الفاعل في المستعملة
 لصفة العلاقة لان العلاقة دخلت عليها لام العلة المقيدة انهم مقصودة بتوقف عليها
 المجاز فلو جعلناه صفة لزم عليه ان القرينة من توابع العلاقة لان الوصف تابع لموصوفه
 مع ان كلاما من القرينة والعلاقة مما يتوقف عليه المجاز ابتداء انهم الحالية فبيد ان
 القرينة من توابع الكلمة المستعملة اذ هي وصف لما حبا ولا ضرر فيه فلو قال
 المصنف وقرينة نوا العطف لاسلم من هذا التكلف فان قلت العطف كذلك لانه من
 التوابع قلت نعم وان كان كذلك الا ان المعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه

واستراط القرينة في الجواز لثبوتها هو مذهب أهل البيان اما الاصوليون فليست
القرينة شرطا عندهم فلا يجوز الجمع بين الحقيقة والجواز في لفظ عند البيانيين بخلاف
الاصولين ولا يخفى ان الجمع بين الحقيقة والجواز غير عموم الجواز اذا لا يعتبر فيه
شخص المعنيين كما تقول عندى أسدان تريد الحيوان المقترس والرجل الشجاع أو
لسانان وتريد القلم والجراحة واما الثاني فيعتبر فيه كلى يهمهما كقولك عندى مجتر
فانه يطلق على الاسد والرجل الشجاع لان لكل جرأة (مانعة) وصف شخص ومقيد
للقرينة بين به ان المتوقف عليه الجواز القرينة المانعة اما المانعة فليست شرطا لتحقيقه
بل لاعتباره عند البلغاء الا ان يتعلق غرض بعدم التعيين كالتعميم لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن والفرق بينهما ان المانعة مانعة المتكلم للدلالة على قصده
والمعينة مانعة عن المراد بالقصد والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق فكل
معينة مانعة ولا عكس كافي قولك رأيت بحرا في الحمام يعطى ورأيت بحرا في الحمام
فقولك في الحمام قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلى وقولك يعطى معينة للمعنى المراد
وهو الكرم ويلزم منه عدم ارادة المعنى الاصلى وخروج بقوله مانعة (عن ارادته) أى
ارادة المعنى الذى وضعت له الكتابة فانهم لم يستعمل فيما وضعت له حتى تسمى حقيقة
وليست القرينة فيها مانعة حتى تسمى مجازا وعليه صاحب التلخيص والشارح وقيل
هى من قسم الحقيقة فهى خارجة بقيد المستعملة في غير الخ وعلية العز بن عبد السلام
والسكاكى والسبكي لقوله في جمع الجوامع الكتابة لفظ استعمل في معناه مراد منه
لازم المعنى فهى حقيقة ومحصله ان فيها ثلاثة أقوال الاول لاحقيقة ولا مجاز فمقيد
مانعة للاحتراز الثاني انها حقيقة وعليه فالمقيد لتحقق المناهضة وبيان الواقع وهى قد
خرجت بالقيد السابق أعنى المستعملة في غير الخ فلا فائدة في اخراجها مرة ثانية الثالث
انها مجاز فهى داخله في التعريف والالزام عدم جامعيتها فان قلت اذا كانت من الجواز
فلم يجب باسم يخصها قلنا لا ضرر في ذلك الا ترى التغليب والمشاكلة فانهم من الجواز
المرسل وقد اشهر اربع اقسام من الالاميين مثال الكتابة زيد طويل النجاد وهو علاقة السيف
اذا استعمل في طويل القامة أو مهزول الفصيل في الكرم أو جبان الكلب كذلك
أو شجاع الكلب في البهيل وقيل الرماة كذلك وأما كثير الرماة فكناية عن كثرة الكرم
اذ كثرة الرماة يلزمها كثرة الجرو وهى تستلزم كثرة الاحراق وهى تستلزم كثرة الطبايح
وهى تستلزم كثرة الاكالة وهى تستلزم الضيافة وهى تستلزم كثرة الكرم والقرينة هنا
حالية وهى كون المقام مقام مدح لكن تلك القرينة لا تقع ان يراد مع ذلك نفس الرماة
وكقولك عريض الوسادة فهو كناية عن البلادة اذ عرضها يلزمه عرض القفا وهو يلزمه

البلادة ولما فرغ من تعريف الجواز شرع في تفسيه الى مرسل وغيره فقال (ان كانت
 علاقته) المعتبرة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي وذلك كالسببية
 والمسببية (فجواز مرسل) أي فيسمى هذا الجواز مجازا مرسلًا وسعى بذلك لانه أرسل عن
 ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به الذي ثبت عليه الاستعارة وهذا بناء على ان
 الارسل من أوصاف المجاز ومن نظر الى كونه من أوصاف العلاقة قال سعى بذلك
 لارسال علاقته بين علاقات متعددة أي لم يقيدوه بعلاقة بعينها ونوقش بانه لا يظهر الا
 في الكلّي يعني الجواز المرسل دون كل نوع فانه محتص بالعلاقة التي اعتبرت فيه وأجيب
 بانه لوحظ الكلّي في أصل التسمية وحاصل كلامه ان المعتبر في التقسيم انما هو العلاقة
 فان لوحظ انما غير المشابهة فجواز مرسل وان لوحظ انما المشابهة فاستعارة مثلا اذا
 أطلق المشفر على شفة الانسان مجازا عن شفة البعير فان أريد ان العلاقة الاطلاق
 والتقييد يعني أطلقناه عن التقييد بالبعير وأردنا منه مطلق شفة ثم قيدنا بها الانسان
 فجواز مرسل وان أريد انما المشابهة فاستعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة لاعلى
 وجودها اذا لفظ الواحد بالنسبة للمعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلًا وان
 يكون استعارة باعتبارين مختلفين قبل الانسب تقديم الاستعارة في التسميم على
 الجواز المرسل لانها المقصودة بالذات من الكتاب ولانها أبلغ منه لان مبناها على تناسي
 التشبيه ودعوى الاتحاد ولذا قيل ان الاستعارة تنارق الكذب بوجهين التأويل وهو
 جعل افراد المشبه به قسمين متعارف وغير متعارف ولاتأويل في الكذب وبالقرينة
 المانعة من ارادة المعنى الحقيقي الدالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
 فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل الجهود في ترويح ظاهره
 ويجاب بانه صدر بالمرسل ليطرحه ثم يتفرغ لما هو المقصود بالذات أو انه صنع ذلك
 ليترقى من غير الابلغ الى الابلغ والنكات لا تتراحم وعلاقات الجواز كثيرة وانماها
 بعضهم الى خمسة وعشرين منها السببية أي كون الشيء سببا في شيء آخر فهو أمطار
 السماء نباتا والآية أي كون الشيء واسطة في ايصال أثر المؤثر للمؤثر فهو واجعل
 لي لسان صدق أي ذكر اصادقا وثنا حسنا والكلية فهو يجهلون أصابعهم في أذانهم
 أي رؤس أناملهم والجزئية فهو يتحرر رقة ونحو العين مجازا عن الرية أي الطبيعة
 فان العين جزء منه لكن لما كانت هي المقصودة في كون الرجل رية لان غيرهما من
 الاعضاء مما لا يفي شيئا بدونها صارت كأنها الشخص كله فلا بد في الجزم المطلق على
 الكل ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد
 أو الاصبع على الرية وان كان كل منهما جزءا منه فانه المطول والمزومة أي كون

الشيء يلزم من وجوده شيء آخر كاطلاق الضوء على الشمس والاطلاق كافي لاطلاق
المشعر الموضوع لشدة البعير الغليظة السفلى على مطلق شدة غليظة والتقييد
كتقييده بعد ذلك بشدة زيد الغليظة والعموم والخصوص ويرجعان للمطلق والمقيد
فيمثل لهما ما جاء سبق فيهما والتعلق نحو هذا خلق الله أي مخلوقه والحالمة والمحملة
الاولى كخذوا زينتكم أي ثيابكم لانها محل الزينة والزينة حالة والثانية كعند كل
مصبى أي صلاة لانه محلها والجهانورة كاطلاق العلم على الظن أو العكس وكشمية
القربة راوية مع ان الراوية موضوعة للناقة التي يحمل عليها القربة والبديلة أي
كون الشيء بدلا عن غيره نحو فاذا قضيت الصلاة أي اديته والمبدلية كقولك أكانت
دم زيدا يديته واعتبار ما كان فهو أو أتوا اليتامى أي الذين كانوا يتامى لان الدفع
لهم بعد البلوغ والاول ثلثنا فهو أي أرى أني أعصر خرا أي عصيرا يؤكل الى كونه خرا
وقيل لا يجاز في الآية لان الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب أو قطعها نحو انك سميت وانهم
ميتون * (تبينه) * قد يطلق المجاز على معنى آخر غير ما تقدم وهو ان يطلق على كلمة
تغير اعرابها بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ فالاول كقوله وجاء بك واسأل القربة
أي جاء أمره لاستعماله بحجى الرب واسأل أهل القربة للقطع بان المقصود سؤال أهلها
وان كان الله قادرا على ان ينطق الجدران فالاعراب الاصل لربك والقربة البحر وقد
تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب والثاني فهو ليس كمثلته شيء فاعراب مثل
في الاصل النصب خبر ليس ولما زيدت الكلف جر والحامل على القول بزيادة الكاف ان
المقصود نفي المثل لاني مثل المثل واصالتها تقييد ذلك لانها بمعنى مثل والاحسن ان لا
تجعل الكاف زائدة فيكون من باب التكاية وفيه وجهان أحدهما ان نفي الشيء ينفي
لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لأخ زيد أخ وأخ زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لا بد لأخ زيد من أخ وهو زيد فنقيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس
لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ وهو زيد فكذا نقيت ان يكون أمثل الله
مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
والثاني ملأ كره الرحمن سري وهو انهم قالوا أمثل لا يجعل فنقوا الجمل عن مثله والقرض
تقييد عن ذاته فسلوكوا طريق التكاية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نقوه عن مماثلة
وعمن يكون على أخص أو صافه تقوم عنه كما يقولون أينعت أقرانه وبلغت أترابه
يريدون ابتاعه وبلوغه ومؤدى الوجهين واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته انتهى من
المطول على التخصيص بتصرف والحق ان هذا النوع لا يدخل في الجاهل بالمصطلح عليه
بل في الجاهل بمعنى مطلق التصور وهو العدول الى خلاف الاصل نظيرا لاطلاق الاستثناء

على المتصل والمنقطع * (تبيينه) وهذا التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانت علاقته الخ هو الطريقة المشهورة وهناك طريقة ثانية وهي ان كل مجاز فهو استعارة ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار لفهوم ان كانت الخ بقوله (والا) أى والتمكن العلاقة غير المشابهة بان كانت المشابهة لان ثنى الثنى اثبات (فاستعارة) أى يسمى هذا المجاز الذى علاقته المشابهة استعارة (مصرحة) أى صرح فيها بلفظ المشبه به والاهنا وفي قوله تعالى الاتصروه والاتنفروا أصلها ان الشرطية المدخلة في لا النافية فليست أداة استثناء كما وهم بعض فاذا قيل لك هل الاستثناء هنا متصل أو منقطع فلا يحسن الجواب الا ان تقول له متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل تشيى الى انه اتصل بالجهل وانقطع عن الفضل حيث جعل هنا استثناء لا محالة وانما تردد في اتصاله وانقطاعه والمشابهة هنا ما يحسب المعنى كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع وبحسب الشكل كما في قوله تعالى فاخرج لهم بجلا جسد له خوارفاله لاقه بين الاسد والرجل الشجاع هي المشابهة في الشجاعة والشجاعة وجه الشبه فينتقل الذهن من المشبه به للمشبه بواسطة القرينة كالحمام والعلاقة بين الجمل المجازى والجمل الحقيقي هي المشابهة في الشكل كاستعمال الفرس الحقيقي والفرس المجازى المنقوش على حائط مثلا في صورة الفرسية فقولك رأيت في الحائط فرسا استعارة علاقتهما المشابهة في الصورة واعتراض تقييده الاستعارة بالمصرحة بأنه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة ان يكون المجاز استعارة مصرحة بل قد يكون استعارة بالكناية وأجيب بان التقييد بالمصرحة رعاية لاتفاق الأئمة عليها لانهم اتفقوا على انها لفظ المشبه به المذكور المستعمل في المشبه المهدوف واما الممكنية ففيها الخلاف الا ترى في المصنف وبيان الممكنية خارجة من التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المهدوف ولا يصدق عليه انه كلمة مستعملة الخ اذا لاستعمال بعد الحذف وبيان الممكنية خارجة عن الموضوع وبديل على ذلك تقييد القرينة بالمائة عن ارادة المعنى الاصلى وقريناتها لاتمتنع ذلك وفي ~~كل~~ من هذين الجوابين نظر لانه يلزم عليهم ما خروجه الممكنية من المجاز المعروف بمجاز كرو ليس كذلك بل هي داخله في التعريف ويراد المستعملة ولو بالقوة والمائة ولو بواسطة اضافتها الى المشبه وتم الجواب الاول وما زال الاعتراض أقوى منه * (تبيينه) قد يقع في عباراتهم قولهم حقيقة عريفية ومجاز لغوي والفرق بينهما ان المعنى الاصلى لو ترك واشهر اللفظ في المعنى الذى نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلى احتج الى قرينة فهذا حقيقة عريفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثالها لفظ الصلاة فانها في اللغة اسم للدعاء واستعملها الفقهاء في الأقوال والأفعال المخصوصة بحيث لا يفهم

من اصطلاحهم اذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى
الدعاء احتاجوا القرينة وان كان المعنى الاصلي لم يهجر بل متى أطلق اللفظ انصرف
اليه ولا ينصرف عنه الابقرينة فهو المجاز اللغوي وذلك فهو الاسد فانه اسم للحيوان
المقترب في اللغة ويستعمل مجازا بمعنى الشجاع لكنه متى أطلق بدون قرينة فلا يفهم
منه الا الحيوان المقترب الذي هو المعنى الحقيقي فاذا اريد صرفه عنه أي بقرينة
كقولنا رأيت أسدا في الحمام في الحمام قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت
المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع ولمافرغ من تعريف المجاز وتقسيمه الى مرسل
واستعارة شرع في تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية فقال (الفريدة الثانية) كائنة
في تقسيم الاستعارة الى ما ذكره هي مبداه مخدوف الخبر وكذا يقال في نظائرها وهذا
التقسيم باعتبار اللفظ المستعار لا باعتبار معناه وهو المستعار منه بذليل ما بعده قال
العصام في الاطول وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى
بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة للفاعل ولم يكن مما اعتبر فيه وصف ولم يكن
معنى جزئيا فاصلية والاقبسية طلبا للاختصار ولان بجهنهم عن اللفظ فاعتباره في
التقسيم انسب بمجالهم (ان كان المستعار) أي اللفظ المستعار عبر به وان كان المحدث
عنه لفظ الاستعارة لانها تطلق على المعنى المصدرى وهو غير جائز الارادة هنا وتطلق على
لفظ المشبه به وهو اللفظ المستعار فاتي بافظ المستعار ليكون نصا في المقصود وهو افظ
المشبه به (اسم جنس) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين من
غير اعتبار وصف من الاوصاف في الوضع الاصلي فدخل فهو حاتم فانه وان اعتبر فيه
وصفية الا انها عارضة لانه ليس مشتقا حال العلية بل قبلها فانه من الحتم أي الحكم
فالاستعارة فيه أصلية كما يأتي قريبا ولا فرق بين ان يكون اسم عين كاسد للرجل
الشجاع او معنى كقتل للضرب الشديد وسواء كان اسم جنس حقيقة كالمثاليين
أو تأويلا كحاتم في قولك رأيت اليوم حاتما فانه وان كان عملا لكنه مؤول بكلي لتضمنه
وصفية وهي الجود وانما تمنع الاستعارة في العلم الغير المتضمن وصفية لانه ليس بكلي
تحقيقا ولا تأويلا كزيد وعرفاذا تضمن وصفية بواسطة اشتهاه بها صحت استعارته
اتأوله بكلي يصدق على كثير بان يجعل حاتم موضوعا لفظه يوم المتناهي في الجود ادعاء
وحينئذ فاطلاق حاتم على الفرد المهود أعني حاتما الطائي حقيقة وعلى غيره من يتصف
بالجود مجازا بالاستعارة وكذا يقال في ما در المتضمن وصفية البصل وسحبان المتضمن
وصفية الفصاحة وباقل المتضمن وصفية الفهاهة أي التي في النطق (أي اسما غير
مشتق) كان الاختصار ان يقول ان كان المستعار غير مشتق مع ان التفسير من وظائف

النساج والجواب انه فعل ذلك لموافقة القوم في تعبيرهم باسم الجنس ثم فسر عبارتهم
 لاجل بيان المراد اشارة الى انه ليس المراد باسم الجنس ما ساقى النكرة أى افاد
 معناها كما هو مصطلح النحاة لانه يصير تعريف الاصلية غير مانع لدخول المشتقات
 النكرة مع ان الاستعارة فيها تبعية وغير جامع لعدم شمول المعارف كالاسم على
 السبع مع ان الاستعارة فيه اصلية ولا ما قابل المصدر كما هو مصطلح الفضل لانه يصير
 التعريف غير جامع ايضا لعدم شموله للمصدر فثبت انه الاسم الغير المشتق فصار
 الحاصل ان المراد باسم الجنس هنا الموضوع لفهوم كلى يصدق على متعدد تحقيقا
 كاسدا وتاويلا كحاتم وليس بمشتق كضارب ومضروب لان المراد به معناه المبين
 اعلم الجنس لان علم الجنس كاسامة تجري فيه الاستعارة واستحضار ماهيته في الذهن
 لا ينافي تعدد الافراد وقولنا وتاويلا اي بان يدل على كثيرين ولوتاويلا اكن من
 غير اعتبار انصافه بوصف في الوضع الاصلى كحاتم فانه وان اعتبر فيه وصفية لكنها
 عارضة لانه ليس مشبهة قاحال العلية بل قبلها لانه مشتق من الحتم معنى الحكم ثم جعل
 علما لحاتم المشهور في الكرم لان المشتق ما دل على تعلق معنى بذات كضارب ومضروب
 وحاتم حال العلية ليس كذلك اذ هو في حالها انسلخ عن معنى المشتق وحري مجرى
 الاسماء الجامدة فكان فيه استعارة اصلية لكن صرح السبكي في عروس الافراح
 بانها تبعية لتاويله بالمشتق اذا علمت ذلك تعلم ان العلم الشخصي الذي لا تاويل فيه قتنع
 فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به وذلك يستلزم
 كون المشبه به كليا هذا الذي عليه الجمهور ومنع السعدني التلويح والسيد في شرح
 المفتاح كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به
 وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه به عين المشبه به اذا كان
 جزئيا كزيد وعمر وبل هذا اتم وابلغ فعلى ما ذهب اليه يتجاوز الاستعارة في العلم
 الشخصي ولومن غير تاويل و اشار الجواب ان الشرطية بقوله (فالاستعارة) تسمى
 (اصلية) لانها اصل بالنسبة للتبعية كما يشهد بذلك قوله لجرانم الخ واصلية نسبة
 للاصل ولا يقال الاصل والاصلية شئ واحد مع انه يجب ان يكون المنسوب غير
 المنسوب اليه لانا نقول النسبة للمبالغة ووجه المبالغة ملاحظة ان هذا الامر وهو
 الاصل بلغ النهاية حتى صار ماعدا حقيقيا بالنسبة اليه فتهين ان ينسب الى نفسه
 او يولغ في الاصلية حتى جعلت غير الاصل فنسبت اليه او انه جرد من الاصل
 الكامل اصل ثان ونسب اليه ولك ان تقول انه من نسبة الخاص للعام كزيد احرى
 نسبة للاجر من حيث هو وصفت اصلية لانها ليست مفردة عن شئ بل مستقلة برأسها

بجملان التبعية ولانها اصل في الجملة للتبعية اى في بعض المواضع ان الاستعارة في نحو
اسد زى اصلية وليست أصلا لاستعارة أخرى ولانها الكثير من قولهم هذا اصل
أى كثير وأشار لفهوم ان كان المستعار الخ فقال (والا) أى وان لا يكن المستعار
اسم جنس بالمعنى المذكور بان كان فعلا او ما فى معناه كاسماء الافعال نحو صوم
وهيات وآؤه لانها في حكم الافعال أو حرفا واسماء مشتقا وهوا اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة ونحو ذلك
المصغر كرجيل والمتسبب كقرشى فانها في حكم المشتق فيى كان المستعار واحدا من
هذه المذكورات (فالاستعارة) تسمى (تبعية) نسبة للتابع كما تقدم في الاصلية فيقال
هنا ما قبل هناك مثال ذلك في الفعل نطقت الحمال بكذا وتقرر الاستعارة فيه ان
تقول شبهت الدلالة الواضحة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من النطق معنى
الدلالة نطق بمعنى دل هذا اذا كانت الاستعارة فيه باعتبار صيغته وأما باعتبار هيئته
كقوله تعالى أنى امر الله فتقرىها ان يقال شبه الايمان في المستقبل بالايمان في
الماضى واستعير الايمان في الماضى للايمان في المستقبل واشتق منه أى بمعنى بأى
هكذا قال القوم وبحث فيه العصام بان حقيقة المصدر في كل من الماضى والمستقبل
واحدة فكيف يتحقق استعارة احدهما لآخر وردبان الشئ يختلف باختلاف
قيوده فهو وان كان واحدا بالذات مختلف بالاعتبار ومثال الاستعارة في أسماء
الافعال ان يقال في هيات عسرى عسرى العسرى بالعسرى واستعيرنا العسرى بالعسرى
واشتقينا من العسرى معنى العسرى بعد معنى عسرى وجعلنا هيات بمعنى بعد مستعارة المعنى
عسرى ومثالها في الحرف لفظ فى معنى على فى ولا صلبتكم فى جذوع النخل وتقرىها ان
يقال شبه الاستعلاء المطلق أى مدلوله وهو مطلق الارتفاع بالظرفية المطلقة أى
مدلولها الذى هو حلول شئ فى شئ بجامع التمكن واستعير لفظ الظرفية المطلقة
للاستعلاء المطلق فسرى التشبيه من الاستعلاء المطلق والظرفية المطلقة للاستعلاء
الخاص الذى هو معنى على وهو الارتفاع على جذوع النخل المعينة عند فرعون
والظرفية الخاصة التى هى معنى فى أى التى هى الحلول فى الجذوع المعينة فاستعير لفظ
فى الموضوع لى لكل جزئ من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص ولا صلبتكم قرينة
وقيل ان لفظة فى مستعملة فى معناها وهو الظرفية فان فرعون كان يشق الجذوع
ويضع فيها السحرة حقيقة وحينئذ فلا تجوز وكذا استعارة اللام فى قوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فتقول شبه ترتب نحو العداء والحزن
كالخسران على نحو التقاط أى التقاط ونحوه من كل ما يترتب عليه شئ غير ملام

بترتب العلة الغائية وهي ما تمحّل على تحصيل الشيء المحبوب كالحبة والتبني بجماع
 مطلق الترتب الا هم من الطرفين فالترتب الثاني متعلق بمعنى اللام فقد ر استعارة الترتب
 الكلّي المشبه به للترتب الكلّي المشبه فسرى التشبيه لمعنى اللام الذي هو الترتب الجزئي
 فاستعير لفظ اللام واستعمل في الترتب الجزئي والعداوة والحزن قرينة ولا يشترط في
 المشبه الجزئي ان يكون معنى حرف كما تراه في الآية فان ترتب العداوة والحزن أى
 الجزئي ليس معنى حرف بخلاف الترتب الجزئي المشبه به لا بد ان يكون معنى حرف حتى
 يستعار ذلك الحرف لذلك الجزئي المشبه فهذه الاستعارة تبعية لجريانها في معنى الحرف
 بعد جريانها في متعلقه هذا ما ذكره القوم وهو مقتضى عموم قول المصنف لجريانها
 الخ والذي حققه العصام ان الاستعارة في الحرف ليست الا تابعة للتشبيه الواقع في
 المتعلق وهو مطلق ترتب أمر على أمر من غير استعارة في لفظه لعدم فائدتها بخلافها في
 لفظ المصدر فان فائدتها فيه الاشتقاق منه وبعبارة الكشف تفيد ان الآية من
 قبيل الاستعارة بالكناية ونسبها معنى التعليل في الآية وادعى على طريق المجاز لانه
 لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عداوة وحزن ابل ان يكون لهم حبيبا وابنا
 غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرضه شبه بالداوى الذى يفعل الفعل لاجله قال
 بعض المحققين ان الالتقاط كما يكون للحبة يكون للعداوة لظفر بنيل المراد من عدوه
 وهنا كذلك فان فرعون حين التقاط موسى من التابوت هم بقتله لكونه عدوه لكنه
 الله ابدل العداوة بالحبة قال تعالى والقيت عليك حبة منى لاجل نقاذ مراده فاللام
 مستعملة في العلة فهي مستعملة فيما وضعت له فلا استعارة أصلا ومثال الاستعارة
 في اسم الفاعل الحال ناطقة به كذا فتقول شبهت الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى
 وايضا للذهن واستعير النطق للدلالة واشتق منه ناطقة بكذا أى دالة فالاستعارة في
 المصدر أصلية وفي الفاعل تبعية ثم ليس المراد بجريان الاستعارة في المصدر وقبل المشتق
 ان تجري التشبيه فيه بالفعل وبمعنى عار بالفعل وينطق بالمستعار ولا يتم المشتق ثانيا
 اذ لا دليل عليه بل لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان استعارة المشتق باعتبار
 مصدره فكانه استعير تقديرا فان قلت لم اكنى بتشبيه المصدر بالمصدر واستعارته له
 تقديرا من غير ان يتعرض لتشبيه المشتق بالمشتق واستعارته له فالجواب انه لما كان
 ذلك أمرا لازما بطريق السراية لم يمتنع للتصريح به قال في الاطول وهو مشكل جدا
 اذ لا يخفى ان المستعير للمشتق لم ينطق بالمصدر ولم يتكلم به فكيف يجيى السراية وفوقش
 بانه لم ينطق به لفظا لكنه أمر لازم معنى وعقلا اما الاول فلان المصدر أى الحدث بعض
 معنى الفعل والبعض لا ينفك عن كانه وأما الثاني فلانه لو لاحظنا تشبيه المصدرين

وملاحظة استعارة أحدهما الآخر ما صح ذلك في المشتقين لأن معنى تشبيه المشتقين تشبيه ما تضمناه من الحدين كتشبيه الضرب بالقتل لكن كلام المصنف الآتي يفيد أن المراد الجريان بالفعل لا بحكم السراية حيث قال لجريانها الخ تامل ومثال اسم المفعول هذا مقتول زيد أي مضروب به ضرباً شديداً ومثال الصفة المشبهة زيد حسن الوجه وتر يد قيجه على تقدير تنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة التكميم فتكون الاستعارة تمكينية فيقدر تشبيه القبح بالحسن بجامع نأثر النفس وانفعالها بكل وإن كانت جهة التأثير مختلفة ويقدر إدخال القبح في جنس الحسن ويقدر استعارة لفظ الحسن للقبح واشتقاق الصفة منه فالاستعارة المقدرة في المصدر أصلية وفي الصفة تبعية ومثال أفعل التفضيل زيد اقتل للأعداء من غيره إذا كان اضرب لهم من غيره ومثال اسم الزمان والمكان هذا مقتل زيد إذا ارى زماناً أو مكاناً ضرب به ضرباً شديداً شبه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثير واستعير القتل للضرب واشتق منه مقتل بمعنى مضروب زيد أي مكان أو زمان ضرب به الشديد ومثال اسم الآلة هذا مفتاح السلطان لوزيره شبهت الوزارة بالفتح لئلا يكون الباب بجامع التوصل بكل واستعير الفتح للوزارة واشتق منه مفتاح بمعنى وزير ومثال المصغر كرجل إذا استعملته فيما لا يليق أن تقول شبنم تعاطى ما لا يليق بالصغير واستعير الصغر لتعاطى ما لا يليق واشتق من الصغر بمعنى تعاطى ما لا يليق صغير أي تعاطى ما لا يليق وجعل رجيل بمعنى صغيره استعارة المتعاطى ما لا يليق ويقال في قرشي بمعنى المخلوق باخلاق قريب من ذلك ثم قال تشبيه هذه الاستعارة بالتبعية بقوله (لجريانها) أي الاستعارة بمعنى الاستعمال (في اللفظ المذكور) وهو المشتقات والحروف (بعد جريانها في المصدر) ولو مقدر فلا يعترض بالاشتقاق الخي لم يسمع له مصدر يعني أن هذه الاستعارة إنما سميت تبعية لأنها تابعة للاستعارة في المصدر إن كان المستعار مشتقاً تابعة للاستعارة في متعلق معنى الحرف إن كان اللفظ المستعار حرفاً كما قدمنا ذلك فيما مر وانما فسرنا الاستعارة بالاستعمال لدفع ما ورد على المصنف من أن الضمير في جريانها راجع للاستعارة وهي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له فيلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه فكانه قال لجريان الاستعارة في الاستعارة ولا معنى له وحاصله أن الاستعارة تطلق على الاستعمال أي استعمال اسم المشبه به في المشبه وعلى اللفظ المستعار والمصنف أراد الاستعمال فيصير في الكلام استخدام حيث ذكر الاستعارة بمعنى اللفظ واعاد عليها الضمير بمعنى الاستعمال كقوله

أذنزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غنابا

فانه أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه النبات على انه يمكن ابقاء المصنف على
ظاهره فيجعل الضمير للاستعارة بمعنى اللفظ المستعار ويكون من جريان العام في الخاص
فالمراد ان اللفظ من حيث هو يجري في اللفظ المذكور قال بعضهم وقد يقال هذا كله
غفلة عن متعلق الجار وهو الجريان فانه المظروف لا الضمير الذي لزم عليه ما تقدم من
البحث اه ومراده باللفظ المذكور المذكور باللفظ المذكور او بالقوة فيشمل الجملة المقسمة
المستغنى عنها بنعم الجواب به اسؤال من قال اقتات زيدا بمعنى ضربته ضربا شديدا
بقرينة الحال فان التقدير نعم قتلته بمعنى ضربته ضربا شديدا بالقرينة المذكورة
فقتل في الجملة المقسمة استعارة بعبارة الجريان في اللفظ المذكور بالقوة بعد جريانها في
المصدر وقال بعضهم انما كانت استعارة المشتق بعبارة لان الفعل ملحوظ فيه النسبة
الى الفاعل سواء قلنا انها دخلت في مفهومه على رأى او تارجه على رأى آخر فهو غير
مستقل بنفسه من حيث النسبة الى الفاعل استقلال تاما فكانت استعارته بعبارة اى
تابعة لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر الدال على الحدث وبقيت المشتقات ملحوظة
فيها النسبة الى مرفوعها فهي غير مستقلة فكانت استعارتها بعبارة وقد تقدم لك
استشكال العصام على الجريان بان المستغير لمشتق أو حرف لا يتكلم اولا بالمصدر
أو المتعلق وجوابه بان المراد الجريان بالقوة والاعتبار لا بالفعل وقوله (ان كان) اللفظ
(المستعار مشتقا) بان كان فعلا أو امما مشتقا ولولا ما يربط بقوله بعد جريانها
في المصدر رأى ان محل جريانها أو لافي المصدر ان كان اللفظ المستعار مشتقا (و) بعد
جريانها (في متعلق) بفتح اللام كما هو الانسب وان كان المتعلق نسبة بينهما لان الاولى
ان يعتبر الكل اصالا والجز في فرع (معنى الحرف) اى ما يتعلق به معنى الحرف اى معنى
كايما يرتبط به معنى الحرف الجز في اى استلزامه استلزام الخاص للعام (ان كان) اللفظ
المستعار (حرفا) وقوله وفي متعلق الخ موقوف على قوله في المصدر فيسلط عليه لفظ
جريان ويحصل ما ذكره ان التبعية في المشتق سميت بذلك لجريانها في المشتق منه وهو
المصدر والتبعية في الحرف سميت بذلك لجريانها أو لافي متعلقه ولما اشهر ان متعلق
معنى الحرف ما يذ كر لبيان معنى الحرف وهو العامل كسرت والجور كالبصرة ان
كان حرف جر خشي ان يتوهم انه المراد هنا مع ان العامل والجور في نحو
ولا صليكنكم في جذوع النخل لم تجر الاستعارة فيهما حتى تكون الاستعارة في الحرف
تابعة لهما دفع هذا التوهم بقوله (والمراد بمتعلق معنى الحرف) لم يقل به مع ان المقام له
دفع التوهم عود الضمير بمعنى الحرف لانه اقرب من كور (ما) اى معنى كلى (يعبر به)
تعبير يظهر في بادى رأى انه موضوع له وليس كذلك في الواقع بل هو من باب التعبير

قوله خشي هكذا
بنسخة المؤلف
والصواب الايمان
بالاولان جواب لما
هو دفع الاتي

بالكل عن الجزء لعلاقة الكلية (عنه) أى عن ذلك الحرف عند تفسيره أى تفسير معنى الحرف (من المعانى المطلقة) بيان لما وكأنسى المعانى المطلقة تسمى المعانى الكلية والعامّة ثم إن ما فى كلامه واقعة على معنى كما سبق فلا يصح قوله يعبر به لأن المعانى لا يعبر به عن شئ فلا بد من مضاف محذوف أى ما يعبر به الله عند ارادة بيان معنى الحرف يعنى ان المراد بمتعلق معنى الحرف أى الذى تعلق به معنى الحرف هو المعنى المطلق الذى يعبر به الله عند ارادة تفسير معنى الحرف الجزئى وذلك (كلا ابتداء) فى قولنا من معناها الابتداء فى نحو سرت من البصرة فالابتداء المطلق هو متعلق معنى من وأما معنى من فهو الابتداء الجزئى الخاص (ونحوه) أى فهو الابتداء كالظرفية فى قولنا فى معناها الظرفية والاستعلاء فى قولنا على معناها الاستعلاء والى الانتهاء وما شبه ذلك فالابتداء والظرفية والاستعلاء والانتهاء ليست معانى هذه الحروف والالما كانت سر وقابل اسماء لأن الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات بمعانيها لأن معانى الحروف نسب جزئية كالظرفية الخاصة أو الاستعلاء الخاص فهى غير مستقلة بالمفهومية يعنى انها ليست بمعانيها على الاستقلال فلا ينافى انه يتوصل بها الى المعانى الخصوصية بمعنى انها اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الكلية الى معانى الحروف الجزئية بنوع استلزام وهو استلزام الاخص للاعم لأن فى الاخص ما فى الاعم وزيادة وهذا كله مبنى على التحقيق من ان الحروف واسماء الاشارة واسماء الموصولات جزئيات وضعها واستعمالها كالجري عليه العضد والسيد لا على مقابله من انها كائيات وضعها جزئيات استعمالا وهو مذهب السعد ومن واقفه فعلى الاولى يكون الواضع قد استخضر الجزئيات بالقانون الكلى ثم وضع لها فالكلى آلة فى الوضع لا موضوع له وعلى الثانى يكون قد استخضر الكلى ثم وضع له وعلى كل منهما فهى مستعملة فى الجزئيات فالخلاف فى الوضع ليس الا ولما كان قد يتوهم من كلامه السابق ان التبعية متفق على ارجعيتها عند كل القوم مع انه ليس كذلك أتى بما هو كالاستمداد على ما تقدم فقال (وانكر التبعية) أى حكم بمرجوحيتها (السكاكى) فليس المراد بانكاره لها بطلانها بالكلية كما قد يتوهم بل المراد الحكم بالمرجوحية فاذا كان ثم تركيب يحتمل التبعية والممكنة فانه يرجح احتمال الممكنة ولذا قال المصنف فيما يأتى واختار السكاكى رد التبعية اليها ولم يقل ووجب والمرجوح منكر عند ذوى العقول الراجحة فلذا عبر بانكر واعترض على المصنف بان هذه الرسالة مبينة على الاختصار والمناسب لذلك ان لا يذكر هذا هنا كتنفاء بذكره فيما يأتى او يستوفى الكلام هنا حتى لا يحتاج الى اعاده وأجيب بان ذكره هنا استطراد المناسب للتبعية

وأخربسط ذلك الى محله فان قلت لم قدم المفعول والاصل تاخيريه ولم اظهر المقام
 للاضمار وهل هذا التقديم واجب أو جائز قلت انه قدم المفعول لانه حل محل ماحقه
 التقديم وهو الضمير المتصل لان الاصل وانكرها وأظهر لدفع توهم عود الضمير الى
 الاستعارة الاصلية وتقديم المفعول هنا واجب لحلوله محل ما هو واجب التقديم وهو
 الضمير المتصل لانه لا يجوز العدول الى الفصل مع امكان الوصل (وردها) أي رد
 السكاكى التبعية (الى) قرينة (المكنية) وليس المراد انه رد نفس التبعية الى نفس
 المكنية كما هو ظاهره فكلامه على حذف مضاف كما أشرنا له وبه يندفع الاعتراض
 عن المصنف والحاصل ان السكاكى برودة نفس التبعية الى قرينة المكنية ويرد قرينة
 التبعية الى نفس المكنية ففى نطق الحال بكذا يجعل الحال الذى جعلها القوم قرينة
 التبعية استعارة بالكناية ويجعل نطق التى جعلها القوم استعارة تبعية قرينة
 المكنية وفى قوله تعالى فانطقه آل فرعون الآية يجعل العداوة والحزن التى جعلها
 القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل اللام التى جعلها القوم استعارة تبعية
 قرينة المكنية وقد علمت الجواب عن المصنف وأجاب بعضهم بان ضمير ردها للاستعارة
 التبعية والمراد ما يشملها وقرينتها وكذا يراد بالمكنية من قبيل استعمال اللفظ فى
 حقيقته ومجازيه ويكون التوزيع على طريق اللف والنشر المشوش فى نطق
 الحال القوم يجعلون الاستعارة فى نطق الحال قرينة وهو يجعل الحال استعارة
 بالكناية عن التكلم والنطق قرينة الاستعارة واختاره وذلك لتقليل الاقسام فان قيل
 ما ذكره السكاكى لا يظهر الا اذا كانت قرينة التبعية لفظية كما فى المثالين السابقين
 بخلاف ما لو كانت حالية كما فى قولك قتل زيد عمر اعمى ضربه ضربا شديدا بقرينة
 الحال أجب بان فرض كلامه فى تركيب يحتمل التبعية والمكنية وفصل بعضهم
 فقال ان دلت القرينة على جريان الاستعارة فى المشتق أو الحرف فالاحسن ان تجعل
 تبعية وان دلت على جريانها فى غير ذلك فالاحسن ان تجعل مكنية وان لم تدل على شئ
 منهما فكل حسن وهذا التفصيل حسن (كما ستعرفه) أى ان ما ذكره المصنف هنا
 كالذى ستعرفه فى القرينة الثانية من العقد الثانى فالكاف للتشبيه وما موصولة
 واعترض بان المذكور هنا عين ماسية فى نفسه تشبيه الشئ بنفسه وأجب بان التشبه
 والمشبه به وان اتحد اذا تافهما مختلفان اعتبارا فباعتبار ذكره هنا مشبه وباعتبار
 ذكره فيما يأتى مشبه به والله أعلم (القرينة الثالثة) كاتبة فى تقسيم الاستعارة بالنظر
 للمستعار له وهو المشبه كما يفيد قوله ان كان الخ الى تحقيقه وتحليله الا ان هذا
 التقسيم خاص بالسكاكى دون الجمهور اذا الاستعارة عندهم لا تكون التحقيقية

سواء كانت مصرحة او مكنية واما التخيلية عندهم فجازع على لامن الجواز اللغوي لان الجوز انما هو في الاثبات فتسميتها استعارة تسمي فتقسيم الاستعارة الى تحقيقية وتخيلية على مذهبه من قبيل المشترك المعنوي لان كلاهما يصدق عليه انه لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وعلى مذهب الجهور من قبيل المشترك اللفظي لان التحقيقية وضعت للفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة التشبيه كالاسد المستعار للشجاع في محور أيت أسد ايرعى والمستعار للموت في نحو اظفار المنية نشبت بفلان والتخيلية وضعت لاثبات لازم المشبه به للمشبه مع بقاء لفظ اللازم على معناه وانما الجوز في الاثبات ويسمونه استعارة تخيلية فقد تعدد الوضع والموضوع فيكون مشتركا لفظيا فعندهم الاستعارة التي من فروع الجواز اللغوي التحقيقية فقط مكنية أو نصريحية وعند السكاكي من فروعها أيضا الاثبات ولذا قال (ذهب السكاكي) نسبة الى سكاكة قرية باليمن واسمه يوسف وكنية أبو يعقوب (الى انه) الضمير للحال والشأن يقصر ما بعده كما هو قاعدة ضمير الشأن (ان كان) أي بان المفيدة للشك مع ان المقام اذا المفيدة للجزم لكون ذلك محققا مجزوما به ولعله انما ينظر للشكات في الكلام البليغ نحو فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم الآية (المستعارة) أي المعنى الذي استعير له اللفظ وهو المشبه فال موصولة واقعة على المعنى ومستعار صلتها وله نائب فاعل مستعار (محققا) خبر كان أي له تحقق (حسا) بان يشار اليه اشارة حسية لكونه موجودا في الخارج (أو عقلا) بان يشار اليه اشارة عقلية لكونه معلوما عند العقل وحسنا وعقلا منصوبان على نزع الخافض والعامل محققا أي له تحقق في الحس أو في العقل لكن النصب على نزع الخافض مقصور على السماع فلاولى جعلها حالين من الضمير في محققا مع تاويلهما بما بالمحسوس والمعقول وأشار لجلوب الشرط بقوله (فالاستعارة تحقيقية) سميت بذلك لان المستعارة محققا ما في الحس أو في العقل يعني ان المشبه الذي استعير له اللفظ أي نقل اليه ان كان له تحقق في الخارج بحيث يحس بحاسة البصر مثلا أو في العقل بحيث يكون له ثبوت في حكم العقل كالأخباريات الصادقة كآية الآية الاستعارة تسمى تحقيقية مثال الاول رأيت أسدا في الحمام فان المستعارة الرجل الشجاع وهو محقق حسا ومثال الثاني اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق الذي هو عبارة عن القواعد المعقولة المدونة في الكتاب والسنة حقيقة الصراط المستقيم الطريق الجادة تنقل الى الدين الحق على سبيل الاستعارة وتقريرها ان تقول شبهت القواعد المعقولة بمدلول الصراط المستقيم بجامع ان كلا يوصل للمقصود واستعير لفظ الصراط مجردا عن معناه للقواعد المعقولة استعارة

أصلية تصريحية تقيمية والقريبة الواحق والمقام وعلم من ذلك انه ليس المراد
 بالتحقق عقلا مجرد كون المستعار له وجودا في الذهن فان هذا القدر موجود
 في التخيلية واعلم ان كل محقق حسا محقق عقلا ولا عكس فتقوله حسا أى وعقلا وقوله
 أوعقلا أى فقط ثم صرح بمفهوم الشرط السابق فقال (والا) يكن المستعار له محققا
 حسا أوعقلا بان كان متقبلا (ة) الاستعارة تسمى (تخييلية) لان المستعار له متخيل
 لا محقق وذلك كالانطفاق في قول المهذلي

واذا المنية انشبت أظفارها * القيت كل غيمة لا تنفع
 فحسبه المنية بالسبع في الاعتبار أى اعتبار النية وسأى أهلا كهافا خذ الوهم في
 تصويرها بصورة السبع واختراع لوازمها وهي الاظفار أى لوازم مخصوصة هي
 الاظفار لان بها الاعتبار لا مطلق لوازم ثم اطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة
 الاظفار لفظ الاظفار فيكون لفظ الاظفار استعارة تصريحية تخيلية لتكون
 المستعار له صورة وهمية لانه استعار لفظ الاظفار من الصورة الحقيقية للصورة المخيلة
 وهي قرينة الاستعارة بالكتابة التي هي المنية على مذهب السكاكي ثم انه اعترض
 قولهم فاخذ الوهم في تصويرها الخ بالذي يصور القوة المفكرة ويقال لها المتصرف
 لانها التي من شأنها التخييل والتركيب لا الوهم وأجيب بأنه لما كان تصرفها بواسطة
 الوهم نسبوه اليه والحاصل ان الحكماء زعموا ان في الرأس ثلاث تجاويف وتجويف
 في مقدمه وفيه قوتان الاولى الحس المشترك وهو قوة تدرك صور المحسوسات باسمها
 والثانية الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور في خزانة الحس المشترك وتجويف في
 مؤخره وفيه قوتان الاولى الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كمداد زيد
 وعداوة عمر والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك المعاني فهي خزانة للواهمة وتجويف
 في وسطه مستطيل بين التجويفين نافذ لكل منهما ومثلوه بالدودة وفيه قوة واحدة وهي
 المفكرة هذا ما اشتهر عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهمة مع المفكرة في التجويف الذي
 في وسطه والحافظة في أول التجويف الذي في مؤخره واقتضت الحكمة الالهية فراغ
 آخره للتزلزل والصدم كالزكام والنزلة وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في
 القلب ولها اشعاع متصل بالدماغ وقد جمعت في قول بعضهم

امنع شريكك عن خيالك وانصرف * عن وهمه واحفظ لذلك وعقلا

واهل السنة لم يقيم عندهم دليل على ثبوتها ولا على نفيها فلا يقولون الا بالعتل
 (ومستكشف لان) أيها الناظر في هذه الرسالة (حقيقتها) أى حقيقة التخييلية في العقد
 الثالث وهذا اشارة الى ما سيذكره من انها قرينة للمكنية ومن تضعيف مذهبه بأنه

قوله في خزانة الحس
 كذا في نسخة المؤلف
 وصوابه فهي خزانة
 الحس الخ ٥

تفسر واعترض بعضهم على المصنف في قوله والافتخيلية بأنه لا يلزم من نفي التحقيقية بقسميها التخيلية لصدقها إذا كان المستعار ظنونا ومشكوكا وبأن السكاكي نفسه قسم الاستعارة في المفتاح إلى ثلاثة أقسام تحقيقية على القطع وتخيلية على القطع ومحتملة لهما وذلك إذا كان المستعار له صالحا للجمل على ما له تحقق وعلى ما ليس له ذلك كالافراس والرواحل في قول زهير

ههنا القلب عن سلى واقصر باطله * وعمرى افراس الصبا ورواحله

يريد الاخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والفتى زمن الصبا فشبّه في نفسه الصبا بجهة من الجهات التي يتخذها الافراس والرواحل كالج والتجارة بجامع الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو الافراس والرواحل فالافراس والرواحل يحتمل ان تكون استعارة تحقيقية ان جعل المستعار له أمر محققا حسا وهو ما يكون سببا لاتباع الشيء من المال والاعوان أو محققا عقلا وهو دواعي النفس وشهواتها ويحتمل ان يكون استعارة تخيلية ان جعل المستعار له الافراس والرواحل أمر امتحلا وهو ما تتضمنه القوة المفكرة للصبا من الصورة الشبيهة بالافراس والرواحل بعد تشبيهه بالجهة التي يتخذها الافراس ورواحل وأجيب عنه بأن فيه تغليب التخييل على الظن والشك لوجود أمثله وبأن الحقلة لا تخرج في نفس الأمر عن التحقيقية والتخيلية لأنه إذا كان المستعار له في الواقع أمر محققا تحقيقيا وإن كان أمر امتحلا فتخيلية فصح الانحصار وقوله في البيت ههنا القلب الخ أي سلاحها وقوله وعمرى أي جرد القلب افراس الصبا ورواحله من سر وجهها وآلات ركوبها وهذا كناية عن ترك الانتفاع بها في الاسفار فانهم هذا والله اعلم * (الفريدة الرابعة) في تقسيم الاستعارة إلى مطلقة ومترشحة ومجردة باعتبار ما يتصل بها وما لا يتصل فهذا التقسيم باعتبار ما خارج عن أركان التشبيه وهو الملايم لأنه ليس باعتبار الطرفين ولا الجامع ولا اللفظ وهذا التقسيم حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل منهما واعتباري بالنسبة للمترشحة مع المجردة لأنه يمنع اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمنع اجتماع المترشحة مع المجردة فهو رأيت اسدا شاك السلاح له ليدفانهم امر شحة لا قترانها بالبد وهو ترشيع ومجردة لا قترانها بشاكي السلاح وهو تجر يد فقل هذه تسمى مطلقة حكما لأنها متعارضة الترشيح والتجريد تساقط فرجعت إلى الاطلاق وحاصل كلامه انها ان اقترنت بشيء يناسب المستعار منه فترشحة أو المستعار له مجردة ولم تقترن بشيء فمطلقة كما أشار بذلك بقوله (الاستعارة) صرح بلفظ الاستعارة حيث لم يقل ان لم تقترن الخ لدفع توهم رجوع الضمير لخصوص

المصرحة لانها المحدث عنها فيما سبق فلا يشعل المكسبة مع انها كما صرحنا في انها
تكون مطلقة نحو ينقضون عهد الله ويا أرض ابلعي ماله اذ لا زائد على القرينة هنا
ومر شعبة نحو قوله

لا تحسبن بشاشي لك من رضا * من حق جودك اني مقلق
ولئن ناطقت بشكر برك مفصحا * فاسان حالي بالشكايه انطق

فالحال استعارة بالكناية واللسان تخييل والنطق ترشيح ومثله * واذا المنية انشبت
أظفارها الخ ومجردة ولم يظفر لها بمثال واعلم ان الاستعارة كما سبق تطلق على الكلمة
المستعملة الخ وهو الغالب وعلى استعمال الكلمة والظاهر صحة ارادة كل منهما لان
الاقتران كما يصاحب الكلمة يصاحب الاستعمال (ان لم تقترن) اعترض بان نفي
الاقتران فرع ثبوته فكان الاولى ان يؤخر عنه بان يؤخر المطلقة عن المرشحة والمجردة
وأجيب بانه قدم المطلقة ليتصل الكلام على الترشيح والتجريد بالكلام على المرشحة
والمجردة كما في ذلك من التناسب (بما يلائم) أي يتناسب (شيأ من المستعار منه و) لم
تقترن بما يلائم شيأ من (المستعاره) زائد على القرينة (ف) تسمى استعارة (مطلقة)
لاطلاقها عن التقييد بما قيدت به المرشحة والمجردة يعني ان الاستعارة ان لم يقارنها
شيء مما يتناسب المستعارة وهو المشبه ولا شيء مما يتناسب المستعار منه وهو المشبه به
تسمى مطلقة ومن ابتدائية أو سياقية لشيأ لا لما يلائم لان البيانية تفيد اتحاد ما قبلها
مع ما بعدها وما يلائم غير المستعار منه والمستعار له بالضرورة واعتراض بعضهم على
المصنف بان الاولى اعادة الثاني مع المعطوف وهو المستعار له ليكون من قبيل عموم
السلب وشمول النفي اذ بدونه يصح من قبيل سلب العموم ونفي الشمول فهو من قبيل
الايجاب النحوي على وزان ما رأيت زيد او عمر أي ما رأيت الجموع بل رأيت واحدا
لا بعينه فكذا هنا المنفي الاقتران بالجموع أي ما يلائم المستعار منه والمستعار له
فيقتضى ان الاستعارة اذا اقتربت بواحد من الاخرين تكون مطلقة ولا فائلا بذلك
وبجواب بانه وان لم يصرح بالنافي في جانب المستعار له فهو مراده بدليل قوله فيما بعد
وان قرنت الخ لكن هذا كلام ظاهري خال عن التحقيق لا يحتاج اليه من أصله مع فرعه
وذلك لان مصدرق الشيء واحد من المستعار منه والمستعار له فكانه قال ان لم تقترن
بما يلائم واحدا من هذين الاخرين فسلب الاقتران عام فلا يرد السؤال الاول قال ان لم
تقترن بما يلائم المستعار منه والمستعار له وحذف لفظ شيأ واعلم ان المنفي الاقتران به
انما هو الملائم الزائد على القرينة كما أشرنا له أولا بدليل قوله الاتي واعتبار الترشيح
والتجريد الخ فالقرينة مائة أو معينة لا تفيد ترشيحا ولا تجريدا فاذا شبهت الماء بحمة

رقطاء في البحر فقلت مشى الماء ارقط كانت مطلقة لامر شعبة لان كلام من مشى
 وارقط وان كان ملائما للمشبه به الا انه ليس زائدا على القرينة فان الاولى غير معينة
 لانها انما تشير الى التشبيه بحيوان مطلقا والثانية قرينة معينة للمراد وكذا اذا قلت
 رأيت بحرا في الحمام يعطى فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان كلام من قولك في الحمام
 وقولك يعطى وان كان ملائما للمشبه به ليس زائدا على القرينة بل الاولى قرينة مانعة
 والثاني معينة ثم مثل للمطلقة بقوله (فحور) أي وذلك فحور قولك (رأيت اسدا) شبه
 الرجل الشجاع بالاسد بجامع الجراءة في كل واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه
 استعارة مصرحة مطلقة أصلية والقرينة هنا حالية وهي كون المقام مقام مدح
 بالشجاعة ومثال المطلقة التي قرنتها القظة عندى أسد لان العادة تقتضي ان
 الحصول عندى انما يكون للرجل الشجاع لا للحيوان المقتدر وانما مثل بمثال
 قرينة حالية لانه قصد الاتيان بمثال لا يحتمل اذ لو ذكرت اللفظة لاحتمل ان القرينة
 حالية وان اللفظ الملائم تجريد فقط قول العصام الاولى تقييده بوصف الرمي للملا
 يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتفاء القرينة (وان قرنت) الاستعارة (بما) أي بشئ
 (بلائم) أي يناسب (المستعار منه) فقط بخلاف ما لو اقترنت بما بلائم المستعار منه
 والمستعاره فلا تسمى مرشحة ولا مجردة بل في حكم المطلقة فحور رأيت أسدا يعشى فان
 المشئ بلائم كلاهما (ف) تسمى (مرشحة) أي مقواة لاقرانها بالترشيح وهو التقوية
 يقال مرشحة أي ريته بالابن قلبه لا قليلا حتى قوى على المص والترشيح والتجريد
 يطلقان بحسب الاشتراك على نفس اللفظ الملائم وعلى ذكره وعلى كونهما بمعنى
 ذكر اللفظ يصح الاشتقاق منهما لانهما حية فمن قبيل المصدر لا على الاولى اذ يكون
 معناهما الحروف لا الحدث لان اللفظ بمعنى الملقوظ حقيقة عرفية فيقال مرشحة
 ومجردة ويقال لشخص مرشح ومجرد وانما كان الترشيح مقويا بالاستعارة لانه متضمن
 لتحقيق المبالغة في التشبيه الذي يثبت عليه الاستعارة ومثل للمرشحة التي قرنتها
 حالية بقوله (فحور رأيت اسدا) أي هذا وفحوره (له لبد) كمنب اذ لا يكون ترشحا
 الاعلى هذا الوزن اما اذا كان على وزن علم وهو الشعر الملتزم ببعض فلا يكون
 ترشحا لانه لا يخص الاسد بل يوجد في غيره من الحيوانات والبد هو شعر الاسد المتبدل
 على رقبته وقيل المتبدل على منكبيه ولا منافاة لقاربة المنكب للرقبة وما قارب النقي
 به على حكمه ولان ما على الرقبة قديم لا منكب وهذا ترشيح أول (ول) اظفاره لم تقلم
 ترشيح نان اذ التقليم كتابة عن الضعف يقال فلان مقلم الاظفار بمعنى ضعيف فيكون
 نقي التقليم كتابة عن القوة لانه اذا اتى الضعف عن ذات ثبت لها القوة والمراد القوة

الكاملة وهي قوة الاسد لان الشيء اذا اطلق ينصرف للفرد الا كمال منسبه وهو هنا
الاسد فان قلت ان تقلم من التعليم وهو في سبب المبالغة في القلم والقاعدة تقتضي ان
لنقى منصب على المبالغة دون أصل الفعل فيكون أصل القلم حاصل قلنا المراد هنا في
أصل الفعل على حد قوله تعالى وماريك بطلام للبيد فان المراد في أصل التظلم فان قيل
كان الاولى للمصنف ان يمثل بالقي قرينة القطبة بان يقول رأيت أسدا يرمي له ابد الخ
لئلا يتوهم ان الترشيح مشروط لكون قرينته حالية وأجيب بانه لو قال ما ذكر لا يحفل
ان القرينة حالية واقط الرمي تجريد فتكون مرشحة مجردة لامر شحة فقط فاني بمنال
لا يحفل التجريد ومثال الترشيح أيضا قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم فانه استعارة الشراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما بالأم الشراء
من الرمي والتجارة اهـ من التخصيص وشرحه ثم أشار للقسم الثالث وهو المجردة فقال
(وان اقترنت) الاستعارة (بما بالأم) أي يناسب (شيأ من الاستعارة) فقط لتخرج
ما اقترنت بما بالأم كلاهما (فمجردة) أي تسمى مجردة تجريد ما عن بعض المبالغة لاعين
كلها وحاصل ذلك ان الاستعارة مبناها على دعوى الاتحاد وان المشبه فرد من افراد
المشبه به وذكر ما بالأم المشبه به يبعد دعوى الاتحاد ومثال ذلك (نحو رأيت اسدا شاكي
السلاح) شبه الرجل الشجاع بالاسد بجامع الجراءة واستعار له اسمه وشاكي السلاح
تجريد لانه يلائم المشبه والقرينة حالية وشاكي السلاح بمعنى حاد وقويه من الشوكة
وهي حدة السلاح وقوته واما مثاله السلاح بشديد الكاف وقد تحذف فعاء لابس
يقال شك الرجل في سلاحه لابس وأصل شاكي الاول شاوكة دخله القاب المكاني يجعل
الواو بعد الكاف فصار شاكو ثم الذي يجعل الواو بالو وقوعها متطرفة اثر كسرة
وقد تقلب الواو مكانها همزة كافي فائل وخطف فيقال شاك السراح وقد تنق على
حاله الكن تحذف الالف قبلها فيقال شوك السراح وقد تحذف الواو وتقل الكسرة
عليها فيقال شاك السراح بضم الكاف مختفة ثم اذا جعلنا القرينة حالية كما أسلفنا
يسقط الاعتراض بان الاستعارة مطلقة لا مجردة لان الملائم المذكور قرينة والملائم
الذي يصير الاستعارة مجردة انما يكون بعد القرينة ومثال التي قرينتها القطبة رأيت
أسدا يرمي شاكي السلاح ومثال المجردة أيضا قول كثير

نهر الرداء اذا تبسم ضاحكا * غلقت لضمه كنهه رقاب المال

أي كنهه العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء
ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمز الذي يناسب العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سباق الكلام أعني قوله اذا تبسم ضاحكا أي شارعا في الضحك أخذا

ففيه يعني اذا قسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين يقال غلق الرهن يسد
 المرتهن اذا لم يقدر على انفسكاكه * (تنبيه) * قد يجمع التجريد والترشيح نحو
 لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له ليد اظفاره لم تقلم فالقرينة حالية وشاكي
 السلاح تجريد لانه يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع بوله ابد الخ ترشيح لانه يلائم
 المستعار منه وهو الأسد ومقذف يصح ان يراد به الذي رمى بالحجم أى عظيم الجثة
 فيكون ملاما للطرفين فلا يبعد تجريدا ولا ترشيجا وان يراد به الذي قذف نفسه أى رماها
 في الحرب فيكون تجريدا آخر غير شاكي اه من المطول بتصرف (والترشيح) أى
 الكلام الواقع فيه الترشيح (ابلق) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد
 وانما جعلنا البلاغة للكلام والترشيح لان البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم
 دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والترشيح مفرد وابلق من البلاغة فلا يصح وصفه به وعلى
 فرض ملاحظة جملة له ليد مثله لا فليست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاما هذا ويصح
 أخذه من المبالغة لكن يلزم عليه بناء أفعال التفضيل من مصدر الفعل الزائد على الثلاثة
 لكن ربما يجاز هذا وان كان فيه شذوذ لان مبنى الاستعارة على المبالغة الناشئة عن
 دعوى الاتحاد ويشير اليه قوله (لاشماله) أى انما كان المرشح ابلغ لاشماله أى
 استلزامه فى الكلام استعارة مصرحة حيث شبه الاستلزام بالاشمال بجامع التمكن
 واستعار المنشبه به للمشبه (على تحقيق المبالغة فى التشبيه) أى تقريرها وتقويتها
 وتثبيتها فيه فالمبالغة فى التشبيه ثابتة قبل الترشيح وهو زادها تقوية وتحقيقا
 (والاطلاق) أى الكلام المحكوم عليه بالاطلاق لانفس الاطلاق فهو رأيت أسدا
 (ابلق من التجريد) أى وحده نخلوه عن الضعف فهو رأيت أسدا شاكي السلاح ومن
 اجتماع أكثر من تجريد مع ترشيح فهو رأيت أسدا شاكي السلاح يرى له ليد اما ترشيح
 واحد مع تجريد واحد فى مرتبة الاطلاق اذ بتعارضهما انسا قاطا (واعتبار الترشيح
 والتجريد) السابقين (انما يكون بعد تمام الاستعارة) بد كقولنا أى لا يحكم على
 ما اقترنت به الاستعارة بانه ترشيح أو تجريد لا بعد تمام الاستعارة بد كقولنا بفتح المانعة
 وكذا بعد المعينة لكن ظاهر كلامه ان المراد المانعة فقط لانها التى يتوقف عليها تمام
 الاستعارة الا ان يحمل على تمام الكامل الذى لا يحمل الا بالمعينة ثم فرع على ما ذكر
 على اللف والنشر المشوش قوله (فلا تعد قرينة الاستعارة المصرحة بتجريدا) هذا راجع
 لقوله والتجريد وذلك (نحو) قولك (رأيت أسدا رمى) فان الاسد مستعار للشجاع
 استعارة مصرحة ويرمى قرينة فلا يبعد تجريدا لكونه يلائم المشبه الا اذا جعلت
 القرينة حالية (ولا تعد) (قرينة المكنية ترشيجا) هذا راجع لقوله والترشيح ومثاله

نظقت الحال فالحال استعارة بالكناية ونظقت قرينة فلا تعد ترسيها وان كانت مما
 يلائم المشبه به وهو الانسان وانما اقتصر على نفي عذ قرينة المصراحة تجريدا ولم ينف
 عدها ترسيحا لانه لا يتوهم الا كونها تجريدا لكونها مما يلائم المشبه ولا يتوهم كونها
 ترسيحا لانها ليست مما يلائم المشبه به وكذا نقول في اقتصاؤه على نفي عذ قرينة المكنية
 ترسيحا دون نفي عدها تجريدا وحاصله انه اقتصر على نفي الترشيح لانه المتوهم فهو ملائم
 للمشبه به ولا يلائم المشبه حتى يتوهم انه تجريد فتدبر (تنبيهات) * الاول تقدم ان
 الترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه ومعنى ذلك ان الاستعارة لم تطلق
 على المشبه الا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع
 فردا من افراد الاسد لانه لولا الادعاء المذكور لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
 لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت
 الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ المبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
 ولاجل هذا الادعاء المذكور صرح التعجب في قول أبي الفضل بن العمد لما قام غلام
 على رأسه يظله

قامت تظالني من الشمس * نفس أعز على من نفسي

قامت تظالني ومن يحجب * شمس تظالني من الشمس

أى قامت ترفع الظل على شمس أى انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظالني من
 الشمس فلولا أنه ادعى ذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما
 كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر صرح
 أيضا انتهى عن التعجب في قوله

لا تنجبوا من بلا غلالته * قد زرأ زراره على القمر

الغلالة هي شعار بليس تحت الثوب وزرأ زراره أى شد زراره عليه فلولا أنه جعل
 لابس الغلالة قرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان المكان انما يسرع
 اليه بالاسباب لا بسببه القمر الحقيقي لاسباب ملابسته انسانا كالقمر في الحسن
 هذا هو معنى المبالغة في التشبيه واعلم ان الترشيح ينبئ على تناهي التشبيه أى ادعاء
 ان المستعاره نفس المستعار منه لاشئ مثله به حتى انه ينبئ على علو القدر الذي
 يستعاره علو المكان ما ينبئ على علو المكان كقول أبي تمام في مدح أبي خالد الشيباني
 وذكر علوه

ويمعده حتى يظن الجهول * بأنه حاجة في السماء

استعار الصعود له لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم نبئ عليه ما ينبئ على علو

المكان وهو الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتنامى التشبيه وبصر على انكاره
فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وانما
جاز ان ينبنى على علو القدر الذي استعمله علو المكان عند تنامي التشبيه لانه اذا جاز
البناء على التشبيه مع الاعتراف بالتشبيه وعدم تناسبه فليكن الجواز مع تنامي التشبيه
وجعله أولى من انال البناء مع الاعتراف قول أبي العباس

هي الشمس مسكنها في السماء * فعز القواد عزاجيلا

فلن تستطيع اليها الصعود * ولن تستطيع اليك النزول

فهو معترف بالتشبيه وهو الضمير في قوله هي أي التشبيه بالشمس ومع ذلك بنى عليه
سكناها في السماء وعدم صعودها ونزولها اليه وعز امر من عزاه له على العز وهو
التصريح الثاني بتقسيم المصنف الاستعارة الى طاقة ومرشحة ويجرد باعتبار اللفظ
وتنقسم أيضا باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع فتقسم باعتبار الطرفين أعنى المستعار
منه والمستعارة الى وفاقية وعنادية فالاولى هي ما يمكن اجتماع طرفيهما في شئ ممكن نحو
من كان متبنا فحينئذ أي ضالا فقد بناه فاستعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشئ حيا للهداية وهي الدلالة والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ فلهذا
سميت وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق والثانية ما يمنع اجتماع طرفيهما كاستعارة
اسم المهدوم للموجود اهدم غنائيه بالفتح أي اهدم النفع في ذلك الموجود كما في المهدوم
ولاشك ان اجتماع الوجود والعدم يمنع وكذلك استعارة الموجود ان هدم وقفه اذا
بقيت آثاره الجسمية التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت
لحيي الجاهل أو العاجز أو النائم فان الموت والحياة لا يمكن اجتماعهما في شئ فلهذا
سميت عنادية لتعاند الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التكميلية والتقليبية
وهما ما يستعمل في ضد الشئ أو في ضد الشيء لتبديل التضاد والتناقض منزلة التناوب
بواسطة تلميح أو تهكم نحو فيشرهم بعذاب اليم أي انذرهم استعملت البشارة التي هي
الاخبار بالخير السار للانداء الذي هو ضد على سبيل التهكم والاستهزاء وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد حيا فاعلى سبيل التلميح والتطرفة وتقسيم باعتبار الجامع وهو
وجه الشبه الى قسمين لانه اما داخل في مفهوم الطرفين او لا فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم خير الناس رجل محمد بعنان فرسه كلما سمع هبة طار اليها او رجل في
شعفة في غنمة له يعبد الله تعالى حتى يأتيه المارت فانه استعار الطيران للعدو والجامع
داخل في مفهومهما فان الجامع بينهما قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما لانه
في الطيرين ان اقوى منه في العدو والهيبة الصيحة التي يفرع منها والشعفة رأس الجبل

والمعنى خبر الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى
أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنى له قليل برعاه ويكتفي
بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت والثاني كاستمارة الاسد للرجل
الشجاع والشمس للوجه المتهلل فان الجامع وهو الشجاعة أو الحسن غير داخل
في مفهوم الطرفين وتنقسم أيضا باعتبارها الى عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها
فخوراً بآيت اسديرى فان الجامع الشجاعة وهي ظاهرة فيهما وخاصة وهي القرينة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أو تاذ هنا ارتقوا به عن طبقة العامة كقول زيد بن
سلمة يصف فرساً له بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه والنق عنانة في قربوس سرجه وقف مكانه
الى ان يعود اليه

واذا احتبى قربوسه بعنانه * علك الشكيم الى انصراف الزائر
والقربوس مقدم السرج والشكيم والشكيمة الحديدية المعترضة في فم القربوس و اراد
بالزائر رقبته بدل ما قبله وهو

عودته فيما ازور احبتي * اهماله وكذلك كل مخاطر
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتد الى جانبي فم القربوس
بهية و وقوع الثوب في موقعه من ركبي الهيته ممتد الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء
وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج
فجاءت الاستمارة غريبة لغرابية التشبيه قاله في المطول على التلخيص الثالث قرينة
الاستمارة تنقسم ثلاثة أقسام الاول ان تكون أمراً واحداً فخوراً بآيت اسديرى
فالقريئة امر واحد وهو يرى الثاني ان تكون امرين فاكثر بحيث يكون كل واحد
قريئة بانفراده مثال الامر بن قوله

وان تعافوا العدل والايما * فان في ايماننا نيرانا
أي وان تكبر هو العدل والايما فان في ايدينا سيوفاً تلح كشمع النيران فتعلق
تعافوا بالعدل قريئة وكذا تعلقه بالايما قريئة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالة
تعلقه بكل منهما على ان جواب هذا الشرط تعاربون وتلبثون الى الطاعة بالسيوف
الثالث ان تكون القريئة جملة معان مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قريئة
لا كل واحد كقول البصري

وصاعقة من نصله تنكفي بها * على أرواس الاقران خمس يحائب
صاعقة مجرور رب محذوفة والنصل حد السيف والضمير الممدوح وتنكفي من انكفاً
أي انقلب والباء فيم التعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيف الممدوح تقلبها على

أرؤس أ كفايته الاعداء خمس سحائب وهي انامله الخمسة التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب اي يصيبها على ا كفايته في الحرب فهلكهم بهم وأرؤس جمع كثرة بقرينة المدح
لان كلام من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للالاخر وحاصله انه لما استعار السحائب
لانا مل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة ولكنها من فصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران
ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فيظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب
الانامل والله اعلم * (القريدة الخامسة) * في بيان ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على
حقيقته وان يكون مستعارا من ملامح المستعار منه لملامح المستعار له وحينئذ يكون
تجريد المجسب المعنى فتسميته ترشicha حينئذ باعتبار اللفظ وباعتبار ما كان (الترشيح)
المراد به هنا اللفظ الدال على ملامح المستعار منه لاجعنى ذكره والافلا بلا ثم قوله بعد
يجوز الخ لان الحقيقة والمجاز من عوارض الالفاظ والذي كريس لفظا لانه النطق باللفظ
ثم لابد من تقدير مضاف في الكلام اي ما صدقات اللفظ الدال ليصح الحمل لان
الموصوف يكون حقيقة او مجازا انما هو ما صدقات اللفظ كاليد والاذن فاروهم جرا
لا لفظ الترشيح (يجوز) استشكل هذا التجويز بان الاستعارة لا بد فهم من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فان وجدت قرينة للترشيح كان استعارة قطعا وان لم توجد
كان حقيقة قطعا وأجيب بان القرينة موجودة لكن لم يقطع بكونه الترشيح بل يحتمل
ان تكون لخصوص الاستعارة وحينئذ يكون الترشيح باقيا على حقيقته ويحتمل ان
تكون الترشيح ايضا وحينئذ يكون مستعارا من ملامح المستعار منه لملامح المستعار له
ونظير ذلك ما اذا قيل رأيت جارا واسدا في الحمام فانه يحتمل ان تكون القرينة
لاحدهما كالاسد ويكون المعنى رأيت جارا في غير الحمام واسدا في الحمام وحينئذ
يكون لفظ الحمام حقيقة ويحتمل ان تكون لكل منهما وحينئذ يكون لفظ الحمام
مستعارا للبلد ولفظ الاسد مستعارا للشجاع وبعبارة ان هذا التجويز ليس الامن
حيث ان الترشيح في حد ذاته صالح لاعتبار القرينة له وعدم اعتباره واذ لان
قرينته على انه مجاز هي قرينة المصراحة ان كان ترشicha لها وقرينة نفس الممكنية
ان كان ترشicha لها مثلا قرينة البد في قولنا رأيت اسدا يرى للبلد اذا استعير لشعر
الرجل الشجاع النازل من جهة رأسه وهي برى قرينة المصراحة اعنى اسدا وقرينة
الترشيح في قولنا انشبت النملة اظفارها يزيد اذا استعير لامتهم المتعلق بالمنية نفس
الممكنية وهي الاستعارة بالكناية عند السكاكي لكن لما كان كل من قرينة المصراحة
ونفس الممكنية لا يتعين كونه قرينة الترشيح بل مدار ذلك على اعتبار المعبر فان اعتبره
قرينة له ثبت مجازيته والا استمر على معناه الموضوع له فهو صالح لكل واحد في حد

ذاته جازفيه الوجهان ١٥ والمتبادر من كلام المصنف ان هذا التجويز في كل ترشيح
ويؤيده الاطلاق المؤذن بالعموم ويحتمل انه على التوزيع باعتبار المقامات (ان يكون)
ان ومداخلها في تأويل مصدر فاعل يجوز والضمير الترشيح أى يحتمل كون الترشيح كاللبد
في الاستعارة المصروفة والاطفار في المكنية (باقيا على) استعماله في (حقيقته) أى في
معناه الموضوع له فلم ينقل من صلاته المستعار منه الملائم المستعار له بل ذكر (تابعا) في
الرتبة (لاستعارة) كالاسد والمنية فهو وليس عقبه صود لذاته اصاله بل جى به على سبيل
التبعية وانما المقصود لذاته افظ الاستعارة كما قال اقم الله عليه (لا يقصده) أى
بالايمان بالترشيح (الاتقويتما) أى الاستعارة لانه كما سبق يفيد تحقيق المبالغة في
التشبيه الذى تبني عليه الاستعارة فالحقيقة هنا معناها ما به الشئ هو وهو المعنى
الموضوع له كما أشرنا له لا المعنى المصطلح عليه اعنى الكلمة الخ والتبعية هنا معناها
التبعية في الرتبة لان الترشيح يذكر قبل الاستعارة كما في الآية الآتية وبعدها
لا التبعية في الزمان اذ لا يشترط ذكره بعدها وتابعا خبر بعد خبر ليكون أو حال من اسم
يكون أو من ضمير باقيا واللام في الاستعارة زائدة لتقوية اسم الفاعل وهو تابع لانه
فرع عن الفعل في العمل فلا تعلق بشئ ثم ان في كلامه أمورا الاول ان التعبير بالحوار
يؤذن باستواء الامرين مع ان السعد التقنازاني صرح في المطول بان الترشيح ليس من
الجازوالاستعارة الثاني ان قوله تابعا للاستعارة يفيد ان الترشيح خاص بالاستعارة
وليس كذلك بل يكون في الجاز والمرسل والعقل والتشبيه كما بأتى آخر الرسالة الثالث
انما اذا جوزنا الاحتمال الاول في كلامه بان جعلنا الترشيح باقيا على حقيقته فلا يخلو اما
ان ينسب الى المستعار له أولا فان نسب اليه لزم الكذب اذ الرجل الشجاع لا يلد له
والمنية لا اظفار لها وان لم ينسب اليه فيكون لغوا من الكلام واجيب عن الاول بان
احتمال التساوى مدفوع بتقديم الاول لان تقديمه يفيد ارجحيته على الثاني لتأخير
واجيب عن الثاني بان اقتصاره على الاستعارة لانها المحدث عنها لا الاحتراز عن غيرها
حتى يرد عليه ما ذكر واجيب عن الثالث بان اختار انه منسوب لانه مستعار له ولزوم
الكذب مدفوع بان نسبته اليه ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم الكذب بل على
سبيل التقوية والمبالغة بادعاء انه فرد من افراد المستعار منه وحينئذ فهو مؤول
ولا كذب مع التأويل وأشار للاحتمال الثاني في الترشيح بقوله (ويجوز) أى يحتمل
(ان يكون) الترشيح كاللبد والاطفار (مستعارا) أى منقول (من ملائم) أى مناسب
(المستعار منه) وهو المشبه به كالاسد والسبع (الملائم) أى مناسب (المستعار له) وهو
المشبه كالرجل الشجاع والمنية مثال ما فيه الوجهان قولك رأيت في الحمام اسدا لا يلد

فانه يجوز بقاء اللفظ البدعي حقيقة لم يقصد به الاتقوية الاستعارية ويجوز ان يكون
 مستعاراً لشعر الرجل الشجاع بعد تشبيهه بشعر الاسد ومثال ذلك أيضاً اظفار المنيّة
 نسبت بزيد فيجوز ان يكون لفظ الاظفار باقياً على حقيقة ويجوز ان يكون مستعاراً
 لاظفار المنيّة المتخيلة بعد تشبيهها باظفار السبع المحققة هذا واعترض على المصنف
 بان الاول ان يقول ويجوز ان لا يكون باقياً على حقيقة لينهل ما لو كان مستعملاً
 في ملائم المشبه على وجه الاستعارة أو على وجه المجاز المرسل أو الكتابية وورد بان الترشيح
 لا يخرج عن الحقيقة والاستعارة لان فائدته تحقيق المبالغة في التشبيه وذلك لا يحصل
 بمجرد التعبير بلفظ ملائم المستعار منه بل بالتعبير به مع كونه باقياً على حقيقة أو كونه
 مستعاراً من ملائم المستعار منه للملائم المستعاره المبني على دعوى اتحاد الملائمين
 المحققة لدعوى اتحاد المستعار منه والمستعاره التي بنيت عليها الاستعارة (ويحتمل
 الوجهين) وهما كونه باقياً على حقيقة وكونه مستعاراً وعبر بالمضارع اشارة الى
 تجدد هذا الاحتمال واستمراره على مدى الازمان أو اشارة الى حكاية الحال الماضية
 أو ان الفعل لما اسند لقول الله كانه أسند اليه والفعل المسند لله تعالى خال عن
 الزمان وعلى كل فلا يرد أن يقال التعبير بالمضارع يوهم ان هذا الاحتمال استقبالي مع
 انه موجود حين نزول الآية فالاولى واحتمل الخ (قوله تعالى) أي يحتملها الاعتصام
 من قوله تعالى (واعصوا) لان القول لا يحتمل الوجهين لانه ليس ترشيعاً الا ان يجعل
 بمعنى القول واعتصموا بديل منه وتكون النكتة البيان بعد الابهام ليرسخ في النفس
 اذ المساق بعد التعب أعز من المساق بلا طلب (يجعل الله) أي بهدوه وهو الاسلام
 أو القرآن أقوله صلى الله عليه وسلم القرآن جبل الله المتين (جميعاً) أي جال كونكم
 مجتمعين (حيث) حينئذ تعليل لما تضمنه الكلام السابق أي وانما احتمل الوجهين لانه
 (استعير) أي نقل (الجبل) من معناه الاصل (للههد) استعارة نصر بجملة بانه شبه
 الهدهد بالجبل يجامع الربط في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه والقرينة الاضافة لله
 تعالى (وذكر) بالبناء للجهول عطف على استعير (الاعتصام) المفهوم من اعتصموا
 (ترشيعاً) جال اومفة قول لاجله أي ذكر الاعتصام حال كونه ترشيعاً أي مقويماً أي لاجل
 الترشيح أي التقوية ولو كان ذكر على صيغة المصدر لقال ترشيع على الابتداء والخبر
 وعبر بقوله الاعتصام مصدراً ولم يعبر بالفعل وهو اعتصموا مع انه المصرح به في نظم
 الكلام اشارة الى أن الاستعارة فيه تسمية وادفع يوهم ان الواو التي هي فاعل اعتصموا
 لها دخل في الاستعارة وليس كذلك لانها مستعملة في حقيقة تعال على كل حال كالواو
 العاطفة السابقة على الفعل والباء الجارة ولفظ الجلالة وبالجملة فتخلص ان الآية

الكروية اشتملت على ما هو حقيقة قطعاً وعلى ما هو محتمل للحقيقة والجهاز وهو
الاعتصام لانه (اما باقياً على حقيقته) وهو التمسك بالحبل الحسي المؤلف من الشعرات
المفتولة ويبحث في هذا الوجه بان المعنى حينئذ يتسكروا بالحبل الحسي بحبل الله وهو
لا يعقل والله لا يأمر بذلك واجيب باننا لنزعم التجريد بقدر من الاعتصام التمسك فقط
ونجبرده عن بعض مدلوله وهو الحبل الحسي (او) أن يكون الاعتصام (مستعاراً) من
معناه الاصل (للوثوق بالعهد) استعارة تبعية وتقديرها ان تقول شبه الوثوق بالعهد
بمعنى الاعتصام وهو التمسك بالحبل الحسي واستعرا من المشبه به لا مشبه ثم اشتق منه
اعتصاماً بمعنى نقول بالعهد ولو عبر بالوثوق بدل الوثوق المناسبة الاعتصام لكان احسن
والاولى حذف قوله بالعهد لما في ذكره من التكرار فان المعنى حينئذ نقول بالعهد
بعهد الله فالسلامة من التكرار في جعل التعويض في مطلق الوثوق لاني خصوص
الوثوق بالعهد وسلم بعضهم التكرار قال ومحمل كون التكرار معيياً مالم يقدم معنى
مقبولاً كاليان بعد الابهام كما هنا فان الوثوق مبهم فبين بانه الوثوق بالعهد وبعضهم
الترجم التجريد بحذف العهد أي جعله كانه محذوف ودفع بعضهم الاعتراض من أصله
بان قوله بالعهد ليس من جهة المستعار له فهو قيد في المستعار له لا بجزء منه ولما فرغ من
الجهاز المفرد عقبه بالجهاز المركب فقال * (الفريدة السادسة) * في بيان الجواز المركب
وتقسيمه الى ما يسمي استعارة تمثيلية والى ما يسمي بذلك وكان الاولى ان يقدمه على
الترشيح والتجريد والاطلاق للاشارة الى انه قد يوصف باحداها وما صنعهم يوههم خلاف
ذلك مع انه غير مراد الا ان يعتد عنه بانه لم يعهد للمركب ترشيح ولا تجريد في كلامهم
بحسب الاستقراء ثم ان صاحب التلخيص عرف الجواز المركب بقوله هو اللفظ المستعمل
فما يشبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل أي هو اللفظ المستعمل في المعنى الذي يشبه بالمعنى
الذي يدل عليه ذلك اللفظ أي لفظ المركب بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد فتشبه احدى صورتين المنتزعتين من المتعدد بالآخرى ثم تدعى ان
الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
بالمطابقة على الصورة المشبهة بها ثم قال وهذا أي الجواز المركب يسمي التمثيل يعني
التمثيل على سبيل الاستعارة لانه ذكر المشبه به واريد المشبه وتلك ذكر المشبه كما هو
طريق الاستعارة فصنعهم يفيد حصر المركب في الاستعارة التمثيلية وليس كذلك ولذا
قال شارحه في المطول وهما بحث وهو ان الجواز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلاً هيئة التركيب في نحو زيد قائم

موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان
يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والافغير استعارة
كقوله هو اى مع المركب اليمانين مصعبه البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة ونعريفه بما
ذكر عدول عن الصواب اه ولذا عدل عنه المصنف في تعريفه وتقسيمه فقال (المجاز)
مبتدأ (المركب) صفته والخبر جملة ان كانت علاقته الخ وجملة وهو اللفظ اعتراضية
بينها ما قصد به بيان المبتدأ ويصح ان يكون الخبر قوله كالمفرد وجملة ان كانت بيان
للتشبيه في قوله كالمفرد لكن لا يستفاد حقيقة من كلامه اشتراط كون القرينة مافعة
واما الاول فيستفاد منه ذلك بواسطة تشبيهها بالمفرد ثم شرع في تعريفه فقال
(وهو) اللفظ (المركب) خرج المفرد (المستعمل) خرج المركب المهمل لمخوذ من مركب
مقلوب زيد مكرم وخرج أيضا المركب الموضوع الذى لم يستعمل فانه ليس بمجاز كما انه
ليس بحقيقة (في غير ما) أى المعنى الاصلى الذى (وضع) ذلك اللفظ (له) أى ذلك المعنى
حقيقة ومعنى وضع له دل عليه دلالة مطابقة والمراد بدلالة المطابقة هنا الدلالة التى
لا يتوسط فى حصولها اللزوم لانها انساب بالمطابقة فتخرج دلالة المجاز لان أصلها
الانتقال من اللزوم الى اللزوم وليس المراد بدلالة المطابقة ما يستفاد من اللفظ حال
السماع والا لم يصح اختصاص المطابقة بالمعنى الاصلى لان المذهب الصحيح ان لفظ
المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى ووضع صلة جرت على غير من هو لان ما واقعة
على المعنى وهو غير موضوع بل موضوع له فكان الاولى ابراز التفسير بان يقول فى غير
ما وضع هو له لكنه لم يبرز لان اللبس لان من المعلوم ان المعنى موضوع له لاموضوع
وخرج بقوله فى غير ما وضع له الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم فى مقام الاخبار
بقيامه ومنها التعريض وهو ان تذكر شيئا يدل به على شئ آخر فتقولك ما انا بان فانه
ليس مستعملا فى ثبوت زنا الغير بل ملوح به فقط مع استعماله فيما وضع له وهو نفي زنا
المسكلم وكما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه امالة الكلام الى
عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه ملوح منه ما يريد وعرض الشئ
بالضم ناحيته من أى وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض أى من جانب وناحية
ويقال عرضت لفلان او بفلان اذا قلت قولا وان كنت تعنيه فكانك أشربت به الى جانب
وتريد جانباً آخر ومنه المعارض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال ابن
الانبار التعريض هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقى والمجازى بل من
جهة التلويح بالاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك ان تتوقع صلته والله انى لمحتاج

فانه تعريف بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض
اللفظ أى جانبه وقوله (لعلاقة) أى الملاحظة علاقة خرج به المركب المستعمل فى غير
ما وضع له غلطا كقولك جاء زيد فى مقام ذهب عرو فان الغلط لا يلاحظ علاقة ثم انه
أورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه يشمل المركب الذى استعمل بعض اجزائه
فى غير ما وضع له سواء كان له لاقة المشابهة فهو واعتصموا بجبل الله ولعللاقة غير
المشابهة فهو زيد فى رحمة الله أى الجنة التى هى محل الرحمة اذ يصدق على مجموع هذا
المركب انه استعمل فى غير ما وضع له بسبب استعمال جزئه فى غير ما وضع له مع ان الاول
ليس من التمثيلية فى شئ لانها انما تكون فى هيئة المركب بل ليس من الاستعارة فضلا
عن ان تسمى بالتمثيلية لان الاستعارة تجوز فى جزئه لا فى المجموع فالذى يسمى
بالاستعارة خصوص الجزء الجارية فيه لا المجموع وكذا يقال فى نحو زيد فى رحمة الله
ورب ان المراد بالمستعمل الجزء المستعمل أولا وبالذات كما تراه فى نحو تقدم رجا ولا وتؤخر
اخرى اذ هو القرد الكامل المتبادر عند الاطلاق فهو الاخرى بالجل عليه لا ما يشمل
ما كان بطريق السراية من الجزء الى السكل كما فى الآية والمثال وتجميع الكلام مانع
بل واجب اذ اترتب عليه فساد كما هنا سلمنا ان المراد بالاستعمال ما يشمل ذلك وبغاية
ما فى الباب انه تعريف بالاعم فالقصد به التمييز عن بعض ماعداء وهو المفرد لا عن كل
ماعداء حتى يشمل التمييز عن المركب الذى وقع التجوز فيه سراية والتعريف بالاعم جائز
عند قدام المناطق على ان هذا الاعتراض لا ينتج أصلا لانه عقلة عن قول المصنف
له لاقة لانه وان كان المجموع مستعملا فى غير ما وضع له لكنه لغير علاقة بين معناه
الحقيقى والمجازى اه ولا بد لهذا الاستعمال من قرينة كما أفاده بقوله (مع قرينة)
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فخرجت الكناية فهو انما عطشان فانه كناية عن طلب الماء
وليس مجازا لان قرينتها ليست كقرينة المفرد فى انهم اتفقوا ارادة المعنى الاصلى لان
قرينتها وهى حال المتكلم هنا لا تمنع من ان يراى مع الطلب المعنى الحقيقى وهو الاخبار
بالعطش لكن اذا كان كذلك يرد ان يقال يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والانشاء
وهما متناقبان قلنا لا يرد ذلك لان محل منع اجتماعهما اذا اتحد المدلول واما هنا
فالمدلول متعدد وهو ثبوت العطش والطلب فاللفظ بالنسبة لثبوت العطش الذى يمكن
ولو بغير اللفظ خبر وبالنسبة للطلب المتوقف عليه أى على اللفظ انشاء ثم شبهه قرينة
المركب بقرينة المفرد قال (كالمفرد) أى كقرينة المجاز المفرد فى كونها مانعة من
ارادة المعنى الموضوع له فالتشبيه بين القرينتين واستظهر الحفيد ان التشبيه بين
المجازين أى ان المجاز المركب كالمجاز المفرد فى انقسامه الى ما علاقتة المشابهة وما

علاقته غيرها وما استظهره غير ظاهر لان ذلك علم من قوله ان كانت علاقته الخ وان لم يقل كالفرد فلو كان قوله كالفرد اشارة الى ذلك لم يكن لذكره فائدة بل يكون حشو ويلزم صون التعريف عنه على انه يلزم عليه التنافي في التعريف لان قضية جعل التشبيه بين الجاهزين في الانقسام المذكور ان المركب ينقسم الى مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة والى استعارة ان كانت العلاقة هي المشابهة وهذا يناقض قوله فيما بعد ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة لان مراده انه لا يسمى باسم اصلا لكن يمكن دفع التنافي بان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وعلى كل فالاول احسن لانه يستفاد منه اشتراط كون قرينة المركب مازمة كالفرد واسلامته من ورود التنافي الوارد على الثاني * ولما فرغ من تعريف المركب شرع في تقسيمه فقال (ان كانت علاقته غير المشابهة) كالسيبية والمسيبية كما في قول ابي تمام من الجبر الطويل

هو اى مع الركب الجاهزين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق

(وبعده)

هجت اسراها واني تخلصت * الى وباب السجين دوني مغلق
المت خفيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهد

فالبيت الاول كلام مركب موضوع للاخبار والغرض منه انشاء التعزن والتعسر فقد استعمل في غير ما وضع له للعلاقة السببية والمسيبية لان التعسر والتعزن يتسديان عن الاخبار والقرينة حال الشاعر لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى الاصلى وهو الاخبار ففي هذا التمثيل للمركب نظر وقوله هو اى بمعنى هو بى ثلاثيا آت لان أصله هو وى وواو ين ويا فقلبت الواو الثانية ياء وادغمت في الياء بعدهالسا بقها عليها سا كنة قال في الخلاصة

ان يسكن السابق من واو ويا * وانصلا ومن عروض عربا

فباء الواو اقلبن مدغما ثم اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع راكب وهم اصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة بل على العشرة فما فوقها وليس بجمع كما قيل بل جمعه ركب كما زل وعزل والجاهلين جمع يمان بمعنى يمين حذف احدى ياءيه وعوض عنها الالف المتوسطة كما في شرح المفتاح ومصعد بمعنى مبعده اذهب في الارض والجنيب الجنوب اى المأخوذ كالجنيب الذى يجرى والجثمان المراد به ذات الشخص والموثق المقيد (فلا يسمى) المركب (استعارة) لاستفاء المشابهة ويعلم منه ايضا انى تسمية بالتمثيل لان المشابهة لازمة له ونفى اللازم يدل على انتفاء

اللزوم ولم يوجد للقوم فيه تسمية كائنه عليه المصنف في هوامش نسخته التي ألفها
وعبارته فيها ولم نقل ويسمى مجازا امر سلا لعدم تصريحهم بذلك وكان الاولى ان يقول
فلا يسمى باسم يخصه لان عبارته وهم انه يسمى بغير لفظ الاستعارة لانصبا بالنفي على
القييد فقط غالبا مع انه لم يوجد للقوم تسمية لهذا القسم باسم خاص كما علمت واجيب
بان النفي منصب على المقيد والمقيد جميعا على خلاف الغالب والمقيد هو استعارة
والمقيد يسمى ثم اشار لفظهم الشرط بقوله (والا) تكن علاقة المركب غير المشابهة
بان كانت المشابهة فنفى النفي اثبات (سمى استعارة) لانه ذكر اللفظ الدال على أحد
الطرفين وحذف اللفظ الدال على الطرف الآخر كما هو طريقة الاستعارة (تتميلية)
نسبة الى التمثيل وهو ما وجهه منتزع من متعدد وان كان التمثيل في اللغة التشبيه
مطلقا سواء كان وجهه منتزعا من متعدد أم لا والحاصل ان للتمثيل معنيين احدهما
باختيار اللفظ والثاني باعتبار العرف والنسبة اليه باعتبار معناه الثاني لا الاول والالزم
ان يسمى كل استعارة باسم التمثيل وليس كذلك ويسمى بالاستعارة على سبيل التمثيل
وبالتمثيل على سبيل الاستعارة قال صاحب التلخيص وقد يسمى بالتمثيل مطلقا قال
الشارح من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه المركب بان
يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وانما خصت بلفظ التمثيل والتتميلية مع ان في كل
استعارة تمثيلا أي تشبيها مبالغة في التنويه بشأنه حتى كأن ما عداها ليس فيه تمثيل
لانها ميدان فرسان البلاغة حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان
ان يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة فاذا اشتهرت الاستعارة التتميلية وكثر
استعمالها سميت مثلا قال صاحب التلخيص ولهذا أي لكون المثل مجازا امر كما على
سبيل الاستعارة لا تغير الامثال قال شارحه لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ
المشبه به المستعمل في المشبه فلون طريق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا
يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك أن المستعار يجب ان يكون اللفظ هو حق
المشبه به أخذ منه عار به للمشبه به فلو وقع فيه تغير لما كان هو الذي يخص المشبه به
فلا يكون عار به ثم قال فهذا أي لكون الامثال لا تغير لا يلتفت في المثل الى مضره
تذكر او تافها و افراد او تشبه وجهها بل انما ينظر الى مورد المثل لانه كلام شبه مضره
بحورده مثلا اذا طلب رجل شاة اضبعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء
الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وأصله ان امرأة كانت متزوجة بشيخ وكان عنده
لبن فطلبت منه الطلاق في زمن الصيف وتزوجت بشاب ليس عنده لبن ثم طلبت من
الشيخ لبنا فقال لها الصيف ضيعت اللبن ويقال انه لما قال لها ذلك ضربت على نخذ

زوجها وقالت للبر هذا أحسن من لبنك فصار هذا مثلاً يضرب لمن فرط في تحصيل
شيء في زمن يمكنه تحصيله فيه ثم طلبه في وقت لا يمكنه فيه وكما يقال أحشفا وسوء كيلة
وهذا مثل يضرب لمن يظلم من وجهين واصله ان رجلاً اشترى من آخر تمرًا وقبضه منه
فاذا هو حشف ومع ذلك كان البائع يطفف المكيال فقال له المشتري ماذا كرت ان كلام
المصنف يقتضي ان التمثيلية خاصة بالركب واختاره السيد واكتفى السيد بمجرد كون
كل من المشبه والمشببه به هيئة منتزعة من متعدد ولو كان اللفظ مفرداً كما أشار اليه
صاحب الكشف في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وعليه فتقرر بها ان تقول
شبهت هيئة المؤمنين في اتصافهم بأنواع الهدى على اوجه متفاوتة بهيئة جماعة على
رواحل منهم السابق والمسبوق والقوى والضعيف واستعير لفظ على من المشبه به
للمشبه ورده السيد بان الحرف مفرد و كذلك معناه بل ومتعلق معناه فلا تكون
الاستعارة فيه تمثيلية ثم مثل لما ذكر فقال (نحو اني أراك تقدم رجلاً) اي تقدم رجلاً
تارة (وتؤخر) تلك الرجل تارة (أخرى) وهذا مثل يضرب لمن يتردد في أمر فتارة يقدم
عليه وتارة يحجم عنه وتقرر بها ان تقول شبهت هيئة من يتردد في الاقدام على الفعل
والاجسام عنه بهيئة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة
لا يريد فيؤخر أخرى واستعير اللفظ المركب الموضوع للمشبه به للمشبه على طريق
الاستعارة التمثيلية فوجه الشبه وهو الاقدام تارة والاجسام أخرى منتزع من عدة أمور
واصل ذلك أن الوليد بن يزيد عامله الله بما يستحق لما يبيع كتب الى مروان بن محمد
وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له اما بعد فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فاذا اتاك
كأني هذا فاعتمد على ايها شئت وبجعلنا فيما سبق أن المتقدم المؤخر هو رجل واحدة
وأخرى صفة لمخدوف وهو تارة للرجل اندفع الاعتراض بان ظاهر المصنف يقتضي
ان المراد يقدم رجلاً الى قدامه ويؤخر رجلاً أخرى الى خلفه وليس كذلك لان هذه
الهيئة غير معهودة واجاب السعدني المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة وعليه فالمراد اني
أراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة أخرى وبجئ فيه بان الشخص انما يؤخر رجلاً الى
مكانها الذي نقلها منه وليس في ذلك تأخير خطوة أخرى فالاولى ما اجاب به السيد من
انه وان كان المتقدم والمؤخر انما هو رجل واحدة لكنها تختلف بالاعتبار فالرجل من
حيث كونها مقدمة تغاير نفسها من حيث كونها مؤخرة وأحسن منه ما قدمنا لك
فاحفظه ثم فسر المعنى المراد من التركيب السابق بقوله (تتردد في الاقدام) على الامر
اي على الجراءة على فعله كما فسره بذلك بعضهم لكن هذا التفسير غير مناسب باعتبار
المقابلة وهو الاجسام الذي هو كلف النفس لان الجراءة الشجاعة وهي شدة القلب عند

الباس وهي لا تقابل كف النفس فالاولى تفسير الاقدام بالتصميم على الفعل ويمكن
 ان يجاب بان المراد بالجرأة التصميم فيصح التفسير وقوله (والاجحام) بتقديم الحاء على
 الجيم والعكس وهما بمعنى واحد وهو كف النفس عن الفعل (لا تدري ايها اخرى)
 اى احق وأولى اى لا تدري جواب هذا الاستفهام بحمله لا تدري بيان لمنشا التردد
 بين الاقدام والاجحام اى ان سبب التردد المذ كورأئك لاتعلم أيهما احق من الآخر
 واى يحتمل ان تكون موصولة بمعنى الذى واخرى خبر مبتدأ محذوف اى هو والجملة
 صلة والموصول وصلته فى محل نصب مفعول أول لا تدري والثانى محذوف والتقدير
 لا تدري الذى هو اخرى الاقدام والاجحام ويحتمل ان تكون استفهامية فتكون
 مبتدأ خبر اخرى والجملة فى محل نصب سدت مسددة مولى تدري وعلقه عن العمل فى
 لفظ ايها الاستفهام والتقدير لا تدري جواب ايها اخرى اى لا تدري جواب هذا
 الاستفهام • ولما فرغ رحمه الله تعالى من العقد الاول شرع يتكلم على العقد الثانى
 وما يتعلق به فقال • (العقد الثانى فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية) • اى فى ذكرها
 على الوجه الحق عند كل قائل لا عند الجهور فقط ويحتمل ان المراد بالتحقيق ذكر الشئ
 بدليله لان قوله وحينئذ وجه تسميتها الخ فى قوة الدليل (اتفقت كلمة القوم) اى كلماتهم
 لان فاعل الاتفاق لا يكون الامتداد الكونه من الامور النسبية التى لاتضاف الا
 لعدد كالساوى والتمثيل فاطلق الكلمة على الكلمات مجازاً من سلا علاقه
 الكلية والجزئية اوانه مجاز بالاستعارة بان شبه الكلمات بالكلمة من حيث انها
 امتزجت وصارت ككاشئ الواحد لا اتحاد مؤدى الجميع أو ان الاضافة استغراقية
 ولذا سمعهم يقولون فى مثل ذلك انه مفرد مضاف بيم وليست التاء للوحدة حتى تنافى
 الاستغراق بل لخص التائيت أو للوحدة النوعية وهى لاتنافية التعدد الشخصى
 والمراد بالكلمات الآراء فالاسناد اليها من الجواز العقلى على حد قوله تعالى فما
 ربحتم تجارتهم لان المراد بالاتفاق ما قابل النزاع وهو من خواص العقلاء فلا
 يسند حقيقة الآراء وقيل ان المراد بالتوافق التساوى والتمثيل وعليه فالاسناد
 حقيقى لانه بهذا المعنى غير خاص بالعقلاء فاشتمل كلامه على مجاز على مجاز عن
 حقيقة حيث تجاوزت بالكلمة عن الكلمات على أحد التفسيرين السابقين ثم تجاوزت
 بالكلمات عن الآراء وفيه مجاز عقلى على ما تقدم فالجواز ان الاولان فى الطرف
 والاخير فى الاسناد (على انه) ظرف لقوم متعلق بما قبله والضمير للمعال والشان
 (اذا شبه أمر) كلنية (بأمر) (آخر) كالسبع (من غير قصر) بفتح شئ من أركان
 التشبيه وهى مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه (سوى المشبه) كلنية

وذ كرملائم المشبه به ليبدل على انه مضمحل في النفس كما يأتي وظاهر كلامه ان المراد بالمشبه
 ما ذكر لان يكون مثلاً بها بالفعل مع انه لا يصح ذلك في باب الاستعارة لان صناعاً على
 تناسي التشبيه وجعل المشبه من افراد المشبه به الا ان يقال ليس المراد بالمشبه المشبه
 بالفعل بل المراد به المشبه بالقوة أي ما يصلح لان يكون شبهاً لو أتى بأداة التشبيه لكن
 هذا السؤال والجواب غير محتاج اليه - ما لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في
 النفس الرموز اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستعاره ومفهوم من غير
 تصريح الخ أنه لو صرح بجميع اركان التشبيه فهو زيد كاسد في الشجاعة انه لا يكون
 استعارة أصلاً لا كتابية ولا غير ما بل هو تشبيه غير بليغ لانه ذكر فيه أداة التشبيه ووجه
 الشبه والبليغ عندهم ما حذف فيه الاداة والوجه والحاصل انه ان صرح بجميع
 اركان التشبيه كان تشبيهاً غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه به فقط كان تشبيهاً بليغاً
 وان صرح بالمشبه فقط كان استعارة بالكتابية وان صرح بلفظ المشبه به فقط فاستعارة
 نصريجية واعترض على المصنف في قوله من غير تصريح بشئ سوى المشبه أنه يشمل
 ما لو قيل زيد في جواب من يشبهه خالداً وأجيب بان هذا يخرج بقوله ودل عليه الخ
 وأخرجه المولى بما لا يفسد بقوله سوى المشبه وهو مبني على اعتبار انضمام عبارة
 السائل الى عبارة الجيب وهو خلاف ما هو المتبادر من اعتبار عبارة الجيب في حد
 ذاتها والتحقق ان ذلك لم يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه حتى يخرج عما ذكر
 لانهم باب المشابهة وهي المماثلة وليس من باب التشبيه في شئ وتعبير المصنف
 بالتصريح يشهر بان هناك اشارة الى الاركان كلها الا انه لم يصرح بشئ منها سوى
 المشبه (ودل عليه) أي على التشبيه المضمحل في النفس المفهوم من قوله اذا شبه أمر الخ
 (بذكر) لفظ (ما يخص المشبه به) وانما قدرنا المضاف لان الذكر انما يصحكون للفظ
 ويحتمل ان تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه لان المختص
 انما هو المعنى كسبى الاظفار والمراد المعنى الحقيقي وان لم يكن مستعملاً فيه اللفظ
 كما في يتفحصون عهد الله عنده الكشف وكافي اظفار الميتة عند السكاكي واعترض
 المصنف في قوله ودل عليه الخ بأنه لا يظهر الا على مذهب الخطيب دون مذهب الجمهور
 والسكاكي لان الالزام كرمائض المشبه به عند الجمهور وعلى لفظ المستعار وعند
 السكاكي على تقدير الاتحاد مع أنه قال اولاً اتفقت كلمة الخ وأجيب بان التشبيه
 اصل بالنسبة الى كل استعاره ويجيب تناسيه حين الاستعاره فاضماره لا بد منه فالتشبيه
 المضمحل في النفس موجود في كل استعاره فيشمل الاستعاره الممكنة على سائر المذاهب
 غاية أنه اعتبر مدلولها عند الخطيب حيث جعلها لنفسه ولم يعتبره كذلك عند الجمهور

والسكاكي فليست الدلالة الأصلية عند كل أحد وإشارته لجواب إذا شبه بقوله (كان هناك) أي في الكلام المشتق على التشبيه المذكور فاسم الإشارة للمكان الاعتباري (استعارة بالكناية) أي واستعارة تضييلية أيضا وانما تر كها لانه ليس بصدد هاء في هذا العقد مثال ما ذكره انشبت المنية اظفارها بفلان فانه شبه المنية بالسبع ولم يذ كر شيئا من أركان التشبيه سوى المشبه وهو المنية ودل على هذا التشبيه بذكر ما يخص المشبه وهو الاظفار فالمنية استعارة بالكناية والاظفار استعارة تضييلية ولما كان قديتهم من قوله اتفقت كلمة القوم انه لا خلاف بينهم اصل ادفع هذا التوهم بقوله (لكن اطربت أقوالهم) أي اختلفت لا اختلفت لان الذي يقابل الاتفاق الاختلاف لا الاختلال وأيضا الاختلال ليس لجميع المذاهب لان المختل انما هو مذهب السكاكي والخطيب دون مذهب السلف فتعين حله على الاختلاف والمعنى انه اختلفت كلمة القوم في تعيين المعنى الذي يطلق عليه هذا اللفظ وهو الاستعارة بالكناية ويرجع ذلك الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي والثالث ما ذهب اليه الخطيب فلذا عقد لكل قول فريدة هذا وكان الانسب بقوله اتفقت كلمة القوم ان يقول لكن اضطربت كلماتهم الا ان يقال اشار بذلك الى ان المراد في الموضوعين واحد وهو الراء ثم ان بعض الناظرين في كلام الكشف فهم منه ان الاستعارة بالكناية عند ملة لفظ الاظفار مثلا من حيث كونها رمزا لاستعارة المنية للسبع واثبت بذلك قولار بما لکن المصنف لم يعول على ذلك وسيبصر ح برده في الفريدة الاولى بقوله واليه ذهب صاحب الكشف وذهب العماد الى ان ذلك من فروع التشبيه المقالوب وهو ما يقاب فيه المشبه مشبها به والمشبه به مشبها نحو قول الشاعر

وبدا الصباح كان غرته • وجهه الخليفة حين يمدح

وتقريبها ان يقال شبه الصبح بالمنية واستعير لفظ المنية للسبع ثم جعل التركيب كناية عن تحقق الهلاكة ولا يرد ذلك على المصنف لانه حدث بعده بكثير (ولتفرض لها) أي للاقوال الثلاثة والاستعارة بالكناية واللام للامروادخله على فعل المتكلم قليل ثم يحتمل ان يكون مستعملا في معناه الانشائي ونكتة الامر لنفسه شدة الاعتناء ببيان الاقوال وهو معنى الخبر أي تعرض لها (في ثلاث فرائد) بحذف التاء لكون العدد مؤنثا وفي بعض النسخ باثبات مع ان العدد ومؤنث فكان يجب تغيير ي فاسم العدد منها ولعله اول الفرائد بالمباحث فيكون المعدود مذكرا أو جعل لفظ الفرائد لثبوت المعدود لا يعتبر الا اذا ذكر تمييزا دون ما اذا ذكر مبدءا أو خيرا أو بدلا أو نحو ذلك (مذيلة) حال

اوصفة لقراءته ويحتمل انه خبر لمحمد بن أي هي طويلة الذيل (بقريدة أخرى) وفي كلامه
 استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه القراء بالثياب بجامع نسج كل على ما ينبغي
 وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو التذييل على سبيل التخييل وهذا
 ما أجاب به عما أورده العصام على المصنف في قوله مذيلة لأن مذيلة معناه على ما فهم-م
 العصام مجعولا ذيلها قريدة أخرى فلما فهم هذا القهم اعترض بأنه لا وجه لذلك وكأنه
 مستحدث والألف لمجد في كتب اللغة التذييل بمعنى جعل الشئ ذيلاً لشيء آخر بل بمعنى
 تطويل الذيل وحاصل الجواب ان الكلام فيه فجوز لان التذييل معناه الحقيقي
 تطويل الذيل والمصنف استعمل في الحاق الذيل ثم علل تذييلها بذلك فقال (ليبان انه)
 أي الحال والشأن (هل يجب) صناعة بيانية (ان يكون المشبه) كاللوت الكائن (في)
 صورة (الاستعارة بالكناية) فهو انشبت المنية اظفارها بفلان (مدكورا بلفظه
 الموضوع له) كالمنية فانها موضوعة للموت (ام لا) يجب ذكره بلفظه الموضوع له أي
 انما ذكر القريدة الرابعة لبيان جواب هذا الاستفهام لان المبين في هذه القريدة
 جواب الاستفهام لانفس الاستفهام وسيأتي ان الحق عدم الوجوب واعترض
 المصنف بأنه اوقع ام المتصلة التي مدخولها مفرد فهو عندك زيدا ثم عر وبعدها التي
 لطلب التصديق مع ان حقها ان تقع بعد الهزمة لانها لطلب التصور والتصديق
 فاستعمالها مع غير الهزمة شاذ فالمناسب ان يأتي بأوبدل أم أو يأتي بالهزمة مع بقاء
 أم على حالها وأجيب بان أم هنا منقطعة لان المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم الى
 الاستفهام عن حكم آخر فكانه قال هل يجب أو لا يجب فهى بين تصديقين واذا
 كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل لانها تستعمل في جميع تلك الاستفهام
 والمتصلة هي الواقعة بعد هزمة التسوية نحو سوا عليهم أأندتهم أم لم تنذروهم او بعد
 هزمة يطلب بها وبأم تعيين أحد الشئتين بحكم معلوم الثبوت نحو أزيد عندك أم عمرو
 والمنقطعة ما خلت عن الامرين ولا يفارقها معنى الاضراب ثم قد تقتضى معه
 استفهاما وقد لا تقتضيه (القريدة الاولى) من الاربعة في مذهب السلف وبدأ به
 لانه المختار (ذهب السلف) أي القدماء وهو لغة من تقدم من آبائك وأقاربك والمراد به
 من تقدم من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر واخرايه ما عدا صاحب الكشف
 والسكاكي والخطيب بقريضة ما يأتي له ومعنى السلف بذلك لانهم آباء في التعليم في
 الكلام استعارة مصرحة حيث شبه العلماء الاقدمين بالآباء والا قارب بجامع التربية
 وايصال النفع في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية لكن
 وقع في كلام بعضهم ما يفهم منه ان تخصيص السلف بالا قارب محله اذا اضيف لمفرد نحو

سلفي اما اذا لم يصف فعناه من تقدم قبلك مطلقا اقارب او غيرهم نحو قال السلف وعلى
 هذا فلا استعارة وكان الاولى للمصنف ان يقول يؤخذ من كلام السلف لكون ما ذكره
 ليس معلوما من كلامهم بالصراحة (الى ان المستعار بالكناية) متعلق بذهب والانصب
 ان يقول الى ان الاستعارة الخ لانه اسم المحدث عنه فيما سبق لا المستعار ولانه موضوع
 الخلاف (لفظ المشبه به) أي اللفظ الدال على المشبه به كلفظ السبع الدال على
 الحيوان المفترس فهو من اضافة الدال لالدلول (المستعار) ذلك اللفظ (للمشبه)
 كالموت وهذا متعلق بالمستعار فالمستعار بالرفع صفة للفظ لا بالجر صفة للمشبه به لان
 القاعدة ان التشبيه في المعاني والاستعارة في الالفاظ فني نحو انشبت المنية اظفارها
 بفلان شبهنا معنى المنية وهو الموت بمعنى السبع واستعزنا لفظ المشبه به وهو السبع
 للمشبه وهو المنية وطوي نالفظ المشبه به ورمزنا اليه بشئ من لوازمه وهو الاظفار
 (في النفس) متعلق بالمشبه فان قلت قد يشكل على هذا نحو يتقضون عهد الله عما هو
 من افراد الاستعارة بالكناية اذ كيف يعقل ان الباري جل وعلا يشبه أحد المحدثين
 بالآخر ثم يلاحظ علاقة ويضرب في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذلك لازمه مع ان
 ذلك من أوصاف الحوادث فالجواب ان تشبيه أحد المحدثين بالآخر وملاحظة
 العلاقة التي بينهما واضمار لفظ المشبه به في النفس منطوريه لحال من انزل القرآن
 بلغتهم من حيث ان ذلك كمن في نفوسهم وسليقة لهم وان يحجز واعن التعبير فالنفس
 اما نفس المتكلم بالنسبة للحدث واما نفس السامع بالنسبة للكلام القديم
 (الرموز) بالرفع صفة ثانية للفظ واستظهر بعضهم جرده على انه صفة للمشبه به لكن
 يلزم عليه فقر يبق النعوت المؤدى الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن ان يقال جاء غلام
 زيدا لفاضل العالم برفع الاول صفة للمضاف وجر الثاني صفة للمضاف اليه ومعنى
 الرموز المشار اليه لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية والاصل فيه
 الاشارة بالشفة أو الحجاب (اليه) متعلق بالرموز وهو على حذف مضاف أي الرموز
 الى معنى ذلك اللفظ (بذلك لازمه) أي لازم ذلك المعنى اذ من المعلوم ان اللازم للمعنى
 لللفظ (من غير تقديره) أي اللفظ المشبه به والجار والمجرور حال من نائب فاعل
 المستعار أي انه اذا حذف ورمز اليه فلا يدرك (في نظم الكلام) أي في تركيبه
 والاضافة للبيان وانما اشترط عدم تقديره لانه لو قدر فيه لكان تقديره منافيا للاستعارة
 بالكناية لانها ابدالا يصرح فيها باسم المشبه به والمقدر كالنائب فكانه مصرح به فيلزم
 الجمع بين الطرفين (وذكرنا لازم) كالاظفار (فيها) أي في الاستعارة بالكناية (قرينة)
 دالة (على قصده) أي قصد المشبه به المستعار لفظه (من عرض الكلام) أي من طرفه

كله أو آخره فالمراد بالعرض بضم فسكون أو بضمين الطرف وإن كان في الأصل بمعنى الجانب والتأخية يقال قطرت البسه من عرض أي من جانب وناحية فيكون المصنف شبه الطرف بمعنى العرض واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أو شبه الكلام بشئ له عرض وطوى انظر المشبه به ورمز إليه بذكر لازمه وهو العرض على سبيل الاستعارة بالكناية ثم إن قوله وذكر اللازم الخ يعارض ما سبق من أنه يشترط عدم تقديره في نظم الكلام وحاصل التعارض أنه أفاد ألا أنه لا يقدر المشبه به وأفاد هنا ثانياً أنه مقصود من عرض الكلام وحاصل الجواب أنه فرق بين عدم تقدير الشئ من التركيب وبين قصده من التركيب فكونه مقصوداً وما أخذ من التركيب أي من عرضه وجانبه لا من جوهره لا يقتضي تقديره في نظم الكلام فلذا أتى أولاً بقوله من غير الخ وأثبت ثانياً في قوله على قصده فاختلاف مورد الإثبات والنفي فلا تتقاضى وأورد عليه أيضاً أن هذا مخالف لما تقدم له من أن الدلالة في الحقيقة بذكر اللازم إنما هي على التشبيه لا على لفظ المشبه به المحذوف كما هنا وأجيب عنه بأنه لا مخالفة لأنه لا مانع من دلالة على التشبيه وعلى المشبه به جميعاً إلا أن دلالة على لفظ المشبه به قصداً وبالذات لا تقتضيه إلى القرينة لكونه استعارة ودلالة على التشبيه بطريق التبعية والاستلزام فتحمل الدلالة على التشبيه فيعاسبق للمصنف على الدلالة الضمنية وهنا على الدلالة القصدية وإنما جعل هناك ضمناً وهنا قصداً لأن الاستعارة مبناها على تناسي التشبيه فكيف يكون ذكر اللازم دليلاً على قصده وحاصل ما ذكره أن الاستعارة بالكناية على مذهب السلف هي أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديقه ولازمة الدال عليه فالمقصود بقولنا انظر المنيعة استعارة للسبع للمنيعة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسداً الكلام نصير بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاطلاق لينقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعاره هو المنيعة أفاده السعد في المطول (وحيث قد) أي وحينئذ ذهب الساف إلى ما ذكره (وجه تسميتها) أي المستعار بالكناية وأنت تأويله بالاستعارة بالكناية أو نظراً للمفعول الثاني لأن التسمية مصدر مضاف لمفعوله الأول وهو الضمير ومفعوله الثاني (استعارة بالكناية) لكن الضمير بمعنى ملول الاستعارة واستعارة بمعنى انظر المنيعة (العبارة) والآن كيف تسمى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية وقال بعضهم أنه راجع للاستعارة بالكناية المتقدمة في قوله المقعد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وكذا الضمير في القرينة الثانية في قوله ذهب السكاكي إلى أنها ذهب انطليب إلى أنها

الخ ويؤيد ذلك ان معاني هذه الفرائد تفصيل لقوله في تحقيق الخ ولكن ذلك بعيد
 في الضمير الذي هنالاه عبر في صدر الفريدة بالاستعارة (او) استعارة (مكنية) فهو
 معطوف على قوله بالكناية فيقدر قبله لفظ استعارة كما علمت فلا يراد به حذف جزء العلم
 على ان صاحب الكشف جوز حذفه اذ ادل عليه دليل وذهب بعضهم الى انه
 معطوف على مجموع قوله استعارة بالكناية لاعلى الكناية فقط لئلا يلزم العطف على جزء
 العلم ولا يراد به يلزم عليه حذف جزء العلم لانه مقدر والمقدر كالثابت وقوله (ظاهر)
 راجع للامرين اعنى الاستعارة بالكناية او مكنية ووجه ظهور الاول اعنى كونها
 استعارة ان لفظ المشبه به استعمل في المشبه الذى هو غير ما وضع له علاقة المشابهة
 ووجه ظهور الثانى اعنى كونها بالكناية او مكنية انه لم يصرح بالمستعار بل دل عليه
 بذكر خواصه ولوازمه وهذا شأن الكناية لانها في اللغة الخفاء وعدم التصريح قال
 في المطول الكناية في اللغة مصـ در قولك كئيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت
 التصريح به وهى في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المـ در الذى هو
 فعل التكلم اعنى ذكر اللازم وارادة المـ مع جواز ارادة اللازم أيضا فاللفظ مكنى
 به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى أشار اليه المصنف يعنى صاحب
 التخصيص بقوله لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه أى ارادة ذلك المعنى مع
 لازمه كلفظ طويل التجاد المراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد
 حقيقة طول التجاد أيضا فظهر انم اتخالف الجاهل من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ
 مع ارادة لازمه كارادة طول التجاد مع ارادة طول القامة بخلاف الجاهل فانه لا يصح
 فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوزنى قولنا رأيت اسدا فى الحمام ان يراد بالاسد
 الحيوان المقترس اهـ (والله اعلم) اى الى ما ذكره السلف لا الى غيره (ذهب صاحب
 الكشف) فتقديم المفعول يفيد الحصر وقال صاحب الكشف ولم يقل الزمخشري
 مع انه هو اشارة لتقوية قول السلف وذلك ان الكشف اسم لتفسير القرآن فيه لم منه
 ان صاحبه جليل واذا كان هذا الامام صاحب هذا الكتاب العظيم ذهب الى مذهب
 السلف فيكون قويا وكان اسمه محمود الزمخشري ويسمى جارا لله أى جاريت الله لانه
 كان في مكة يجور الكعبة المشرفة ومبارته في يقضون عنه الله شاع استهـ مال
 النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من
 ثبات الوصلة بين المتعاهدين اى كما ان الحبل فيه ثبات الوصلة بين المتراطين وهذا
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه
 بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقارنه فقيه

تبيينه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقوله من حيث تسميتهم العهد بالجبل هذا
محط الشاهد لان الاستعارة اسم الجبل والمسمى به العهد وقوله ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار صريح في مذهب السلف وان يسكتوا بدل من قوله هذا وقوله على
مكانه اى المستعار ثم يحتمل ان المراد بمكانه نفس التركيب على معنى ان المكان له اى
ان ذكر الازم قرينة ذات على ان المكان للمستعار وان الجدير والا جرى بالذ كر
في التركيب بحيث لم يلقظ به فهو مقدر وهو الاظهر ويحتمل ان المكان نفس المتكلم
لاضماره فيها وان لم يذكّر في نظم الكلام بقرينة ذكر الازم والا كان ذكره عبثا
وقوله ففيه اى في ذكر الافتراض وقوله على ان الشجاع اسد اى لان الافتراض من
أوصاف الاسد (وهو المختار) اى ما ذهب اليه صاحب الكشف هو المختار ان قلت
كان الانسب التفریع بالفاء قلنا لو فرع بالفاء لتوهم ان كونه هو المختار ليس لذاته بل
لاضرعارض وهو ذهاب صاحب الكشف اليه مع كونه مختارا لذاته في الايمان
بالواو تكثير لجهة الاختيار اى مختار عندي وعند الجمهور لان حذف المعمول يؤذن
بالعموم * ولما فرغ من الكلام على مختار السلف وكان كلام السكاكى لا تصریح فيه
بمخالفتهم ولا بوافقتهم بل عبارته محتملة لهم الكثر من كلامه يعيل لوافقتهم
والقليل منه يعيل لمخالفتهم راعى المصنف الجهتين فذكر مذهبه عقب مذهبهم نظرا
للجهة الاولى واقرده عنه نظرا للجهة الثانية فقال * (الفريدة الثانية) * كاتمة
في مذهب السكاكى قال بعضهم حيث كان الكثير من كلامه يعيل للموافقة والقليل
منه يعيل للمخالفة فالاولى حل القليل على الكثير وترجيحه لكلام السلف حتى تنبت
المخالفة لانه لو اراد المخالفة لصرح بها وورد على السلف وذكر مستند المذهب كما هو دأب
المخالف (يشعر ظاهر كلام السكاكى) انظر لمجمع المصنف بين لفظ يشعر ولفظ ظاهر
مع ان احدهما كاف في الدلالة على المخالفة اوفى الدلالة على ان كلامه ليس نصا فيما
ذكره واهل المكتبة في ذلك الزيادة في بيان ضعف ما أشعر به كلامه (بانها) متعلق يشعر
والضمير للاستعارة بالكناية اى ان الاستعارة بالكناية هي (اللفظ المشبه) كالمنية
(المستعمل) بالرفع صفة للفظ (في المشبه به) كالسبع (بإدعاء) اى حال كونه ملتبسا
بإدعاء فالإدعاء للملابسة ولو قال المستعمل في المشبه به الادعاء لكان اوضح (انه) اى
المشبه (عنه) اى المشبه به والمراد بكونه عنه انه فرد من افراده وحاصل مذهب
السكاكى في الاستعارة بالكناية نحو قولك اظفار المنية نشبت بفلان انه بعد تشبيه
معنى المنية بمعنى السبع يدعى ان المشبه عين المشبه به وحيث قد يصير للسبع فردان فرد
حقيق متعارف وهو الحيوان المقترس وفرد ادعاءى غير متعارف وهو الموت ثم نستعمل

لفظ المشبه وهو المنية في المشبه به الادعاء وهو الموت والقرينة على ذلك الادعاء
 ذكر الالزم الذي هو من خواص السبع وهو الاطلاق والاستعارة بالاستعارة بالكناية عنده هي
 افظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعاء ورد ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة
 بالكناية بان لفظ المشبه فيها كالمنية مستعمل فيما وضع له تحقيقا لا قطع بان المراد بالمنية
 هو الموت لا غير غاية الامر اننا ادعينا سببته مع ان الاستعارة ليست كذلك لانها من المجاز
 الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له واجيب عنه بما لا يجدى قال في المطول
 الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد الجينية مراد في تعريف الحقيقة وهي الكلمة المستعملة
 فيها هي موضوعه بالتحقيق من حيث انها موضوعه بالتحقيق ونحن لانسلم ان
 استعمال لفظ المنية في الموت في قولنا انشبت المنية اطلاقا استعماله فيما وضع له
 بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي افظ المنية موضوعه
 بالتأويل المذكور ويبان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنه موضوعه
 في مثل قولنا دنت منية فلان وقديكون باعتبار انه موضوعه للسبع مرادف له
 والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اطلاق المنية فالاستعمال بالاعتبار
 الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
 انه موضوعه بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فافهم
 هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه اه وسأقوله صنف الرد على السكاكي بنحو ما ذكرنا
 وانما قدمنا هنا الاشارة الى كمال الفائدة برونه وانه جدير بالانكار (واختار) السكاكي
 (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وسائر المشتقات
 (اليها) أي القرينة الاستعارة بالكناية ففيه تسامح ولذا أتى بباء التصوير لبيان المراد
 بقوله (يجعل) أي ردا مصورا يجعله (قرينها) أي قرينة التبعية (استعارة بالكناية
 وجعلها) أي الاستعارة التبعية (قرينها) أي قرينة الاستعارة بالكناية وحاصله انه
 يجعل التبعية قرينة الممكنية ويجعل قرينة التبعية نفس الممكنية ففي نطق الحال
 بكذا يجعل الحال استعارة بالكناية ويجعل نطق قرينتها يشبه الحال با انسان ذي
 نطق ونسبة النطق اليها قرينة وهذا الجعل جار (على عكس ما ذكره القوم) لان
 ما كان قرينة عندهم جعله استعارة وما كان استعارة عندهم جعله قرينة وهذا منه
 على عكس ما ذكره القوم (في مثل نطق الحال بكذا) أي دلت (من ان) بيان لما
 (نطق استعارة) تبعية (لدلت والحال قرينة) الاستعارة وتقرر بها ان نقول شئت
 الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من النطق معنى الدلالة نطق بمعنى دلت
 فنطق استعارة تصريحية تبعية والحال قرينة لكن الحال مستعملة في حقيقة ما

واما السكاكى فيجعل الحال استعارة بالكناية ونطق قرينتها كما علمت وانما اختار ذلك ليكون أقرب الى الضبط لما فيه من تعليل الاقسام قاله السعد وقول المصنف مثل يشمل فهو قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل فهو في الآية الاولى يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للاقطاع ونسبة لام التعليل اليه قرينة وفي الآية الثانية يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال لفظ في قرينة على ذلك بقى ان يقال ان السكاكى كما صرحت باختار ذلك تقديلا للاقسام وتقليل الاقسام كما يحصل برد التبعية الى قرينة المكنية يحصل بعكسه وهو رد المكنية الى قرينة التبعية فلا ينضج تعليل الاختيار المذكور اجيب بانه اختار ذلك دون عكسه لقله الاعتبارات فان الاعتبارات في التبعية اكثر منها في المكنية ورجوع الاكثر اعتبارات الى الاقل أخرى من عكسه ثم انه اعترض على المصنف بما حاصله ان حديث رد التبعية الى المكنية مبني على تحقيق التخييلية عند السكاكى لانها القرينة للمكنية ولا محالة ان رد الشيء الى شيء آخر فرع تحقيقه وبيان ذلك الشيء الآخر والمصنف لم يحقق معناها على مذهبه الا في القرينة الثالثة من العقد الثالث فكان الانسب تأخير حديث رد التبعية والاعتراض عليه الى هناك وذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله واجيب بان المصنف انما ذكر ذلك هنا اهتماما ببيان الاصل لان المكنية اصل التخييلية لانها قرينة فقهية فرمها ثم اشار الى رد السكاكى فقال (ويرد عليه) من الرديفة اذ ضم ففتح فتشديد يرد بذلك وجود الباء في غالب النسخ وعلى اسقاطها يكون من الورود فيقرأ بفتح فكسر فتعريف ويصح ايضا ان يقرأ كالاول من الرديفة على السكاكى في كل من الدعوتين المذكورتين الاولى هي دعوى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه الخ وهذه ردّها المصنف بقوله بان الخ والثانية رد التبعية الى المكنية وهذه ردّها المصنف بقوله الاتي وهو قد صرح الخ (بان لفظ المشبه) كالمنية (لم يستعمل الا في معناه) وهو الموت لا غير غاية الامر ان ادعينا اتحاد الموت بالبيع واذا كان مستعملا في معناه (فلا) يصح ان يكون استعارة لان الاستعانة من الجواز وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له والسكاكى نفسه فسر الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من الجواز للقوى المفسر بالكلمة المستعملة الخ فهذا كله مما يرد على السكاكى وحاصله ان المصنف اتى بقياس من الشكل الثاني ذكره صغراه وهي قوله لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه وتبينته وهي قوله فلا يكون استعارة وحذف كبراه وهي لاشئ من الاستعارة بمستعمل في معناه وتظلم القياس هكذا لفظ المشبه لم يستعمل

الا في معناه ولا شيء من الاستعارة يستعمل في معناه فالنتيجة لاشئ من لفظ المشبه
 باستعارة واجب عنه بأجوبة لا تتخلو عن خلل منها أن لفظ المشبه يستعمل في المشبه
 المتحد مع المشبه به ادعاء والموضوع له الشبه المجرد عن ذلك فلفظ المنية مثلا يستعمل
 في الموت المتحد مع السبع والموضوع له الموت المجرد عن ذلك ونوقش بان دعوى
 الاتحاد لا تخرج الموضوع عن كونه موضوعا له ومنها ان لفظ المشبه صار مرادفا لفظ
 المشبه به وحينئذ يصير استعماله في المشبه مجازا فلفظ المنية مثلا صار مرادفا لفظ
 السبع فيصير استعماله في الموت مجازا ونوقش بانه انما صار مرادفا ادعاء لاحقية
 وصيرورته مرادفا بالادعاء لا يترتب عليها كونه مجازا ومنها ما اسلفناه لك عن السبع
 في الطول ثم أشار رد دعواه الثانية فقال (وهو) أي السكا كى والانسب ان يقول وانه
 بدل وهو (قد صرح) في كتابه الفتح (بان نطق) أي نطق في قولنا نطق الحال
 فالتاء التانيث لا تدخل لها في الاستعارة (مستعار لا مروهمي) أي الامر الذي يوهمه
 المتكلم تشبها بمعناه الحقيقي وهو النطق التخييل وانما نسب للوهم لانه وان كان من
 أعمال القوة المفكرة لكنه بسبب الوهم واذا كان نطق مستعار لا مروهمي
 (فيكون) نطق (استعارة في الفعل) ضرورة انه مجاوز علاقته المشابهة (والاستعارة
 في الفعل لا تكون الاتبعية) لجر يانها فيه بعد جريانها في المصدر كما سلف وقوله
 والاستعارة بالرفع لان هذه قضية قصد ارتباط موضوعها بمحمول ما قبلها لاجل
 ان يكون بينهما حد وسط فيكون المجموع دليلا من الشكل الاول يحصل به الزام
 السكا كى بالقول بالتبعية فنظمه هكذا نطق استعارة في الفعل والاستعارة في الفعل
 لا تكون الاتبعية فينتج نطق استعارة تبعية (فيلزمه القول بالاستعارة التبعية) فلم
 يكن ما ذهب اليه من رد التبعية الى المكنية مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة
 الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالتبعية فما فر منه وقع فيه ويصح
 قراءة الاستعارة بالنصب عاقلنا على اسم ان المأمول لصرح ليدل على انه صرح بذلك
 أيضا لان عليه يصير التقدير هكذا وهو قد صرح بان نطق مستعارة ما لا يخفى وصرح بان
 الاستعارة في الفعل والنصب أولى لان عليه يصير الزام السكا كى قطعا تنصر بمجما
 ذكر بخلافه على الرفع فلا يفهم منه نسبة ان الاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية
 للسكا كى لا تنصر بمحاولات ولا يوافقها لا يكون الزام في قوله فيلزمه القول الخ قطعيا لان
 الزام القطعي انما يكون بتصریح الملتزم به اذ لا يلزم الانسان الا ما يقول به وأجيب
 عن ذلك بأجوبة منها انه يرجع عن مذهبه في التخييلية لمصلحة الردود بانه تلاعب
 ومنها ان قصد الزام الجمهور على مذهبه في التخييلية لا على مذهبه هو فيها ولا يلزم على

مذهبهم التبعية وردبانه خلاف ما هو الواقع من ان هذا يكون مذهبا كما يقتضيه قوله واختار رد التبعية ومنها انه يكتفى بتبعيتها للمكنية عن التبعية المعهودة وهي جريانها في المشتق الخ * (الفريدة الثالثة) * في بيان الاستعارة بالكناية على مذهب الخطيب (ذهب الخطيب) اى خطيب دمشق لا الشريفي وهو قاضى القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني بكسر القاف قدم مضر من سلطنة الناصر محمد بن قلاوون وخطب بهامع القلعة وتولى القضاء وهو صاحب التلخيص والايضاح (الى انما) أى الاستعارة بالكناية (التشبيه المضر في النفس) أى نفس المتكلم واعترض هذا بانه ان اراد باضمار التشبيه ان تكون اركانه كلها مضمرة لم يصدق التعريف على شئ من افراد المعرف وان اراد به ان يكون بعض اركانه مضمرا دون البعض الآخر صدق التعريف على غير المعرف كالاستعارة التورية فانه بعض اركان التشبيه فيها مضر فكان ينبغي ان يقول التشبيه المضر اركانه سوى المشبه المدلول عليه بالبيان لازم المشبه به للمشبه واجيب بان المختار الثاني ويكون تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين او ان الالعهد والمعهود التشبيه المتقدم في قوله اذا شبه امر بآخر الخ (وحينئذ) اى حينئذ ذهب الخطيب الى انها التشبيه (لاوجه لتسميتها استعارة) بل هي تسمية خالية عن المناسبة لان الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة واستعمال اللفظ في غير ما وضع له والتشبيه المضر في النفس ليس واحدا منهما بل هو فعل من افعال النفس واما كونه بالكناية او مكنية فله وجه ظاهر وهو ان الكناية لغة الخفاء والتشبيه المذكر محقق في النفس لم يصرح به فلفظ المشبه مستعمل عنده في معنى الحقيقي الموضوع له وقال بعضهم ان تسميتها استعارة له وجه ايضا وهو ان الاستعارة مبنية على التشبيه فتسميتها استعارة من باب تسمية السبب وهو التشبيه باسم السبب وهو الاستعارة وردبانه يقتضى ان ذلك من باب الجواز المرسل وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان التسمية كانت مجازا ثم صارت حقيقة عرفية وكل هذا عسف وبالجمله فقد قال السعد ما ذكره في تفسيرها بانها التشبيه شئ لا مستعمله في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه بل معناها الصحيح هو ما تقدم عن السلف فان قلت ما الحامل للتطبيب على ذلك والعدول عما قاله القوم فالجواب ما ذكره بعض المحققين من انه قصد المغايرة بين المصراحة والمكنية من جميع الوجوه اى في اللفظ والتقدير لانهم لما جعلوا المكنية لفظ المشبه به المستعار في النفس كان ينهون المصراحة اشتباه في التقدير فقصده الخطيب المغايرة بينهما اللفظا وتقدير او رأى ان اضمارا تشبيه في النفس اقوى مناسبة

من اضممار لفظ المشبه به في النفس لان التشبيه معنى والمعاني كثيرة اما تضمر في النفس فالاضمار انسب بها بخلاف الالفاظ ورأى ان وجه تسميتها الاستعارة امر يرجع الى اللفظ ولا يترتب على عدم مراعاته مناسبة معنوية لان المقصود تمييز الاقسام الواقعة في كلام البلغاء اتم تمييز حتى لا يشتبه بعضها ببعض لالفاظها ولا تقديرا ورأى ان وجه التسمية يكنى فيه أدنى مناسبة كشابهتها لغيرها من بقية الاستعارة * (تمة) * تقدم ان مذهب الخطيب في الاستعارة بالكناية انما التشبيه المضمر في النفس لكن لا يجمع ذلك من امرين الاول التصريح بالمشبه كالمثبة والثاني ذكر امر مختص بالمشبه به فجاء الاظفار فيسمى ذلك الامر المختص بالمشبه به تخيلا أى يسمى اثباته للمشبه استعارة تخيلية لانه قد استعمل للمشبه ذلك الامر المختص بالمشبه به ثم ان ذلك الامر المختص بالمشبه به مثبت للمشبه على ضربين أحدهما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدون الثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فالاول يقول ابى ذؤيب الهذلي

واذا المنية أنشبت اظفارها * القيت كل قيمة لا تنفع
وأنشبت بمعنى علفت والتسمية الخرزة التي تجعل معاذة بمعنى اذا علق الموت مخالبه في شئ
لم يذهب به بطلت عنده الخيل روى ان أبى ذؤيب هلك له خمس بين في عام وكانوا فيهن
هاجر الى مصر فرتاهم بقصيدة منها هذا البيت * (ومنها) *

أودى بنى واعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

* (ومنها) *

سبقوا هوى واعقبوا الهواهم * فتخروا ولكل جنب مصرع
حكى ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعود فلما رآه معاوية قام
وتجلد وأنشد

وتجلدى للشامتين اريهم * أنى لرب الدهر لا اتضع

فاجابه الحسن رضي الله عنه بقوله على الفور

واذا المنية أنشبت اظفارها * القيت كل قيمة لا تنفع

والشاهد في البيت الاول حيث شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة
من غير تفرقة بين نفع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بنى على ذى فضيلة فأنبت لها الاظفار
التي لا يكمل الاغتيال في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبه المنية
بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخيلية والثاني أعنى ما يكون
قوام الوجه الشبه في المشبه به كما في قول الشاعر

ولئن نطقت بشكر ربك مفصلا * فلسان حالي بالشكايه أنطق
 شبه الحال بإنسان متسكلم في الدلالة على المقصود وهذا استعارة بالكناية واثبت للحال
 اللسان الذي هو قوام الدلالة في الإنسان المتسكلم وهذا استعارة تخیيلية أفاده في
 التخييل وشرحه ثم شرع في الفريدة الرابعة المزيلة للقراءات الثلاثة قبلها فقال
 * (الفريدة الرابعة) * في تعيين جواب عن استعارة ما حصله أنه هل يجب في صورة
 الاستعارة بالكناية ذكر المشبه بلفظه الموضوع له أولا (لاشبهة) أي لاشك ولا تردد كما
 يدل عليه المقام وإن كانت الشبهة عند المتكلمين هي ما يخيّل للناظر أنه دليل وليس
 دليل أو هي كلام من خوف الظاهر فاسد الباطن وعند الفقهاء ما ليست بواحدة الحال
 والحرمة وهو ما يجاذبه الأدلة وشبهة اسم لا خبرها محذوف أي لاشبهة كائنة (في أن
 المشبه) كالوت (في صورة الاستعارة بالكناية) أي في جميع صورها أو في جنسها
 فالإضافة إما للاستغراق أو للجنس أو أن لفظ صورة مفرد مضاف في جميع الصور فلا
 يقال إن لفظ صورة في كلامه يوهم أن المراد صورة معينة وليس كذلك والمراد بصورها
 موادها وأمثلةها (لا يكون) هو أي المشبه (مذكورا) فيها (بلفظ المشبه به) كالسبع
 يعني أنه لا تردد في أن المشبه في الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به
 في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة بالكناية وأما في تشبيه آخر كالتشبيه الذي بنيت
 عليه الاستعارة المصروفة فيكون مذكورا بلفظ المشبه به كما يدل عليه ما بعده وإنما
 منع ذكره بلفظ المشبه به لأنه لو كان كذلك لكانت الاستعارة مصروفة واللازم باطل
 فكذا المزوم مثال ذلك أنشئت المنية أظفارها بفلان فإن المشبه وهو الموت مذكور
 بلفظه الموضوع له وهو المنية لا بلفظ المشبه به وهو السبع بخلاف المصروفة نحو
 رأيت أسدا في الحمام فإن المشبه فيها وهو الرجل الشجاع مذكور بلفظ المشبه به وهو
 الأسد كما أشار لذلك بقوله (كأهو) أي مثل ما هو أي المشبه مذكور بلفظ المشبه به
 (في صورة الاستعارة المصروفة) أي فإن المشبه فيها يكون مذكورا بلفظ المشبه به
 كالمثال السابق فالتشبيه راجع للمنفى لا للنفي (وأما الكلام) أي ليس كلامنا في ذلك
 لأنه معلوم مما سبق وإنما الكلام (في وجوب ذكره) أي المشبه (بلفظه الموضوع له)
 وعدمه أي هل يجب في الاستعارة بالكناية أن يكون المشبه مذكورا بلفظه الموضوع
 له أولا يجب ذلك في الكلام كفاء وهو حذف مفعول الكلام اتكالا أما على شهرته
 بعصبية المذكور كقول برهان الدين القيراطي

بمكارم الأخلاق كن متخلقا * ليفوح منك ثنائك العطر الشذى
 وانفع صديقك إن أردت صداقة * وادفع عدوك باق فاذ الذي

أراد بالتى هي أحسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة الآية واما على تقديمه فى الذكر
كقول شرف الدين عمر بن الفارض

أهوى رشأهواء الروح غذا * ما أحسن فعله ولو كان اذى
لم أنس وقد قلت فى الوصل مقى * مولاي اذا مت أسأله اذا

أراد اذا مت أسأله ثم عيّن الجواب بقوله (والحق) فى ذلك (عدم الوجوب) أى
الحق المطابق للواقع انه لا يجب ان يكون المشبه مذكورا فيها بلفظ الموضوع له
والحق هو الحكم المطابق للواقع ويقابله الباطل فهو الحكم المخالف للواقع ونعبر به
بالحق لاداعى له هنا لانه يوهّم أن فى المسئلة خلافا لما شاع من استعمال الحق فى المحاكمة
وهى فرع المخالفة مع أنه لم يعلم فى ذلك خلاف ولو كان فيها خلاف لاستفيد من كلامهم
ولو تلويحها لانهم يمتنعون لما هو أدنى من ذلك الآن يقال ان الحق كما يستعمل فى
المحاكمة يستعمل فى مقام التردد والاحتمال وما نحن فيه من هذا القبيل ثم استدل على
ذلك بقوله (لجواز ان يشبه) وكان الاولى ان يقول لجواز ان يذكر شئ بغير لفظه
الموضوع له ليشمل ما لو كان مجازا مرسلأ وكناية واما ما ذكره فقصور لانه لا يشمل
ما لو ذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له وكان مجازا مرسلأ أو كناية بل هو قاصر على
الاستعارة بالكناية التى العلاقة فيها المشابهة مع ان المراد التعميم كذا قيل وفيه نظر لان
كلامنا فى الاستعارة بالكناية لا غير فكيف يجعل كلام المصنف شاملا للمجاز المرسل
والكناية مع ان هذا خروج عن الموضوع فالاحسن بل الصواب ابقاء المصنف على
حاله ويشبه مبنى للجهول ونائب القاعل (شئ) وذلك الشئ كالذى يغشى الانسان
عند الجوع والخوف من اثر الضرب الآية الآية (بامر ين) كاللباس والطعم
المراد البشع فى هذه الآية الآية (ويستعمل لفظ احدهما) أى احدهما من المشبه
بهما كاللباس (فيه) أى فى ذلك الشئ المشبه وهذه الاستعارة مصرحة لانه صرح
فيها بلفظ المشبه به وأشار للاستعارة بالكناية بقوله (ويثبت له) أى ذلك الشئ
المشبه (شئ من لوازم الآخر) كاللاذقة فانها من لوازم الآخر وهو الطعم المراد البشع
ثم فرع على قوله لجواز ان يشبه الخ قوله (فقد اجتمعت المصرحة والمكنية) أى
والتخصيلية أما المصرحة فمن حيث انه صرح بلفظ احدهما من المشبه بهما كاللباس
وأما المكنية فلذكر شئ من لوازم الآخر كاللاذقة وأما التخصيلية فلا ثبات فهو الاذقة
للمشبه (مثاله) أى مثال ما اذا ذكر المشبه فى الاستعارة بالكناية بغير لفظه الموضوع له
(قوله تعالى) أى مقوله فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واعترض المصنف بان المثال
جزئى يذكر لايضاح القاء دمه مع انه لم يقدم له قاعدة حتى ينسب لها أو أجيب بان كلامه

السابق متضمن لقاعدة قائله المشبه في صورة الاستعارة بالكناية يجوز ان يكون
 مذكورا بغير لفظه مثاله قوله تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) الضمير
 للقرية المنة ذمة أول الآية فهو على حذف مضاف أي اذاق أهلها ومثل ذلك يقع في
 البليغ كثيرا ثم بين وجه ما ذكره من ان الآية اجتمع فيها المصراحة والمكنية بقوله
 (فانه شبه ماغشى الانسان) أي ما نزل به (عند الجوع والخوف) أي عند حصولهما
 للانسان (من اثر الضر) كالحفاة واصفرار اللون وهذا بيان لما غشى وحاصل ذلك ان
 الذي يغشى الانسان من اثر الضر له حيثتان حيثية اشتماله على من قام به وحيثية
 كراهية من قام به فشبّه (من حيث الاشتمال) أي من حيث اشتماله على من قام به
 (باللباس) المشتمل على لابس فالجامع بينهما الاشتمال في كل والمراد من اللباس مدلوله
 لان التشبيه في المعاني وأيضا كل حكم ورد على لفظ فهو وارده على مدلوله الاقرينة
 نحو كتبت زيدا (هـ) لما شبه ماغشى الانسان من حيثية الاشتمال باللباس (استعير) أي
 لماغشى الانسان (اسمه) أي اسم اللباس واطافة اسم للضمير من اضافة الدال
 للمدلول ان أريد من اللباس مدلوله ومن الاضافة التي للبيان ان أريد لفظه وعلى هذا
 فعبه استخدام حيث ذكر لفظ اللباس أو لا بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر (و) شبه
 ماغشى الانسان أيضا (من حيث الكراهية) أي من حيثية كراهية من قام به
 ككراهية ذائق الطعم المر البشع (بالطعم المر البشع) فالجامع بينهما الكراهية في
 كل يعني أنه شبه ماغشى الانسان من حيثية كراهية من قام به بالطعم المر البشع الذي
 نكره اذاقته تشبيها مضر في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه
 وهو الاذاقة واثبات الاذاقة تهييل والطعم بضم الطاء الشئ المطعوم وبقتضها الكيفية
 التي يدركها الذائق وهل المراد الأول وهو الظاهر لانه الذي يذاق والثاني واستظهر
 أيضا (فيكون) في الكلام (استعارة مصرحة تنظرا الى) التشبيه (الأول) وهو تشبيه
 ماغشى الانسان من حيث الاشتمال باللباس (و) استعارة (مكنية نظرا الى) التشبيه
 (الثاني) وهو تشبيه ماغشى الانسان من حيث الكراهية بالطعم المر البشع (وتكون
 الاذاقة) نفسهم اعلى كلام السكاكي أو اثباتها على كلام السلف (تخصيلا) وسيأتي
 بان ذلك واعتراض المصنف في قوله فيكون الخ بانه جرى هنا على مذهب السكاكي في
 المكنية مع انه زيفه فيما تقدم لكن هذا الاعتراض مبني على ان الضمير المستتر في
 الفعل عائد على لفظ اللباس اذا المعنى عليه فيكون اللباس استعارة تصريحية ويكون
 اللباس أيضا استعارة بالكناية ولهذا قلت في المزج في الكلام فرارا من قسم
 الاعتراض على المصنف وبعضهم جعل الضمير عائدا على قوله تعالى فأذاقها الله الخ

على معنى انه متضمن للاستعارة المبرحة تظر الاول والمكتبة نظرا للثاني وحينئذ
 يصلح كلامه لكل من المذاهب الثلاثة في الاستعارة بالكناية وهذا كله على قراءة فيكون
 بالتحسية وأما على قراءته بالقوقية فالضمير عائد على الآية على انها متضمنة لما ذكر وهذا
 يؤيد ان الضمير على قراءته بالتحسية عائد على قوله تعالى فاذا جاء الله الخ واقفه أعلم
 * (تنبيهان) * الاول تقدم في هذه الفرائد السابقة تحقيق الاستعارة بالكناية وأما من
 الكناية فمعناها كما قدمناه انها لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادة ذلك المعنى مع
 لازمه كلفظ طويل الجداد المراد به لازم معناه أعنى طول القامة مع جواز ان يراد
 - حقيقة طول الجداد أيضا ثم ان الكناية ثلاثة أقسام * الاول ان يكون المطلوب بم اغبر
 صفة ولانسبة ونحت هذا نوع الاول ان تكون الكناية معنى واحدا وهوان
 يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
 الى ذلك الموصوف كقوله

الضاربين بكل أبيض مجزم * والطاعنين مجامع الاضغان

المجزم القاطع والضغان الحقة ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب النوع
 الثاني ان تكون الكناية بمجموع معان وهوان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر
 لتسير جعلتها محتملة بموصوف فيتوصل بذلك الى كونه كناية عن الانسان
 على مستوى القامة عريض الانظار ويسمى هذا خاصة مركبة وشروطها تين الكنايتين
 أى هذا النوع والذي قبله الاختصاص بالمكفى عنه ليحصل الانتقال من العام الى
 الخاص * الثاني من أقسام الكناية ان يكون المطلوب بها صفة من الصفات كالجلود
 والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك والكناية في هذا القسم ضربان قرينية
 وبعبارة فاقترية هي التي لم يكن الانتقال منها الى المطلوب بواسطة والقرينية قسمان
 واضحة يحصل الانتقال منها الى المطلوب بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة
 طويل الجداد فانه ينتقل من طول الجداد الى طول القامة بسهولة وخفية وهي ما يتوقف
 الانتقال منها الى المطلوب على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابل عريض
 القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
 ملزم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه
 كل أحد وليس ينتقل منه الى أمر آخر ومن ذلك الأمر الى المقصود بل انما ينتقل منه
 الى المقصود لكن ليس في بادئ النظر وبهذا تمازج البعيدة وجعل بعضهم قولهم
 عريض الوسادة قرينية خفية عن هذه الكناية أعنى قولنا عريض القفا والاولى انه كناية
 بعيدة عن الابل لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابل والبعبدة هي ما يكون

الاتقال منها الى المطلوب بواسطة كقولهم كثير الرماذ كناية عن المضايغ فانه ينقل
من كثرة الرماذ الى كثرة احراق الخطب تحت القدر ومن كثرة الاحراق الى كثرة
الطبايح ومنها الى كثرة الاكالة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وهو
المضايغ الثالث من اقسام الكناية ان يكون المطلوب بها نسبة أى اثبات امر لامر
او نفيه عنه كقول الشاعر

ان السماحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج

فاراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فترك التصريح باختصاصه بها
فلم يقل انه مختص بها او فهو ذلك وعدل الى الكناية بان جعل تلك الصفات في قبة
مضروبة عليه فتيها على ان محلها ذوقية وهي ما تكون فوق الحيلة فيخذها الرؤساء
فاذا اثبت الصفات المذكورة لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت
له ومن ذلك قولهم المجدبين نويه والكرم بين برديه حيث لم يصريح بثبوت الحمد والكرم
له بل كفى عن ذلك بكونه ما بين برديه ونويه والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني
والثالث قد يكون مذكورا كجاءه وقد يكون غير مذكورا كما يقال في عرض من يؤذى
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى
وهو غير مذكور في الكلام وكذا تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حله وانت
تريد تكفيره انالاهة قد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كفى
عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر وعرض الشيء بالضم ناحيته وجانبه يقال نظرت اليه
من عرض أى من جانب وناحية والكناية في مثل هذا يطلق عليها اسم التعريض لانها
اذا كانت عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور فالمناسب ان يطلق عليها
ذلك الاسم أى اسم التعريض يقال عرضت افلان وبفسلان اذا قلت قولاً رأيت تعضيه
فكأنك أشرت به الى جانب وزيد جانياً آخر وقد تقدم ذلك والمناسب لغير العرضية ان
كثرت الوسائط بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماذ وجبان الكلب ومهزول الفصيل
ان يطلق عليها اسم التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وان قلت
الوسائط مع خفاء في اللزوم كعرض القفا وعريض الوسادة فالمناسب ان تسمى
الكناية بالمرئ لان المرئ هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية بالشفة والحاجب
وفهو هما وان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله

أوما رأيت المجدأني رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول

فالمناسب ان تسمى بالايماء والاشارة (التبعية الثاني) حسن الاستعارة الحقيقية والخيالية
على سبيل الاستعارة لا يكون الابعاد جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه التشبيه

شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك لان مبناه ما على التشبيه فيبقعانه في الحسن والقبح وحسبهما أيضا لا يكون الا اذا لم يشبه كل منهما رائحة التشبيه لفظا ولذلك يقولون في نحو رأيت أسدا في الشجاعة انه تشبيه لاستعارة لان اشملهما رائحته يطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه بقوله ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو عدم اشتمالهما ما رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اى ما به المشابهة بين الطرفين جليا للابصار كل منهما الفاذا كما لو قيل في التحقيق رأيت أسدا او رأيت انسان أبحر وفي القميص رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالأبل المائة ليس فيها راحلة يريدان المرضى المنتخب غير موجود كالخيبة التي لا توجد في كثير من الأبل فوجه الشبه في هذين المثالين خفي فصار ذلك تعمية والفاذا وتكليفهما لا يطاق فتعين انهما من باب التشبيه لا الاستعارة اما اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور والشبه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة للابصار كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نور واذا وقعت في الشبه فتقول وقعت في ظلة ولا تقول كاني وقعت في ظلة والاستعارة الممكنة عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه والاستعارة التخيلية حسنهما بحسب حسن الممكنة عنها لانها لا تكون الاتباعة للممكنة عنها على خلاف في ذلك هذا حاصل ما أفاده في التخصيص وشرحه وانما أوردناه هنا لان كثيرا ما تمس الحاجة اليه لمن اراد تحقيق هذا البحث والله اعلم ولما فرغ من الاستعارة بالكاتب في هذا العقد شرع في بيان تحقيق قرينه في العقد الثالث فقال (العقد الثالث) * كائن (في تحقيق قرينه الاستعارة بالكاتب) اى في ذكرها على الوجه الحق لما فيها من الخلاف واعترض بانه أيضا حقق قرينه الاستعارة التخيلية فكان عليه ان يقول والتخييلية واجب بان التخيلية لما كانت قرينة للممكنة ~~كان تحقيق قرينه الممكنة تحقيقا للقرينة~~ التخيلية فليست قسما مستقلا برأسه حتى يحتاج للتبنيه عليها (و) في تحقيق (ما) اى الذى (يذكر) فهو معطوف على قرينه لا على تحقيق لانه يقتضى انه لم يحقق ما يذكر الخ وليس كذلك لانه حقيقة أيضا (زيادة عليها) اى على قرينه الممكنة والزيادة معدودا ذاهى معنى والمعنى لا يذكر فكيف يقول وما يذكر واجب بانها حل من نائب فاعل يذكر على تقدير مضاف اى اذا زيادة او بمعنى اسم الفاعل اى زائدا او باقيا على المصدرية

على حد زيد عدل (من ملايمات المشبه به) بيان لما والملايعة مفاعلة من الجانبين يصح فيها فتح الباب وكسرها لكن الكسر أحسن ليكون الاسناد الى التابع اذ يحتمل ان يقال الخالب تلايم السبع دون ان يقال السبع يلايم الخالب كما تقول جالس الوزير السلطان دون العكس لان الوزير تابع والسلطان متبوع والذي من ملاييمات المشبه به هو المسمى فيما سبق ترشيحا فلا تغفل (في نحو قولك) متعلق بمحذوف صفة للقرينة وما يذ كر زيادة عليها أي الكائنين في نحو قولك (مخالب المنية نسبت بفلان) وانما احتاج للتمثيل هنا مع ان معنى هذه الرسالة على الاختصار لما في قوله زيادة عليها من الوحشة والقرابة لان الزيادة لم تفرع السمع الا في هذا الموضع والخالب جمع مخالب كخبر من الخلب بمعنى الخدش والجرح وهو ظرف لكل سبع مطلقا ثم اولا صائفا أولا وهو ظرف ما يصبى من الطير وقبل غير ذلك ونسبت بكسر ثانيه بمعنى علق علقوا حسبا وقيدناه بالحسي لاجل ان يكون من ملاييمات المشبه به فيكون ترشيحا ونوقش في كون ذلك ترشيحا لان الترشيح هو المثبت للمشبه كالمنية وهو هنا أثبت للمخالب فكيف يكون ترشيحا وأجيب بان المخالب مثبتة للمننية فما كان مثبتا لها يكون مثبتا للمننية بواسطة اثباته لها لان المثبت للمثبت لشيء مثبت ذلك الشيء بواسطة كونه مثبتا لما ثبت له فالتشبه مثبت للمننية بواسطة اثبات الخالب لها (وفيه) أي في هذا العقد الثالث (خمس فرائد) وبدأ منها بتحقيق القرينة على مذهب السلف فقال (الفريدة الاولى) في قرينة المكنية على مذهب من ذكر (ذهب السلف) أي القدماء (الى ان الامر) كالمخالب في المثال السابق والى في الامر للعهد والمعهود الامر الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية فاندفع بهت العصام بان كلام المصنف يشمل الترشيح فيقتضى ان السلف يقولون بانه مستعمل في معناه الحقيقي والتجوز في الاثبات مع انهم لم يذهبوا على ذلك ويقتضى أيضا انهم يسمون اثبات ذلك الامر استعارة تخیيلية مع انه لا يسمى بالتخييلية عندهم الا اثبات قرينة المكنية وحاصل الدفع ان الامر في كلام المصنف ليس عاما حتى يتناول الترشيح بل المراد الامر الخاص المعهود وهو قرينة المكنية وهذا أول من الجواب بلاحظة التقييد بالحينية أي من حيث انه قرينة (الذي اثبت للمشبه) كالمنية وليس المراد من اثباته لما يتبادر منه وهو الحكم به عليه على وجه الاستفاد بل المراد ما هو أهم من ذلك فيشمل ما اضيف اليه كالمخالب المنية فلا يشترط الاسناد بين دافع ومرفوع كانشب المنية (من خواص المشبه به) كالسبع واعترض بان هذا يخرج الاطلاق في قوله انظارا لمنية لانهم ليست من خواص المشبه به لوجودها في غيره كالانسان واجيب بانه ليس المراد بها مطلق الاظهار بل

انظار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاعتبار ولا شك انها بهذا المعنى من خواص
المشبه به لانها لا تحقق الا فيه ولك ان تقول المراد من خواص المشبه به كالسبع
بالنسبة للمشبه كالنوت وان لم يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولا شك ان الانظار
كذلك والامر اسم ان وخبرها (مستعمل) أي ان ذلك الامر الذي أثبت للمشبه به من
خواص المشبه به مستعمل لفظه (في معناه الحقيقي) فالضمير في مستعمل راجع للامر
على تقدير مضاف ويمكن ان الضمير راجع للامر لاجتماعه السابق بل بمعنى آخر وهو
اللفظ فيكون في الكلام استخدام واذا كان ذلك الامر مستعملا في معناه الحقيقي
فلا مجاز في الطرف (وانما المجاز في الاثبات) أي اثبات ذلك الامر الذي يخص المشبه به
للمشبه وهذا المجاز عقلي من اسناد الشيء الى غير من هو له مناسبة (ويسمونه) أي
الاثبات أو الامر المثبت (استعارة تخييلية) أما تسميته بالاستعارة فلا يظهر لها وجه
لان الاستعارة قسم من المجاز الذي هو الكلمة المستعملة أو هو استعمال الكلمة الخ
والاثبات ليس واحدا من ما وتكاف بعضهم لذلك وجهها وهو انه قد استعمل للمشبه اثبات
الامر الذي يخص المشبه به وفيه نظر اذا استعارة ذلك ليس من المجاز وهذا على ان الضمير
للاثبات اما على انه للامر المثبت كما قد مناه في الحاصل فله وجه ظاهر هكذا يظهر وان لم
أر من تبه عليه وأما التسمية بالتخييلية فلها وجه لانه يفضل للسامع من اثبات ذلك الامر
للمشبه اتحاده مع المشبه به (ويحكمون) أي السلف (بعد انفكاك المكني عنه) أي
الذي كنى عنه أي التي كنى عنها فالضمير عائد على إل التي هي عبارة عن الاستعارة
المكنية وانما ذكر الضمير نظر اللفظ ال (عنها) أي عن الاستعارة التخييلية يعني ان
السلف يحكمون بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييلية فالجواب
والجبر والاول متعلق بالمكني والثاني متعلق بانفكاك واعترض بانهم كما يحكمون بذلك
يحكمون بمكسه وهو عدم انفكاك التخييلية عن المكنية فلو قال ويحكمون بتلازمهما
لكان اولي ويحاج بان سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكنية لموافقة صاحب
الكشاف ومخالفة السكاك (واليه) أي الى ما ذهب اليه السلف (ذهب الخطيب) فهو
موافق للسلف في قرينة الاستعارة بالكناية وان خالفهم في نفس الاستعارة بالكناية كما
تقدم وحاصل ما ذكره المصنف عن السلف أنك اذا قلت محال المنية اشيت بفلان
ففيه استعارة مكنية لانك شبهت معنى المنية وهو الموت بمعنى السبع وهو الحيوان
المقتصر واستمرت اللفظ الدال على المشبه به وهو السبع للمشبه وهو الموت وطويت
المشبه به واثبت شيئا من خواصه وهو الخراب لانظ المشبه وهو المنية فالخالب التي
اثبت للمشبه به مستعملة في معناه الحقيقي وهو ما به الاعتبار وانما المجاز في اثباتها

للمشبه ويسمى ذلك الاثبات استعارة تخيلية لا تنفك عن الممكنة ولا الممكنة عنها
 * (الفريدة الثانية) * في مذهب صاحب الكشف في قرينة الاستعارة بالكناية
 (جوز صاحب الكشف) جوازاً راجحاً لما ذكره من الجواز ما استوى
 طرفاه بل المراد به عدم الامتناع فيصدق بالرجحان فلا يقال ان كلام صاحب الكشف
 فيه اشعار بالرجحان لا بالجواز المستوي الطرفين (كونه) اي كون ذلك الامر الذي
 أثبت للمشبه من خواص المشبه به كالخائب وهو المسمى بالقرينة لكن الكلام على
 حذف مضاف أي كون ذلك الامر او ان الضمير راجع للامر لا بجمعها السابق
 وهو المدلول بل بمعنى آخر وهو اللفظ الدال على طريقة الاستخدام فلا يقال ان الامر
 بمعنى المدلول في كلامه وهو لا يصح كونه استعارة اي يجوز عند صاحب الكشف
 في الامر المثبت للمشبه وهو من خواص المشبه به أن يكون (استعارة حقيقية للملايم
 المشبه) أي نصريحاً وليس المراد بالتحقيقية المتقدمة في تقسيم السكاكي الاستعارة
 الى الحقيقية وتخييلية لان صاحب الكشف متقدم على السكاكي بخصوص بهذا
 التقسيم هذا وجهه وليس المعنى انه لا يصح كون هذه الاستعارة حقيقية بجمعها عند
 السكاكي كما قد يتوهم بل يصح ذلك غاية الامر انه ليس المراد بالتحقيقية المتقدمة
 في تقسيم السكاكي لتأخره عن صاحب الكشف واعلم ان صاحب الكشف انما
 جوز ذلك في بعض المواد وهي المادة التي شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه به في
 ملايم المشبه كإساق في الآية بخلاف المادة التي لم يشع فيها ذلك وسيأتي للمصنف
 في الفريدة الرابعة ان المادة التي وجد فيها المشبه ملايم يشبه ملايم المشبه به يستعار
 فيها لفظ ملايم المشبه به للملايم المشبه وان لم يشع استعماله فيه والتي لم يوجد فيها المشبه
 ملايم يشبه ملايم المشبه به يبق في اللفظ على حقيقة في المصنف الآية في أعمها
 لصاحب الكشف في الشق الاول وهو المواد التي شاع فيها الاستعمال لانه لم يقيده
 بالشيوع بل المدار على الوجود بخلاف صاحب الكشف فانه لا بد عنده من شيوع
 الاستعمال وأخص منه في الشق الثاني ثم مثل لمذهب صاحب الكشف بقوله
 (كأن في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث) أي لانه فهي حينة تعليل لما تضمنه
 التمثيل بالآية من ان فيها ممكنة قرينة بتحقيقية أما الممكنة فن حيث انه (استعير
 الحبل للعهد) وتقرير الاستعارة ان تقول شبه العهد بالحبل واستعير اسم المشبه به
 للمشبه ثم حذف ورغز اليه بشئ من لوازمه وهو النقص اي فك طاقات الحبل على
 طريق الاستعارة بالكناية (و) التحقيقية من حيث انه استعير (النقص لابطالة) أي
 ابطال العهد وتقريرها ان تقول شبه ابطال العهد بالنقص وهو فك طاقات الحبل

واستعير له اسمه واشتق منه يتقنون بمعنى يطلون على سبيل الاستعارة التصريحية
 السبعة فالجبل استعارة بالكناية وقرينة ما هو النقص استعارة تصريحية ومثل هذه
 الآية أيضا قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك حيث شبه الماء بالغذاء بما مع النفع في كل
 واستعير له اسمه ثم حذف ورض إليه بشئ من لوازمه وهو البلع واستعير البلع للتغوير
 واشتق منه ابلعي بمعنى غوري على سبيل الاستعارة التصريحية فالله استعارة بالكناية
 وقرينة ما هو ابلعي تصريحية * ثم شرع يبين مذهب السكاكي في قرينة المكتبة فقال
 * (القرينة الثالثة جوز السكاكي كونه) * أي ذلك الامر المثبت للمشبه من خواص
 المشبه والكلام على حذف مضاف أي داله وهو اللفظ (مستعمل في أمر وهمي)
 أي لا تحقق لهناه حسا ولا عقلا بل هو أمر يحترعه الوهم (أي توهمه المتكلم) للمشبه
 (تشبيها) لذلك الامر المتوهم المخترع (بمعناه) أي معنى ذلك الامر (الحقيقي) وهو ما
 أثبت للمشبه من خواص المشبه به الذي هو القرينة وتشبيها مفعول له عمله لقوله
 مستعمل في أمر وهمي وكأنه قال وانما استعمل في أمر وهمي لتشبيهه به بمعناه
 الحقيقي والمراد بالجواز في كلام المصنف عدم الامتناع فيه صدق بالوجوب فلا يقال
 ان نسبة التجويز الى السكاكي لم تعلم من كلامهم على ان بعضهم نقل عنه الجواز
 كما قال المصنف يعني ان السكاكي يجوز في الامر الذي أثبت للمشبه من خواص
 المشبه به ان يكون مستعملا في أمر متوهم لاجل تشبيه ذلك المتوهم بمعنى ذلك
 الامر المثبت للمشبه الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية (ويسميه) أي يسمى السكاكي
 ذلك الامر المستعمل في الامر الوهمي (استعارة تخييلية) لانه استعير لفظ ملايم
 المشبه به لامر متخيل وذلك كلفظ الاظفار في قول الهزلي واذا المنية انشبت البيت
 فانه لما شبه المنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم في تصويرها بصورة واختراع
 لوازمها فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحققة فشبهت الصورة المتخيلة
 بالصورة المحققة واستعير لفظ الاظفار من المشبه به للمشبه استعارة تصريحية واعلم
 ان السلف كما سبق يهكمون بعدم انفكاك التخييلية عن المكتبة فهي تابعة لها واما
 السكاكي فلا يجب عنده ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو
 اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة
 بالناقصة فصريح التشبيه تكون الاستعارة في الاظفار واللسان والزمام فقط من غير
 استعارة بالكناية قال الخطيب انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام فان قلت يدل
 للسكاكي قول أبي تمام

لأنه في ما الملام فاني * صب قد استعذبت ما بكاني

فانه استعارة تخيلية غير تابعة للمكنية وذلك بأنه توهم للام شيائيا بالماء فاستعاره
لفظ الماء استعارة تخيلية قلنا ورده الخطيب بأنه لا دليل له فيه بطور ان يكون قد شبه
اللام بنظر شراب مكرره فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء اليه استعارة
تخيلية أو يكون قد شبهه بالماء المكرره وأضاف المشبه به الى المشبه كما في بلين الماء
فلا يكون من الاستعارة في شيء اه مطول (ولا يخفى انه) أى ما ذهب اليه السكاكي
(تعرف) أى اخذ على غير الطريق كما قال الشاعر

قلت اذا قبلت وزهرتم ادى * كنتعاج الفلا تعسفن رمل

وانما كان تعسفا لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل علم ادليل ولا تمس اليها حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه أنه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخيلا فتدبر
* (الفريدة الرابعة) * في بيان المختار في قرينة المكنية وحاصل ذلك انه اذا لم يكن
للمشبه المذكور تابع يشبهه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الاصلى وكان اثباته
له استعارة تخيلية كتحالب المنية واطفارها وان كان له تابع يشبهه الرادف المذكور
كان ذلك الرادف مستعارة لذلك التابع على طريق التصريح والى هذا أشار بقوله
(المختار في قرينة) الاستعارة (الممكنية أنه) أى الحال والشان المفسر بقوله (اذالم
يكن) أى لم يوجد (للمشبه المذكور) صفة للمشبه أى المشبه الذى يكون فى الاستعارة
بالكناية مذكور المتقدم من أنها يصرح فيها بلفظ المشبه (تابع يشبه) أى يناسب
(رادف) أى تابع (المشبه به) أى يناسبه بأى علاقة من العلاقات المعبرة فى الجواز
سواء كانت علاقة المشابهة او غيرها وعبر هنا بالرادف وفيما قبله بالتابع فتنادى وهو
ارتكاب فنين من التعبير دفعا لتقل التكرار اللفظي وانما فسرنا يشبهه يناسب دفعا
لما يقال ان كلامه يصدق بما اذا كان هناك تابع بينه وبين تابع المشبه به علاقة غير
المشابهة كالمسبية والمسيبية لانه لم ينف الا التابع الذى بينه وبين تابع المشبه به
مشابهة وبقاء التابع الذى علاقته غير المشابهة على حقيقته ممنوع وفهم بعضهم من
الكشاف فى تفسير قوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة أن قرئته الممكنية مجاز
مرسل (كان) ذلك الرادف أى دال رادف المشبه به (باقيا على معناه الحقيقي) من غير
تجاوز فيه (وكان اثباته) أى اثبات رادف المشبه به (له) أى للمشبه (استعارة تخيلية)
يعنى انه اذا لم يوجد للمشبه تابع يناسب رادف المشبه به كان رادف المشبه به باقيا
على معناه الحقيقي وكان اثباته للمشبه استعارة تخيلية (وذلك) المذكور (كتحالب
المنية) فانه ليس للمشبه وهو المنية تابع يشبهه رادف المشبه به وهو السبع فيكون لفظ

الخيال وهو رادف المشبهة بآقيا على. ههنا الحقيقي ويكون اثباته للمنية استعارة
 تخيلية (وان كانه) أى المشبهة المذكور (تابع يشبه ذلك الرادف المذكور) وهو
 رادف المشبهة به (كان) ذلك الرادف أى رادف المشبهة به باعتبار داله وهو اللفظ
 (مستعارة لذلك التابع) أى تابع المشبهة (على طريق التصريح) أى طريق هو
 التصريح فالإضافة للبيان مثال ذلك قوله تعالى يتقون عهد الله فان المشبهة وهو
 العهد تابع وهو الإبطال يشبه رادف المشبهة به وهو النقص فيكون لفظ النقص
 مستعارة للإبطال على سبيل الاستعارة التصريحية * ولما كان هذا العقد متضمنا
 لشئين وهما تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذ كر زيادة عليها وتكلم في هذه
 القرائد السابقة على الاول شرع في الكلام على الثانى وهو ما يذ كر زيادة عليها فقال
 * (القرينة الخامسة) * في بيان ذلك (كما يسمى) أى مثل ما يسمى ويعتد عند البيانين
 (ما) أى الذى (زاد على قرينة) الاستعارة (المصرحة) حال كونه (من ملايمات) أى
 مناسبات (المشبهة) وهو بيان لما (ترشيعا) أى تقوية للاستعارة (كذلك) أى مثل
 هذه التسمية والمسمى (وبعد ما) أى الذى (زاد على قرينة) الاستعارة (الممكنة
 من الملايمات) بيان لما أى ملايمات المشبهة به فالعهد والمعهود ملايمات المشبهة
 (ترشيعا) أى تقوية (لها) أى للاستعارة بالكناية وقوله كذلك تأ كيد للتشبيه المستفاد
 من الكاف في قوله كما يسمى يعنى انه سبق في محورايت اسدافى الحمام له ليد أن أسدا
 استعارة مصرحة وفى الحمام قرينة لها وما زاد على القرينة وهو قولنا له ليد يسمى
 ترشيعا لانه من ملايمات المشبهة به فكذلك فى الاستعارة بالكناية نحو محالب المنية
 أنشبت بفلان فان المنية استعارة بالكناية والخصال قرينة لها والرائد على ذلك وهو
 التشب ترشيع لها لانه من ملايمات المشبهة به وهو السبع وعبرا ولا يسمى وثانيا بعد
 تقننا قال العصام ولك ان يجعل جميع الملايمات قرينة لمزيد الاعتناء بها وهو معنى على
 جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمن منعه وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل قوله
 كما يسمى ما زاد الخ كما يسمى ملايم المشبهة به فى المصرحة ترشيعا كذلك الخ لان قرينة
 المصرحة ليست من جنس الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عن ايقيد الزيادة وأجيب بانه
 عبر بذلك لكثرة قوله كذلك به ما زاد الخ لانه لابد من التقيد فيه بالزيادة ليكون
 قرينة الممكنة من جنس الترشيح ومشاكلة الاول للثانى صحيحة كالعكس لان الغرض
 تناسب المتجاورين برء الاول للثانى أو عكسه ولك أن يجعل المشاكلة هنا باعتبار أن
 الاصل ل بعد ما زاد على قرينة الممكنة ترشيعا كما يسمى الخ فيكون الثانى هو المشاكل
 الاول والمشاكلة هي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى محبته أى لوقوع ذلك الشئ فى

صحة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطلبوا الى جبة ولحمها
 أى خيطوا الى جبة فذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعه في صحة طبخ الطعام واقترح
 من اقترح عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتعكم
 لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارتجائه فانه غير متاح هنا وقد
 مجزوم على جواب الامر من الاجادة وهي تحسين الشيء * (تنبيه) * ذكر بعضهم ان ما
 زاد على قرينة التخييلية كذلك يعد ترشيحا لها واعترض بان قرينة التخييلية حالبة
 دائما بالاستقراء كالاضافة للمنية فلا تلبس بالترشيح بل نقل المجدولى ان التخييلية
 لا تحتاج لقرينة لان كونها قرينة الممكنة كاف في بيان معناها فهي كالشاة من
 الاربعين تركيبتها او غيرها لكن تعقب بان ذلك سهو (فيجوز جعله) اى جعل ما زاد
 على قرينة الممكنة من ملايمات المشبه (ترشيحا للتخييلية) التي هي قرينة الممكنة
 على مذهب السلف فاما على مذهب السكاكى ايضا (او) جعله ترشيحا (للاستعارة
 الحقيقية) التي هي قرينة الممكنة على مذهب صاحب الكشف فيها بالتسمية لبعض
 المواد التي شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه به في ملايم المشبه كما مر وكذا على
 مختار المصنف فاوى كلامه لتنويح الخلاف المتقدم في قرينة الممكنة ولو قال ويجوز
 جعله ترشيحا لقرينتها على المذاهب فيها لكان اوضح واخصر قال بعض الحقوقيين لا مانع
 من أن يجعل ترشيحا للجميع والحاصل ان لفظ القرينة عند السلف مستعمل في معناه
 وانما الجواز في الاثبات أى اثباته لا مشبه فهو مجاز عتلى ويسمون ذلك استعارة تخيلية
 فعلى مذهبه يجعل ما زاد على القرينة ترشيحا للتخييلية ومذهب السكاكى ان لفظ
 القرينة مستعمل في أمر وهي تشبيهه معناه الحقيقي وبسببه استعارة تخيلية وهي
 مصرحة عند فعلى مذهبه يجعل ما زاد على القرينة ترشيحا للتخييلية المصرحة والى
 مذهب السلف ومذهبه أشار المصنف بقوله فيجوز جعله ترشيحا للتخييلية ومذهب
 صاحب الكشف ان لفظ القرينة في بعض المواد استعارة حقيقية لملايم المشبه وهي
 مصرحة ومختار المصنف انه اذا كان المشبه تابع يشبه رادف المشبه كان ذلك
 الرادف مستعارا لذلك التابع على طريق التصريحية الحقيقية فعلى هذين المذهبين
 يجعل ما زاد على القرينة ترشيحا للتخييلية المصرحة وهذا الذى أشاره المصنف
 بقوله أو الاستعارة الحقيقية هذا ايضا مقام والسلام ثم شرع في توجيه كون
 ذلك الزائد ترشيحا للتخييلية والتخييلية على المذاهب فقال (أما) وجهه جواز جعله
 ترشيحا (للاستعارة الحقيقية) التصريحية كما هو مذهب صاحب الكشف ومختار

المصنف على ما مر (في الامر) لانه امر صرحه والترشيع ~~بكون~~ للاستعارة
 المصرحة (وكذا) وجه جواز جعله ترشيعا للاستعارة (التخييلية على ما ذهب اليه
 السكاكي) ظاهر ايضا (لان) الاستعارة (التخييلية) التي هي قرينة المكتبة (مصرحة
 عنده) كما مر في نحو أظفار المنية فانه لما شبه المنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم
 يكثر عن لها أظفارا كظفار المنية فشبهت الأظفار التخيلية بالأظفار المحققة واستعير
 لفظ الأظفار من المنية به المشبه استعارة تصريحية فان قلت اذا كان وجه جعله
 ترشيعا للتخييلية ظاهرا فلا حاجة للاستدلال عليه بقوله لان الخ اذا الدليل انما يكون
 لما فيه خفاء قلت ان ذلك ليس استدلالا وانما هو قبيح على ما قد يغفل عنه (واما)
 وجه جعله ترشيعا (للتخييلية على ما ذهب اليه السلف) فهو ظاهر ايضا (لان الترشيح
 يكون للجهاز العقلي) وهي عندهم من الجهاز العقلي لانها اثبتت لان المشبه به المشبه
 كاثبات الأظفار للمنية وقوله (ايضا) أي كما يكون الترشيح للتحقيقية على ما صاحب
 الكشف والمصنف والتخييلية على ما للسكاكي ويكون الترشيح للجهاز العقلي مصورا
 او ملبسا (بذكريا) أي اللفظ الدال على ما (يلام) فالباء للتصوير ان اريد من
 الترشيح المعنى المصدري أو الملبسة ان اريد به لفظ الملام ومما وقع على لفظ الملام
 من حيث معناه أو على معناه بتقدير مضاف أي بذكريا ما يلام (ما) أي المسند
 اليه بحسب الاصل الذي (هو) أي الجواز العقلي (له) أي المسند اليه في الواقعة على
 المسند اليه بحسب الاصل والضمير المتصل باللام يعود اليها والضمير المنفصل عائد
 على الجواز العقلي وعليه فاللام بمعنى عن أو لام النسبة والمعنى ان الترشيح يكون للجهاز
 العقلي بذكريا يلام المسند اليه الذي الجواز العقلي فرع عنه أو منسوب له ويحتمل
 انه عائد على الاثبات المفهوم من الجواز العقلي أو على المسند المفهوم من السياق
 والمعنى على هذين الاحتمالين ان الترشيح له يكون بذكريا يلام المسند اليه الذي هو أي
 الاثبات والمسند حقيقة مثال الجواز العقلي الذي يحتمل فيه ما زاد على القرينة
 ترشيحه قول الشاعر

أخذنا بطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق المطي الاباطح

فانه استعار سبلان السور الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة
 المشتقة على لين وسلامة ثم أحسن الفعل وهو سالت بمعنى سارت الى الاباطح على سبيل
 الجواز العقلي ليفيد انها امتلات الاباطح من الابل وكان حقها ان يسند الى المطي وذكريا
 الاعناق ترشيح لانها تلام المسند اليه الحقيقي وهو المطي وأدخل الاعناق في السبلان
 السرعة والبطء في سير الابل يظهر ان غالباني الاعناق والاباطح جمع أبطح وهو سبل

الماء الواسع الذي فيه دفاق الحصى وقبل هذا البيت
ولما قضينا من منى كل حاجة * وصبح بالاركان من هو ما منح
وشدت على دهم المهاري رحالنا * ولم ينظر القادي الذي هو رايح
أخذنا بأطراف الخ والدعهم جمع دهما وهو السوداء والمهاري جمع مهريه وهي الناقة
المقصوبة الى مهر بن حيدان ابى بطن من قضاة أى لمقرضا من أدامه مناسك الحج
وصهنا ركان البيت عند طواف الوداع وشدنا الرحال على المطايا وأرتحلنا ولم ينظر
السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستبجال أخذنا في الاحاديث وأخذت
المطايا في سرعة المضي أفاده المطول ثم شرع في تقيم ما يكون فيه الترشيح وهو الجواز
المرسل والتشبيه والاستعارة المصروفة بقوله (كما يكون) أى وكما يكون الترشيح فيما
سبق يكون الترشيح أيضا (للمجاز المرسل) الذى علاقته غير المشابهة (اللفوى) (لا العقلى)
فانه سبق الكلام عليه وترشيح الجواز المرسل اللفوى يكون بذ كر لفظ المعنى الذى يلازم
المنقول عنه والى ذلك أشار بقوله (بذ كر ما يلازم الموضوع) أى المنقول عنه ولو
عبره لكان أولى لبشعل ترشيح الجواز المبني على مجاز ويجاب بأنه اقتصر على الجمع عليه
الاكثر الاشهر فان الجواز المبني على مجاز مع كونه محل خلاف قليل نادر مثال الجواز
المرشح قوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا لامهات المؤمنين أسرعكن لحوقى أطولكن
بذا أى نعمة فقد استعمل البديع معنى الجارحة المخصوصة في النعمة مجازا مر سلا
علاقته السببية والمسببية لان شان النعمة ان تصدر عنها فالجارحة المخصوصة بمنزلة
العللة الغائبة وأيضا بما تظهر النعمة فهي بمنزلة العللة الصورية أى السبب الصورى
لانها ليست بفاعله لها حقيقة وذ ~~كر~~ ملائم الموضوع له وهو أطول ترشيجا اذ
الموضوع له هو الجارحة وأطول ملائم لها وهذا بناء على أخذ من الطول بضم الطاء
مشددة ضد القصر واما على أخذ من الطول بفتح الطاء بمعنى الغنى فهو تجريد لا ترشيح
لانه حيث نذ من ملائمت المعنى المجازى وهو البديع فى النعمة لامن ملائمت المعنى
الحقيقى روى ان أمهات المؤمنين لما سمعن هذا الحديث صرن يقسن أيدين ظنا
منهن ان المراد بالبديع الحقيقية فلما سبقت بالموت أكثرهن عطاء وهي زيب بنت جحش
على ان المراد بالبديع المعنى المجازى وهو النعمة (و) كما يكون الترشيح أيضا (للتشبيه) بذ كر
ملازم المشبه به) كقول الشاعر لانسقى ماء الملام فانه من اضافة المشبه
به للمشبه على ما قيل وقوله لانسقى ترشيح لانه يلازم المشبه به وكقول المصنف أول
الرسالة فنظمت قرائد دعوائه بناء على انه من اضافة المشبه به للمشبه فانه قد ذكر فيه
ما يلازم المشبه به وهو النظم والعقود وذلك ترشيح (و) كما يكون الترشيح أيضا (للاستعارة

المصراحة كما سبق في قوله رأيت أسدا في الحمام له لبد فانه ذكر فيه اللبد ترشيحا
 للمصراحة لانها ثلاث المشبه به وهو الاسد وكان الاولى ان يحذف المصراحة أو يزيد
 المكنية لان كلامهم ما قد سبق فذكر احدا هما دون الاخرى تصحكم وترجيح بلا مرجح
 الا ان يقال لم يتعرض للمكنية هنا كنفاء بالمقيس عليه وهو المصراحة فلا يلزم التحكم
 ولا الترجيح بلا مرجح ثم شرع يتكلم على الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية على اختلاف
 المذاهب فيها وبين ما يجعل ترشيفا فقال (وجه الفرق) أي الفارق (بين ما) أي اللفظ
 الذي (يجعل قرينة) للاستعارة (الممكنة من ملايمات المشبه به) وبين ما يجعل زائدا
 عليه أو ترشيفا هو قوة الاختصاص بالمشبه به فما كان أقوى في الاختصاص يجعل
 قرينة وما سواه ترشيح وذلك كتحالب المنية نشبت به لان فالحالب أقوى اختصاصا
 بالسبع من التشب فحصل التحالب قرينة والتشب ترشيح فقوله الآتي وبين ما يجعل
 زائدا عليه مقابل لكل من قوله بين ما يجعل قرينة ويجعل نفسه تخيلا أو استعارة
 بتحقيقه أو يجعل اثباته تخيلا لاخذفه من الاوائل لدلالة الاخير عليه وكذا قوله
 قوة الاختصاص فانه راجع للجميع كافرنا ههنا وسنقدره مع كل عما يأتي وهو خبر
 عن قوله والفرق والعصام فرق آخر غير ما ذكره المصنف وهو ان ما شاهد السامع
 وأدركه أولا فهو القرينة وما سواه ترشيح ان لا يميز المشبه به وتجريدان لا يميز المشبه به وهو
 ظاهر لان ما شاهد أولا هو الذي يدل على المراد فيناسب جملة قرينة لكن فرق
 المصنف اضبط لانه علق الامر على قوة الاختصاص والتعلق وذلك لايختلف بخلاف
 ما ذكره العصام وهناسولان الاول ان المصنف بين الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها
 ولم يبين الفرق بين قرينة المصراحة وترشيحها وكان الواجب بيانه والثاني انه لم يبين ايضا
 الفرق بين قرينة المصراحة وتجريدها والمناسب أيضا بيانه ويجاب عن الاول بان
 قرينة المكنية من جنس ترشيحها فاحتاج للفرق حذرا من الالتباس بخلاف قرينة
 المصراحة فانها ليست من جنس ترشيحها فلا حاجة للفرق بينهما ويجاب عن الثاني بان
 لم يبينه المصنف اتكالا على علمه بالمقايسة على الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها فاما
 قيل في وجه الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها يقال في وجه الفرق بين قرينة
 المصراحة وتجريدها فاذا قلت رأيت أسدا اشكى السلاح يرى فشاكي السلاح أكثر
 ملايسة للرجل عادم من الرمي فيجعل قرينة والرى تجريدا (و) وجه الفرق ايضا بين ما
 (يجعل نفسه تخيلا) على مذهب السكاكي وبين ما يجعل زائدا وترشيحا هو قوة
 الاختصاص والتعلق فما كان أقوى اختصاصا وتعلقا فهو التخييل وما سواه ترشيح
 كتحالب المنية نشبت فالحالب تخييل لقوة اختصاصها بالمشبه به والتشب ترشيح

اللزامة الخالب له دون النشب (أو استعارة حقيقية) على مذهب صاحب الكشف
وعلى مختار المصنف أى ووجه الفرق بين ما يجعل استعارة حقيقية وبين ما يجعل زائدا
أو ترشيعا هو قوة الاختصاص أيضا كالمثال المتقدم فتجعل الخالب استعارة حقيقية
والنشب ترشيع (أو يجعل إثباته تقييلا) على مذهب السلف أى ووجه الفرق أيضا
بين ما يجعل إثباته تقييلا على مذهب السلف فى قرينة المكنية (وبين ما يجعل زائدا
عليها) أى على القرينة على اختلاف المذاهب فيها (أو) يجعل (ترشيعا) للاستعارة هو
(قوة الاختصاص) أى زيادة الارتباط (بالمشبه به) فقوله وبين ما يجعل زائدا عليها
راجع للجميع كما مر وأعاد لفظ بين ثانيا مع أن الأولى كافية إذ المكنية لا تكون إلا فى
متعدد لزيادة الإيضاح وقد جرى ذلك على الأسن كثيرا وغرض المصنف من هذا التفصيل
بيان الفرق على جميع المذاهب فى قرينة الاستعارة بالكناية كما أسلفناه وأعترض
على المصنف فى قوله قوة الاختصاص بأنه يقتضى أن حقيقة الاختصاص التى هى
قصر شئ على شئ يقبل التفاوت بالقوة والضعف وليس كذلك وأجيب بأن المراد
بالاختصاص هنا مطلق الارتباط والتعلق لا الاختصاص المصطلح عليه كما فهم المعترض
وإذا كان الفرق بين ما ذكر وبين الترشيح هو قوة الاختصاص (فأيهما) أى أى الملائمين
بتقطع النظر عن كون أحدهما بخصوصه قرينة أو ترشيعا والا كان فيه ركة (أقوى)
أى أشد (اختصاصا) أى ارتباطا (وتعلقا) عطف تفسير لبيان المراد من الاختصاص
(به) أى بالمشبه به (فهو القرينة) للمكنية على اختلاف المذاهب فيها (ومساواة) أى
ومساوى الأقوى اختصاصا وتعلقا (ترشيع) للاستعارة وتقدمت الأمثلة فراجعها
واتقروا لو يكن أحدهما أقوى اختصاصا من الآخر فإلى الذى يجعل قرينة وما الذى
يجعل ترشيعا قلت استظهر بعضهم أنه يجوز جعل كل منهما قرينة أو ترشيعا ولا يخفى
ما فى قول المصنف ومساواة ترشيع من حسن الاختتام حيث أشار بلطف إلى أن ما ذكره
هو المهم من هذا الفن ومساواة بمنزلة الترشيح فى كونه لا يقصده إلا التقوية وحسن
الاختتام هو أحد المواضع الثلاثة التى ينبغى التأنى فيها عند البلاء والتأنى هو تتبع
الأحسن من تأنى فى الروضة إذا تتبع ما يؤتقنه أى يحبه أولها الابتداء لأنه أول
ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام
فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وإن كان الباقي فى غاية الحسن فيستحسن منه
ما كان فى تذكار الاحبة والمنازل كقول امرئ القيس

فغانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسطة اللوى بين الدخول وخومل
والسقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وخومل

موضعان وكقول النابغة

كلمني لهم يا امة ناصب * ولبل افا سيه بطي الكواكب
وكقول الشجع السلي في وصف قصر للرشد

قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام

واحسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله
ليكون الابتداء مشعرا بالمقصود وهذا هو المسمى براعة الاستملال كقوله في التهنئة
بشري فقد انجز الاقبال ما وعدا * وكوكب المجد في افق العلاء هذا
* (وكقوله في الرثاء) *

هي الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار من بطشي وقتكي

فلا يغركو مني ابتسام * فقول مضحك والفعل مبكي

* وثاني المواضع التلخيص أي الخروج عما شئب الكلام به أي ابتداء وافتتح به الى
المقصود مع رعاية الملازمة بين ما شئب به الكلام وبين المقصود كقول أبي تمام
يقول في قومس قوي وقد أخذت * منا السرى وخطا المهريه القود
أما طلع الشمس تبغي ان تؤم بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود

يقال أخذ منه أي أترفه ونقص من قواه وتومس اسم موضع والسرى مصدر سرى
ليلا سرا وسرية واحدة والخطا جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهريه بالابل
المسوبة الى مهر بن حديدان والقود الطويلة الظهر والاعناق والواحد اقود أي
يقول قوي والحال ان مزاوله السرى ومسيرة المطايا بالخطا قد أثرت فينا ونقصت من
قوانا مطلع الشمس الخ وهو مقول القول وتوم بمعنى تقصد وكلا ردع للقوم ثم انه قد
فتقل عما افتتح به الكلام الى ما لا يلح فيسمى ذلك الانتقال اقتضايا أي اقتطاعا وارتجالا
كقول أبي تمام

لورأى الله ان في الشيب خيرا * جاوده الابرار في الخلد شيئا

جمع اشيب ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلح فقال

كل يوم تبدى صروف اللبالي * خلقا من ابى سعيد غريبا

وانما كان التلخيص من المواضع التي يتأنيق فيها لان السامع يكون متوقفا للانتقال من
الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلايما الطرفين حرك واعان على
مابعده والافعال عكس * وثالث المواضع التي يتأنيق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان
يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يقرع السمع ويرسم
في النفس فان كان محتارا احسنا جبر ما فاته من التخصير كالاطعمة اللذيذة بعد الاطعمة

الفقه وان كان بخلاف ذلك كان على العكس بل ربما انسى الحسن الموردة فيما سبق
فالانتماء الحسن كقول ابي نواس

واني جدير ان يبلغتك بالمنى * وانت بما امانت منك جدير
فان تولاني منك الجميل فاهله * والا فاني عاذرو وشكور

وجدير بمعنى حقيقى اى حقيقى بالفوز والامان وتولاني بمعنى تعطينى اى ان تعطينى الجميل
فانت اهل لاعطائه وان لم تعطينى فاني عاذرك في المنع وشكور لما صدر عنك من
الاصغاء الى المدح او من العطايا السالفة واحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى
لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقول المعري

بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله * وهذا دعاء البرية شامل
اى لان بقاء السبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وهذا آخر ما يسره الله لي
على هذه الرسالة الشريفة والنبذة المنسقة والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا
وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ من
تصنيف أصل هذه المبيضة التي تمامها سلم رجب يوم
الجمعة ٢٦٢٢ سنة ألف ومائتين اثنين وستين في غرة

جادی الاخرة ٢٦٢٢ سنة من الهجرة

النبوية على صاحبها أفضل الصلاة

والسلام والحمد لله رب

العالمين

٢

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم انبيائه يقول راجي شفاعته المختار
ابراهيم الدسوقي الملقب بعبدة الفقار تم بعون خالق البرية طبع زهر الرياض الذكية
على متن السمرقندية للعالم العلامة والحبر البحر الفهامة عمدة المحققين ومربي
المريدين الراقى في معارج كل مقام على الشيخ عبد الحافظ على المالكى
مذهبا المتلوق مشربا على ذمة الشاب النجيب والامنى الارب صاحب
الذهن الحضورى الشيخ أمين المنصورى بالمطبعة العاصرة ذات الادوات الباهرة
المتوفرة دواعى الجهد المشرفة كواكب السعد في ظل سيد امراء الانام بهجة
البالي والايام من سلك برعاياه احسن سلوك واعترف له بجميل السيرة سائر الملوك
خديو مصر العزيز معز الجار ومذل الابرين الراقى بهمة الى كل مقام معتلى

جناب

جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على أدام الله أيام عدله الكسروية ومحاطم الظلم
 بسنن صورته القمرية ولافتت مصر مؤيدة العزائم مشيدة الدعائم برعاية أنجابه
 الكرام واشباه الفخام بجهاد سيد الانام مشمول ابادار من نافته المعالي بايال الاعف
 سعادة حسين بك حسنى ونظارة من علمه احسن اخلاقه تنفى حضرة محمد
 أفندى حسنى وملاحظه ذى الرأى المسدد حضرة أبى العينين
 أفندى أحمد فى اثناء اول الريهين من سنة تسعين واثم
 وماتين من هجرة من خلقه الله صلى اكل وصف
 وكان كما يرى من الامام يرى من الخلف
 صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتم
 اليه ما طلعت الشمس
 وصلت الخمس
 آمين

